مصر وأوروبا

مصر تحتاج إلى إعادة نظر

دكتور
سعيد اللاوندي



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اســم الكتاب : مصر وأوروبا معادلة تحتاج إلى إعادة نظر
المـــــــؤلف : د. سعيد اللاوندي
رقــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٦

مكتبة جزيرة الورد
القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

إهـــداء

إلى أصدقاء الزمن الجميل ..

- المهندس أحمد اللاوندى.
- العميد أح عاطف عوف.
- العميد شرطة محمد رزق الشرقاوى.

أهدى هذا الكتاب..

مقدمة

أقسم أن هناك خللا ما فى العلاقة العربية – الأوربية، ينطلق أساسا من أننا نرى فى أوروبا ما ليس فيها ونصر على أن نضع غمامة على عيوننا تحجب عنا الرؤية الصحيحة.. فأوروبا – مثل باقى المناطق- تؤمن بأن السياسة لا تعرف الهبات أو الرومانسيات ومن ثم فهى تتعامل مع دول العالم من منطلق المصلحة، ولا وزن عندها لجوار أو حوار مادام لا يصب فى نهر المصالح الدافق، والمستمر والمتجدد.

أقول ذلك وفى ذهني المطلب الإسرائيلي – الذى بحثته أوروبا– وهو أن يكون لإسرائيل صفة شبه العضو داخل دوائر الاتحاد الأوروبى مع مشاركة فعالة فى آليات القرار السياسى والاقتصادى والأمني والعسكرى.. وهو مطلب جد خطير، لأنه يفسح المجال أمام الدولة العبرية لكى تمارس ضغوطا شتى على العرب فى تعاملهم مع دول الشمال، خصوصا أوروبا التي تربطها بهم دوائر عديدة أبرزها –في المرحلة الآنية- الدائرة المتوسطية بأشكالها المختلفة، سواء كانت عملية برشلونة أو خمسة+خمسة أو الاتحاد من أجل المتوسط.

..ومن يتابع ردود الفعل العربية على هذا المطلب الإسرائيلى، الذي بحثته أوروبا بجدية من خلال ما يعرف بلجنة التفكير الأوروبية – الإسرائيلية يدرك على الفور أنها ردود تغلب عليها صفة العاطفية أو العشم، مع أن السياسة – كما أسلفنا- لا يعرف قاموسها أمورا كهذه.. والثابت عملا أن العلاقات الأوروبية – الإسرائيلية تسير باتجاه الارتقاء والتطوير، ولن يكون مستغربا- بعد المناقشات اللازمة طبعاً- أن تحصل إسرائيل على ما كانت تريد وعندئذ ستفقد أوروبا دورها – الذى كنا ننتظره دائما- وهو دور الوسيط النزيه فى الصراع العربى – الإسرائيلى، لتلحق –والحالة هذه- بالولايات المتحدة التى تعتبر أن أمن إسرائيل هو جزء من الأمن القومى الأمريكى بل والأمن العالمى! وأن أى خطر يتهددها لن تواجهه بمفردها وإنما سينضم إليها فى هذه المواجهة ٣٠٠ مليون أمريكي.. إذن نحن أمام تحولات كبرى فى السياسة الخارجية.. والمحزن هو أن العقل السياسى العربى لايزال يصر على وضع الغمامة متوهما أن أوروبا هى – بحسب المفردات السياسية الشائعة عربيا – هى الصديق الذى تربطه بنا دوائر الجوار الجغرافى وثقافة حوض البحر المتوسط مع أن هذه الدوائر تفقد وزنها وتتبخر كما يتبخر الماء أمام حرارة المصلحة الأوربية التى ترى أنها (مضمونة) و (مطلوبة) مع إسرائيل بدرجة أكبر من الدول الأخرى.. وكلنا يعلم أن مشروع الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى الخاص بالاتحاد المتوسطى والذى تبنته أوروبا يكرس هيمنة إسرائيل على الدول العربية (المتوسطية) ويقدم لها فرصة لتطبيع سياسى يكون حلالا زلالا وسهلا وميسورا برغم أنف العرب أجمعين!

.. والمثير للتساؤل أن أوروبا التى تهش وتبش فى وجه إسرائيل وتميل إلى منحها صفة شبه عضو في الاتحاد الأوروبى، رفضت مجرد مناقشة طلب المغرب –قبل سنوات- بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبى، كما سوفت وماطلت في قبول عضوية تركيا داخل الاتحاد.. بل هناك من يقول إن مشروع الاتحاد المتوسطى يستهدف فى جانب منه صرف نظر تركيا عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى والانخراط –بالمقابل- فى هذه الآلية الجديدة الخاصة بحوض البحر المتوسط.

.. الغريب والعجيب أن بعض الردود العربية على مناقشة أوروبا للمطلب الإسرائيلى الخاص (بشبه العضوية) قد استهجن المرونة التى قابل بها الأوروبيون هذا الأمر، مع أن جملة المواقف الأوروبية طوال الأعوام الماضية تؤكد أن إسرائيل تحتل مكانة لا تدانيها أخرى فى العقل السياسى الأوروبى..

ولو بدأنا بآخر هذه المواقف والخاصة بآلاف المستوطنات التى تصر إسرائيل على بنائها في القدس الشرقية سنجد أن أوروبا لم تبد امتعاضا، أو تبرما من هذا العناد الإسرائيلى.. فلم تتحرك –مثلا- اللجنة الرباعية (التى تضم بين أعضائها الاتحاد الأوربى) واكتفت بدور المتفرج.. وليس مُستبعدا أن تستعمل بريطانيا وفرنسا باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن حق النقض (الفيتو) فى حال التصويت على جريمة الاستيطان فى القدس الشرقية..

وكلنا يذكر ميوعة الموقف الأوروبى عندما طالب العرب بتحويل قضية الحائط داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة إلى محكمة العدل الدولية.. وكذلك اللامبالاة التى تواجه بها أوروبا جرائم الإبادة الجماعية (من قتل واغتيالات وتجويع) ضد الفلسطينيين.

.. ما أعجب منه هو إصرارنا على أن نفرق بين السياستين الأوروبية والأمريكية مع أن القاصى والدانى يعلمان أن الفوارق قد ذابت، إلى حد أن السياستين قد تماهتا فى بعضهما البعض.. ولم يعد هناك فرق كبير بين ما يقوله جورج دبليو بوش، أو حتى الرئيس باراك أو باما وبين ما قاله الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى، أو المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.. لقد أصبح الجميع يقفون فى خندق واحد وعلى مسافة واحدة (وقريبة) من إسرائيل.. أما المسافة مع العرب فقد تباعدت كثيرا، واختلفت باختلاف الدول العربية.

وللإنصاف يجب أن نذكر أننا ظللنا لفترة طويلة نفصل بين علاقة أوروبا بإسرائيل، وعلاقة أوروبا بالعرب وكنا لا نرى غضاضة فى أن تقوى علاقة أوروبا بإسرائيل، لكن بشرط ألا يتم ذلك على حساب الحقوق العربية، والاصطفاف عن وعى أو غير وعى إلى جانب إسرائيل التى تقتل وتغتصب وتسفك الدماء.. فهذا ما بات يستوجب إعادة النظر فى العلاقة مع أوروبا.. ولم يعد يفيد فيها القول بالصداقة (المزعومة معها) أو علاقة الجوار.. فالثابت أن أوروبا – كحال أمريكا- لم تعد ترى فى جنوب المتوسط سوى إسرائيل (شريكا وحليفا استراتيجيا).

ولذلك لم تتردد فى مناقشة كل ما طلبته إسرائيل فى خريف عام ٢٠٠٧، وهو الحصول على صفة شبه العضوية فى الاتحاد الأوروبى ورفع مستوى الحوار السياسى، وعقد اجتماع على مستوى القمة بين الجانبين مرة كل عام، وتأمين مشاركتها فى اجتماعات الاتحاد فى قضايا السياسة الخارجية والانخراط فى المهمات العسكرية والأمنية التى تضطلع بها قوات الاتحاد الأوروبى إضافة إلى مشاركة ممثليها فى اجتماعات الشئون المالية والبيئة والعدل والصناعة والعلوم.

.. وهذا معناه أن شوكة إسرائيل سوف تقوى مرتين، مرة بالامتيازات التى ستحصل عليها بمقتضى شبه العضوية، ومرة أخرى فى إطار الاتحاد من أجل المتوسط الذى سيمنحها الحق فى أن ترأس هذه الاجتماعات التى سيحضرها العرب وأنفهم فى الرغام!!

والمؤلم هو أن إسرائيل خططت لهذا التغلغل فى الدائرتين الأوروبية والمتوسطية، ونحن فى الجانب العربى، لم نحرك ساكناً، اللهم إلا صوت هنا، وآخر خافت هناك.

*** مراحل الحوار ومحطات الجوار:**

الثابت أن الحوار مع أوروبا بدأ يتجه نحو التعميق والتوسيع والشمول بعد أن غاب الاتحاد السوفيتى عن الساحة الدولية وأصبح أثراً بعد عين.. والسبب هو رغبة المنطقة العربية فى إيجاد بديل يناوئ القوة الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية) ويحفظ نسبياً التوازن الذى كانت توفره تعادلية القطبية الثنائية.. وعلى الجانب الأوروبى كان هناك مسعى نحو الانفتاح على جنوب المتوسط أخذ أشكالاً عديدة عبر العقود الماضية.. بدأ بالدعوة المتبادلة للحوار بعد حرب ١٩٧٣.. لكن لم يُقدر لهذا الحوار الاستمرار إذ سرعان ما تعثر بسبب أن أوروبا كانت تطلب منا غير ما نطلبه منها فمطلبها كان اقتصادياً بالدرجة الأولى (فتح أسواق الجنوب أمام منتجاتها) والأهم ضمان ألا يتكرر استخدام النفط سلاحاً فى الصراعات السياسية كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. أما مطلبنا فكان الدعم السياسى لقضايانا على الصعيد الدولى وفى المحافل العالمية وخصوصاً قضية فلسطين.

أقول كان طبيعياً أن يتعثر الحوار الذى فشل مرة أخرى عندما حاولت أوروبا أن تنفخ فيه من روحها لنفس الأسباب وهو غلبة المطلب الاقتصادى على غيره من المطالب. يضاف إلى ذلك سبب أكثر أهمية وهو غياب الشعور (بالنّدّية). أولاً لا يمكن لأى حوار أن ينشأ وتتسع دوائره ويعود بالنفع على المتحاورين فيه إلا إذا قبع فى رأس الطرفين أنهما يقفان على قاعدة واحدة (فليست هناك قامة أعلى من قامة).. ومعلوم أن شرط الندية هو الضمان الوحيد لنجاح أى حوار.. ولأن ذلك لم يكن موجوداً فى الحالة الأوروبية - العربية وحل محله الشعور بالسمو والتعالى لدى الجانب الأوروبى فكانت النتيجة هى الفشل أو على الأقل السكون وعدم الحركة.

وبالإجمال مرت مرحلة من الركود حتى خرجت أوروبا علينا -مجدداً- بفكرة- برشلونة والتعاون الأورومتوسطى في عام ١٩٩٥، التى عندما راجعها العرب فى عام ٢٠٠٥ وبمناسبة مرور عشر سنوات على انطلاقها كانت المفاجأة أنهم لم يحصلوا -بمقتضاها- إلا على الفتات فإجمالى ما حصلت عليه دول جنوب المتوسط لم يزد عن ١% من إجمالى ما قدمته دول الشمال من مبادرات ومشروعات والأدهى إن إسرائيل وحدها -كدولة جنوبية- قد التهمت ٩% من إجمالى المخصص لدول جنوب المتوسط مجتمعة!.

والمفاجأة الثانية أن نصيب الدول المشاطئة للبحر المتوسط جنوباً يساوى بالتمام والكمال ما حصلت عليه دولة واحدة فى شرق أوروبا (هى بولندا).

بهذا المعنى تكون معادلة التعاون الأورومتوسطى ليست فى صالح الدول العربية المتوسطية.. وإذا لاحظنا أن عدم استقرار الأوضاع فى فلسطين المحتلة (بسبب التعنت الإسرائيلى وسياسة إرهاب الدولة التى تمارسها - قد أديا إلى إصابة عملية برشلونة بداء الجمود.. لاكتشفنا إن حصاد هذه العملية هزيل.

الغريب أن الجانب العربى لم يشعر بالقلق وحسبه أن أبدى هذه الملاحظة انتظاراً لمبادرات أخرى - والسبب هو أنه اعتاد على تلقى المبادرات وليس اختراعها أو التقدم بها.. فمثلاً -عندما أدرك الأوروبيون أن عملية برشلونة قد تعثرت هى الأخرى اتجهوا من فورهم للحديث عن برشلونة مُصغرة أسموها بعملية ٥+٥ وترمى إلى تنشيط التعاون الأورومتوسطى بشكل جزئى بين خمس دول شمالية فى مقابل خمس دول جنوبية.. وبهذا تفادوا الاصطدام بإسرائيل المصّرة على مواقفها المتنكرة للحقوق العربية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دوله موصولة الأطراف، وقابلة للحياة.

ولقد أثمرت برشلونة المصغّرة بقدر طموحاتها.. ولم يتحرك العرب! ثم تفتقت الذهنية الأوروبية عن فكرة التعاقدات الثنائية التى أطلقت عليها اسم «الشراكة».. وبدأتها باتفاقيات شراكة مع كل دولة على حدة فى محاولة للقفز على العقبات التى وقفت فى طريق عملية برشلونة الجماعية أو الكلية.. وانبرى العرب -كعاداتهم- يتسابقون، ووقعت دول عربية كثيرة هذه الاتفاقيات الثنائية بعد مفاوضات تطول أو تقصر بحسب المطروح على جدول التفاوض.

ثم يثمر العقل السياسى الأوروبى مبادرة أخرى هى مبادرة سياسية الجوار التى أراد بها أن تحتل منزلة بين المنزلتين، فالأعضاء فيها ليسوا متساوين وليسوا مجرد شركاء كحال الدول المرتبطة بالشراكة مع أوروبا. واختار الأوربيون هذه العبارة وصفاً لسياسة الجوار: إنها أكثر من شريك وأقل من عضو..« وحرصوا على ترويجها وضمان دعمها على الأقل من دول الجنوب..

وبتنا نلاحظ إن دولاً كثيرة بدأت تكيّف نفسها مع هذه السياسة الجديدة، كما فعلت نفس الشئ مع المبادرات الأوروبية السابقة.. وهو ما يعيد - بالحاح- طرح السؤال: لماذا نكتفى بدور المُستقبل، ولم نفكر -فى لحظة- أن نأخذ زمام الأفكار، فنطرح المبادرات، وندخل فى نقاشات مع الطرف الأوروبى.. الأن فى السكون بركة أم لأننا أدمنا السهل. والسهل بطبيعة الحال هو استقبال الأفكار وليس إنتاجها!. على أية حال كانت المفاجأة الجديدة إن فرنسا - صاحبة الثقل السياسى الأبرز فى أوروبا- قد أخرجت من حقيبتها بعد تولى ساركوزى مقعده فى قصر الإليزيه رئيساً فكرة سياسية أسماها: الاتحاد من أجل المتوسط.. وتحدث على الفور بأنه سيعقد قمة أورومتوسطية لمناقشتها فى باريس- ثم قام بنحو ثمانى زيارات فى أقل من ثلاثة أشهر حاملاً فيها فكرة الاتحاد من أجل المتوسط ومتحدثاً وشارحاً مع رؤساء الدول الذين استقبلوه أبعاد هذا المشروع الذى يحمل اسمه (مشروع ساركوزى).

وللإنصاف يجب أن نذكر إن بعض الدول العربية منها مصر علقت موافقتها على هذا المشروع ريثما تحاط علماً بتفاصيله وطرحت أسئلة منها: هل سيلغى هذا المشروع عملية برشلونة أم سيكون مكملاً لها.. وفى أى جانب ستتمحور إسهاماته..!

ولقد وفرت فرنسا -من جانبها- كافة الظروف لإنجاحه فوضعت على رأس أجندتها إنجاح مشروع ساركوزى وقتئذ وقالت أنها ستدعو فى القمة المتوسطية الدول الـ٧ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والدول الـ ١٣ المطلة شرقاً وجنوباً على المتوسط إلى جانب موريتانيا والأردن، والبرتغال وتحدثت -فى ذات الوقت- عن الانتقال مباشرة من الأفكار إلى المشاريع والتى ستشمل كافة القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية بدءاً بالهجرة وحرية الحركة والتنقل ومفهوم الأمن الجماعى المتوسطى إلى جانب قضايا البيئة والطاقة والتعليم والثقافة والتعاون العلمى.. وثمة حديث عن إنشاء صندوق استثمار من أجل التنمية فى المتوسط، ومرصد للتعاون والهجرة ووكالة للتأهيل المهنى لتشجيع الهجرة المؤهلة، وإقامة منظمة متوسطية للتعاون الاقتصادى والتنمية على غرار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الموجودة فى باريس والخاصة بالدول الصناعية.

أريد أن أقول كان مشروع ساركوزى الخاص بالاتحاد من أجل المتوسط - كما يبدو- من تفاصيله هو مشروع متكامل دشنت به فرنسا فى عهد ساركوزى- الرئيس السابق- مرحلة جديدة من الفاعلية والاستجابة وتقديم المبادرات.. ولقد تعامل العرب مع المشروع بنفس روح الصبى الصغير الذى اعتاد على أن يدخل عليه (والده) بالجديد فى الطعام والملبس.. هذه الروح التى تجعلنا فى جنوب المتوسط مجرد متلقين ومستقبلين للأفكار هى روح سلبية تزيد من (تقزيم) الشخصية العربية وتكرس فيها الإتكالية والتواكلية والاعتماد على (جهد وعرق وفكر) الآخر.

أوروبا وهم وسراب!:

لم يكن في يوم من الأيام – لأوروبا أي دور في عملية السلام.. هذه حقيقة يتناســاها الكثيرون عن عمد، لكن واقع الحال يقدم لنا الحقائق التي تفقأ العيون.. صـــحيح أن العرب كانوا ولايزالون يتمنون على أوروبا أن تلعب دورا يكون – والحالة هذه – مقابلا للدور الأمريكي الذي احتكر قضية الشرق الأوسط لحسابه خاصة بعد زوال القطب الثاني «الاتحاد السوفيتي السابق».. لكن رغبة العرب لم تلق أي صـــدى من جانب أوروبا، التي تذرعت في أكثر من مرة أن أحدا لم يوجه إليها الدعوة لحضـــور الاجتماعات التي تناقش الأوضـــاع في الشـــرق الأوســـط.. إلى أن دعتها مصـــر في واحد من هذه الاجتماعات التي شـــهدتها مدينة شـــرم الشـــيخ وهو مؤتمر صـــنّاع الســـلام.. وانتظرنا أن تفعل أوروبا شيئا بعد ذلك فلم يحدث.

وكانت بريطانيا –مثلا- ترفض أن يكون لأوروبا أي دور وذهبت إلى أن الراعي الوحيد لعملية السلام هو أمريكا ومن ثم فلا مكان لأوروبا.

شيء آخر لا يجب أن يغيب عن بالنا هو أن واشنطن هي التي ترسم حدود الدور الأوروبي.. وقد رأته منذ البداية لا يزيد على دور المتفرج.. ثم لاحقاً في إطار الجهة التي تمنح المعونات فقط، وهو دور تحفظت عليه دول كثيرة منها فرنسا – في زمن شيراك – وألمانيا- في زمن شرودر – ورأت أنه من غير اللائق أن يكون كل دور أوروبا هو دفع فواتير الحســـاب! بينما تحتكر أمريكا –وحدها- الســياســـات وفرضـــها على دول المنطقة.. وهذا معناه أن أوروبا – في النهاية – لم يكن لها أي دور.. ولن يكون خاصـــة أن إســـرائيل ذاتها – وهي طرف أساسي من أطراف الصراع في الشرق الأوسط لا ترحب بأي دور لأوروبا.

إذن أوروبا الفاعلة والمؤثرة لا مكان لها إلا في العقل الســياســي العربي، الذي –ربما بســـبب ضـــعفه وهوانه على نفســـه وعلى الناس – يجري نحو أوروبا راجياً منها أن تلعب دوراً يرفع الحرج عن نفســـه.. وغاب عن هذا العقل المســكين – أن أوروبا ليســت أفضـل حالا منه؛ لأن واشــنطن هي التي تمسك بزمام الأمور في يدها، ولا تريد لأوروبا دوراً إلا في حدود المســموح به أمريكيا.

أقول ذلك وفي ذهني المبادرة الفرنســية والأوروبية الخاصـــة بعمل تهدئة بين إســرائيل وحماس لمدة ٤٨ ســاعة فقط، والتي رفضــتها الســيدة ليفني في باريس دون أن يعترض أحد.. وكأن المسألة –في قصارها- لا تعدو أن تكون شـــهادة (إبراء الذمة) من جانب فرنســا.. فضــلا عن أن مطالبة أوروبا بعدم استخدام العنف المفرط ضد الفلسطينية هو أمر مثير للغثيان فعلا لا قولا لأن أحداً لا يعرف الحدود الفاصـــلة بين العنف، والعنف المفرط اللهم إلا إذا كان سحق العظام عنفا مفرطا أما تكسير العظام فقط فهو العنف!

أصدقاء العرب:

من بين الخصـــال العربيـة في هـذا الزمن الردئ أن العرب لا يهتمون بأصـــدقائهم.. ويكاد يتعمدون إهمالهم رغم أن هؤلاء الأصـــدقاء يلقون عنتا شديدا في حياتهم بسبب مواقفهم الداعمة للعرب وقضاياهم.

ويحضـــرني في هذا المقام أكثر من صـــديق للعرب، أولهم مثلا المفكر الأمريكي ناعوم تشوميسكي الذي يعتبر مؤلفاته «مرجعيات» للقضايا العربية ويكاد خطابه السياسي يتطابق مع الخطاب السياسي العربي بالإجمال، ولهذا السبب يتعرض تشوميسكي لانتقادات عنيفة من إسرائيل والدوائر اليهودية المتطرفة في أمريكا وللأســف لم يلق من العرب غير العقوق والنكران أو الإهمال على أقل تقدير.. دمعة تشوميسكي تذكرنا بكورت فالدهايم «أمين عام الأمم المتحدة السـابق الذي أدلى بشـهادة في الأوضـاع في الشـرق الأوسـط أزعجت إسـرائيل التي ردت عليه بمضـايقات وصـلت إلى حد اتهامه بمعاداة السـامية.. وعلى الطرف الآخر وقف العرب كمتفرجين في لا مبالاة تُحسـب عليهم وليس لهم.. مما أعطى انطباعا بأن كل من يدافع عن العرب فهو لابد خاسر!

ونموذج زعيم حركة مناهضـة العولمة الفرنسـي جوزيه بوفيه ليس بعيدا عن الأذهان.. فهذا الرجل اصطحب عشرة من زملائه وذهبوا إلى الأراضـي الفلسطينية المحتلة ليدعم -ولو معنويا- الشعب الفلسطيني الذي يعيش سلسلة من الحصـار الخانق والقاتل.. وسجل الرجل اعتراضـه بمعايشته للفلسـطينيين الذين يذوقون العذاب ألوانا من جيش الاحتلال الإســرائيلي وعندما عاد بعد نحو خمسـة عشـر يوما وجد مئات من يهود فرنسـا يهتفون ضـده في مطار شـارل ديجول ويقذفونه بالطماطم والبيض والحجارة ويرفعون شـعارات تندد بتعاطفه مع الفلسطينيين.. ورغم أن فرنسا بها نحو خمسة مليون عربي ومسلم لم يفكر واحد منهم في الذهاب لاسـتقبال جوزيه بوفيه في المطار داعما إياه.. ومقدرا موقفه النبيل والإنسـاني والسـياسـي أيضـا من الشـعب الفلسـطيني المحاصـر.. وهو ما يعني أن العرب يهملون واجبهم ويتقاعسـون عن أداء ما ينبغي عليهم أداؤه.. ويتركون السـاحـة للإسـرائيليين واليهود فيسـجلون استحقاقات لهم بينما يخسر العرب على الجانب الآخر.

والســؤال الآن: لمـاذا لم يفكر العرب في دعوة جوزيـه بوفيـه لإلقـاء محاضرات، أو رواية مشاهداته.. ولماذا لم تفسح له الصحف العربية المجال ليكتب ما رآه على غرار ما فعلت جريدة لوموند الفرنســية التي كتب فيها خمس مقالات تحت عنوان يوميات محاصر في الأراضي الفلسطينية المحتلة!

وهل يختلف هذا الموقف العربي (السـلبي) إزاء جوزيه بوفيه عن موقف متخاذل لهم إزاء موقف المستشرق الفرنسي جاك بيرك الذي أهمله العرب بل هاجموه رغم أنه كان «قلعة» في النضال من أجل القضايا العربية.

السؤال المحير الآن هو: لماذا يكره العرب أصدقاءهم؟!

أوروبا في الميزان:

.. باختصـــار..بلغ الســيل الزُبى! هذا ما يمكن أن يُقال عن جملة المواقف الأوروبية المضـادة (أوالنافذة) لمصـر. فقبل هذه الصرخات التي تعالت داخل البرلمان الأوروبي في ستراسبورج تندد بالسياسة الداخلية والتمييزّية لمصر على أثر وقوع أحداث نجع حمادي التي راح ضحايا لها مسيحيون ومسلمون. شـــهدت قاعة البرلمان قبل فترة ضـــجيجاً حول ما تراه أوروبا خرقاً لحقوق الإنسـان في مصـر.. بحيث أصـبح هناك «تيار» مضـاد لمصـر بين النواب الأوروبيين يظل في حال ترقب طوال الوقت ليتصـيّد (الشـاردة والواردة) ثم تنطلق الحمم من الحناجر كاللهب تريد أن تحرق مصر!

وليس من شـك في أن أصـابع اللوبي اليهودي والصـهيونية العالمية تعبث في الخفاء – وتحرك المناقشـــات داخل البرلمان الأوروبي لإحراج مصـــر وإظهارها بـأنهـا أشـــبـه بجمهوريـات الموز التي لا تُراعي فيهـا حقوق أو واجبـات.. ويفضـــح ذلـك أن منطلقـات (هـذا الهيـاج) الأوروبي غير مُبررة وتتأسس على مُعطيات مغلوطة عن عمد مع سبق الإصرار والترصد.. وفي ظني أن «التراخي» في الرد وربما اللامبالاة أيضـاً من جانب مصـر هو من الأسـباب التي تحرّض بعض النواب الأوروبيين على الاسـتمرار في إحداث هذه الجلبة ضد مصر..

والثابت عملاً أن هناك تنسـيقاً –في هذا الاتجاه- بين البرلمان الأوروبي الذي لا يكف عن مناوشـــة مصـــر، وبين الكونجرس الأمريكي الذي أعلن أن وفداً برلمانيا أمريكيا سوف يأتي إلى مصر لتقصي حقائق حادث نجع حمادي حاملاً معه العصـــا الأمريكية الغليظة التي تبدأ بالتشـــهير وتنتهي بفرض عقوبات مروراً بكافة أشكال الطعن في حيدة ونزاهة ومشروعية السياسـات الداخلية المصـرية! .. ويؤلمني كثيراً أن بوسـعنا –في مصـر- أن نرد على الأوربيين بنفس الطريقة التي يرهبوننا بها وهي الرد على الاتهام باتهام من نفس النوع والجنس خصـوصـاً أن سـياسـة التمييز ضـد العرب والمسـلمين (والأجانب عموما) هي سياسة ليست فقط (مُمارسة) ولكن أيضـا مُعتمدة في أوروبا.. والواقع أنها تؤتي أكلها على الفور، والمثال الصـــادق على ذلك هو البيان الذي أصـــدرته الخارجية المصـــرية تشـــجب فيه الطريقة التمييزية والهمجية والمنافية لأبسط قواعد القانون الدولي الإنسـاني التي اتبعتها إيطاليا في تسوية مشكلة المهاجرين الأجانب التي اشتعلت في إحدى المدن الإيطالية (الجنوبية..)

ومعلوم أن هذا البيان جاء (رداً) على انتقادات كان وجهها (وزير خارجية إيطـاليـا) إلى مصـــر في تعليقـه على حـادث نجع حمـادي.. وهو مـا أحنق الخارجية المصـرية التي رأت أن (رد الاتهام) بهذه الصـورة سـيكون أكثر تحقيقاً للهدف.. وهو ما حدث فعلاً – لا قولا – إذ ســرعان ما طلب وزير خارجية إيطاليا المجئ في زيارة عاجلة إلى مصـــر وأبدى ما يشـــبه الاعتذار عن الانتقادات التي صـــدرت عنه في حق مصـــر، وأبدى تفهمه بل وتقديره للمعالجة المصرية لهذه الأزمة واصفاً إياها بأنها شأن داخلي مصري محض!

معنى ذلك أن مصـــر قادرة على أن تفتح ملفات تدنس الشـــرف الأوروبي المزعوم ليس فقط في مجال حقوق الإنســـان ولكن أيضـــا في علاقة أوروبا بمسلميها البالغ عددهم نحو ٢٦ مليون عربي ومسلم في الـ ٢٧ دولة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقتذاك وكذلك في مجال أعراف الزواج من الأجانب، وارتداء الحجاب وإطلاق أســـماء عربية على أبناء الجيل الثاني من العرب.. وليس بعيدا عن ذلك كراهية الأجانب وعدم الســـماح لهم بالعمل في وظائف بعينها وهو ما يتنافى مع الدســاتير، والديمقراطية الغربية المزعومة التي يملأ طنينها الآذان ليل نهار!

.. وفي ظني إن العلاقات المصـــرية – الأوروبية – وهذا هو الأهم في حاجة ماســة إلى إعادة النظر، فكفانا اسـتئناسـاً بأوروبا الصـديقة، والقريبة، والشريكة، مع أننا نعلم يقيناً أن أوروبا – القارة العجوز – ليس فيها شيئاً من هذه الصفات لا من قريب ولا من بعيد..

وحدنا –نحن- الذين نلوك هذه المفردات صباحاً ومساءً في أفواهنا، وبات علينا – أمام هذه المواقف العدائية من جانب أوروبا – أن نزيل الغشـــاوة عن عيوننا ونرى أوروبا الحقيقية بعدما اعتدنا أن نرى فيها ما ليس فيها..

وكلنا يذكر أن مصـــر هي التي بذلت جهوداً دبلوماســـية دولية مكثفة لكي يكون لأوروبا موطئ قدم في عملية السلام.. ففي مؤتمر صُـنّاع السـلام الذي أشـرنا إليه في مدينة شـرم الشـيخ كان أول حضـور أوروبي رسـمي في هذه المباحثات.. وكان إصـــرار الدول العربية –بعد ذلك- على أن تكون أوروبا شريكا وليس متفرجاً..!

ويذكر الجميع أن إســـرائيل اعترضـــت بشـــدة، ودعمتها بعض الدول الأوروبية! مثل بريطانيا التي كانت ترى الاكتفاء بالولايات المتحدة كراعية وحيدة لعملية السلام.. لكن رؤية مصر تحققت، وأصبح لأوروبا دور في أكثر من مناســبة، بل إن ما يســمى باللجنة الرباعية التي تضـــم إلى جانب أمريكا وروســـيا، والأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، بل إن أوروبيا هو الذي يديرها (وهو توني بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق..).

... وليس من شك في أن شراكة أوروبا في أحداث الشرق الأوسط وعملية الســـلام هي ورقة ربحتها أوروبا بدعم مصـــري وعربي، ويمكن التلويح بتجميدها على نحو ما تفعل إســـرائيل.. التي تتحيّن الفرص لتعلن – في حال عدم رضـائها عن سياسـة أوروبا – أنها ستوقف مشـاركتها في أية مباحثات شرق أوسطية..

الأمر الآخر يتعلق بورقة الاتحاد من أجل المتوســـط الذي كانت تترأســـه مصر مع فرنسا في الدورة الأولى.. وكلنا يعلم أن وجود مصر في هذا المحفل المتوسطي قد وفّر الثقة والمصداقية فيه رغم اعتراض البعض وعلى رأسـهم (ليبيا).. نعم بوســـع مصـــر أن (تضـــبط) إيقاع حركة هذا الاتحاد، مع حركة أوروبا قُرباً أو بُعداً من قضايانا في الداخل وفي المنطقة بشكل عام، ولقد أثبت

الخارجية المصرية أنها بارعة في عمل ذلك في هدوء (وبحرفية) عالية..

وكلنا يعلم أن إسرائيل قد حصلت ضمن هذا المحفل على امتيازات ما كان يمكن أن تحصل عليها بعد عشرات السنين وهي تقلدها منصب أمين عام (مساعد) الاتحاد!

.. ما يدهشني أن أوروبا لا يكاد يمر يوم إلا ويتبين أنها لا تبحث إلا عن مصالحها مع إسرائيل، لذلك تغدق عليها دون حساب.. ولو بحثنا عن مصر والعرب لوجدنا مكانهما في قاع القائمة، ومثالنا على ذلك أن الرئاسات الأوروبية المتعاقبة للاتحاد الأوروبي تضع على رأس الأجندة ما تسميه هي بترفيع مستوى العلاقات مع إسرائيل وهي خطوة تحصل الدولة العبرية بمقتضاها على امتيازات أمنية واقتصادية وسياسية من منطقة الشرق الأوسط بلا حدود.. ونحن صامتون وكأن الأمر لا يعنينا، وكأن أوروبا لا ترى في جنوب المتوسط سوى إسرائيل، أما مصر والعرب فهم كبغاث الطير، لا وزن لهم ولا تقدير..

بكلمة أخيرة، ليس في السياسة وقت مرّ وآخر ضاع، وإنما فيها إدراك حقيقي لمعنى الأحداث والمواقف.. والثابت أن السياسات الأوروبية الأخيرة تجاه مصر على وجه الخصوص تنطوي على شيئين:

الأول الاستهانة بكل ما فعلته مصر من أجل أوروبا إن على الصعيد الثنائي والعلاقات المتبادلة وإن على صعيد الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، الذي ما كان يُقرر له الوجود والبروز بدون الدعم المصري.

الثاني التعامل الأوروبي مع مصر وكأنها دولة صغيرة، لا معنى لها ولا أثر، ومحاولة فرض الوصاية على سياستها، ووضع نظامها السياسي في قفص الاتهام، وإقحام نفسها في سياستها الداخلية دون مُبرر..

يبقى أن أذكر أنه آن الأوان أن نُعيد تقييم العلاقة بين مصر من ناحية وأوروبا من ناحية أخرى.. باستبعاد مشاعر الكراهية أو الحب، إذ لا مجال لهما في دنيا السياسة، واستدعاء –في كل لحظة- لغة المصلحة.. وأحسب أننا لو لم نفعل ذلك لظلت كفتا الميزان في وضع الأعلى الذي تحتله أوربا دائماً.. ووضع الأسفل الذي سيكون من نصيبنا طوال الوقت.. وهو في كل الأحوال وضع لا يليق بمصر..

كواليس العلاقات المصرية - الأوروبية:

ظلت العلاقات بين مصر وأوربا أسيرة الأكاذيب التي يصدرها بين وقت وآخر مكتب رئيس الجمهورية في الزمن البائد، وتلك التي تروجها وسائل إعلامية «مقروءة ومسموعة ومرئية» وعدد من الإعلاميين الذين كانوا محسوبين عليه!

وضحية هذا كله كان المواطن المصري العادي، الذي كان يبتلع الطعم ويظن أن العلاقات بين بلده وأوروبا سمنا وعسلا، مع أنها ليست كذلك!

أولى الحقائق التي يجب أن نعرفها أن إسرائيل تضع ثلاثة سفراء: الأول في بلجيكا لرعاية العلاقات الثنائية وتنميتها، الثاني في الاتحاد الأوروبي باعتبار أنه قوة صاعدة يجب أن تكون إسرائيل حاضرة منذ البداية، ناهيك عن إمكانية الضغط على نواب الاتحاد الأوروبي أو إقناعهم بوجهة النظر الإسرائيلية تجاه العرب، الذين يريدون أن يلقوا بها في البحر!! والثالث في لوكسمبورج، حيث البرلمان الأوروبي والقوة التشريعية الجبارة لأوروبا، وإذا جئنا إلى مصر فسنجد أن هناك سفيرا واحدا – على حد تعبير أحد الدبلوماسيين المصريين – يرتدي ثلاث قبعات: الأولى قبعة سفير مصر لدى بلجيكا، وفي أوقات فراغه يرتدي قبعة سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي وإذا بقي لديه بعض الوقت يرتدي قبعة البرلمان الأوروبي وتلك مأساة ما بعدها مأساة، لأن سفيراً واحداً ليس كثلاثة سفراء، ناهيك عن أن هؤلاء السفراء الثلاثة يؤمنون إيماناً راسخاً بالعقيدة الإسرائيلية وبأن إسرائيل – بلدهم- لا تعيش في العالم بمفردها، وإنما أوروبا يمكن التحكم في مواقفها عبر التحكم في مؤسساتها وهيئاتها الموحدة والموجودة في بروكسل أو لوكسمبورج!

الحقيقة الثانية أن مصر تستحق أن يحكمها آخرون غير تلك العصابة التي كانت موجودة لعشرات السنين، لكن ما الحيلة وقد ارتضى الشعب المصري ما ارتضاه من حكم أبشع من الاستبداد وإن صوّرته الطغمة الحاكمة على أنه أزهى عصور الديمقراطية! ولعل المؤتمر الصحفي الذي عقده رأس النظام البائد، عندما كان في زيارة إلى باريس، إذ قال فيما يشبه المفاجأة، وكان في لقاء بعدد من رؤساء شركات المترو ورجال الأعمال الفرنسيين: «إنني أعرف أن رؤساء الشركات الفرنسية قد دفعوا رشاوي لعدد من رجال الحكومة والوزراء المصريين كي يرسو عليهم المزاد.. لكن أرجو من هؤلاء أن يعرفوا أن رجال أعمال أمريكيين وإنجليز قد فاقوهم فيما عرضوه من خدمات»! وأذكر أننا كنا نحضر هذا اللقاء وسمعنا كلام رأس النظام المصري وقمنا – علاوة على ذلك – بتسجيله، إلا أن المستشار الإعلامي للرئيس في ذلك الوقت فرض علينا حصاراً أشبه بالسجن ولم يتركنا إلا بعد أن سلمناه شرائط التسجيل من ناحية ووعدناه بألا نتكلم عن هذا الأمر من قريب أو بعيد، لكن غاب عن هذا المستشار أن الجانب الفرنسي قد سجل اللقاء، وبه اعترافات رأس النظام المصري بالرشاوي!

الحقيقة الثالثة التي كان يضرب بها النظام البائد مثلا على متانة العلاقات بين الدولتين، هي أن الرئيس الراحل فرانسوا ميتران كان يختار مصر دون بقية دول العالم لكي يقضي بها أيام رأس السنة.. ثم اتضح أن الرئيس الراحل كان يأتي بمحظيته إلى أسوان في كل عام، مُستمتعاً بجوها الدافئ، لكن المهم حرارة الاستقبال والتسهيلات التي كان يقدمها النظام البائد إليه.. مع أنه كان يعلم أن الرئيس الفرنسي الراحل كان يخلو إلى محظيته سراً في مصر!!

لهذا السبب –مع أسباب أخرى – كان الرئيس السابق نيكولا ساركوزي لم يكن (يُكن) عظيم الاحترام للرئيس المصري السابق، لكنه كان مضطراً إلى أن يتعامل معه كرئيس للجمهورية مادام الشعب المصري قد ارتضاه كذلك.. وبدأ عدم الاحترام الكافي له في المؤتمر الذي عقده في باريس ووقع اختياره على الرئيس السابق لكي يكون شريكه في استقبال ضيوف «الاتحاد من أجل المتوسط». الذي يطلق عليه البعض «الاتحاد من أجل إسرائيل:، لأنه باستثناء بعض الأهداف البيئية البسيطة يحاول إدماج إسرائيل في الشرق الأوسط وإعطائها دور المايسترو العسكري في المنطقة!

- باختصار لقد روجت مصر في الزمن البائد عن نفسها علاقات ليست لها مع أوربا وصدقها الجميع، لكن الحقيقة أن مصر أبقى من أي رئيس أو قائد بحكم التاريخ والجغرافيا قبل أي شيء آخر.. ومن لا يعرف هذه الدروس يتم «خلعه»، كما فعل الشعب المصري في ٢٥ يناير المشهود

د. سعيد اللاوندي

فصل أول :الديارسبورا العربية في أوروبا

سياسة الأبواب الموصدة:

عندما يؤكد مفكر استراتيجي بحجم صاموئيل هنتنجتون (صاحب نظرية صدام الحضارات الشهيرة). أن الهجرة هي قضية العالم المركزية في المستقبل، فهذا يعني أنه يدق ناقوس الخطر الذي بات داهما، ومن ثم يتوجب مواجهته اليوم قبل الغد والمعروف أن نجاح موجات الهجرة في القرن التاسع عشر أو حتى في بداية القرن العشرين إلى العالم الجديد- الولايات المتحدة تحديدا –ليس نموذجا يمكن أن يتكرر في وقتنا الراهن لأن المهاجرين أنفسهم لا يريدون الاندماج أو الذوبان، وإنما يريدون الاحتفاظ بأصولهم، وجنسياتهم الأولى، وفي نفس الوقت يعيشون في المناطق الجديدة التي يختارونها، أو على حد قول صاموئيل هنتجتون نفسه: بات بمقدور المرء البقاء (تركيا) بينما هو يعيش في (ألمانيا)، في إشارة إلى المشكلة التي تفرزها الكانتونات التركية التي تعيش داخل المجتمع الألماني.

أياً كان الأمر، فالثابت أن أوروبا –شاءت أم أبت- تعيش مأزقا حقيقيًا إزاء أفواج المهاجرين التي تأتي إليها برا وبحرا وجوا، وهي محكومة في هذه المواجهة باعتبارات قد تكون متناقضة، فهي تحت الضغط الاقتصادي في حاجة ماسة إلى شرائح بعينها من المهاجرين وكذلك بسبب حاجتها إلى تجديد شبابها بعد ارتفاع نسبة العجائز، لكنها في ذات الوقت تخشى لعدم رغبة هؤلاء المهاجرين في الاندماج، أن تتحول مناطق المهاجرين إلى بؤر للعنف والإرهاب، واللا استقرار.

..ولقد صدر قبل فترة تقرير عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الهجرات الدولية، يقلل من دور المهاجرين الجدد في تخفيف مشكلة ارتفاع نسبة المتقدمين في السن داخل المجتمع الأوروبي، ويميل إلى القول بأن المهاجرين وحدهم لا يحلون المشكلة الديموجرافية التي تعيشها المجتمعات الأوروبية اليوم..:

وقد أوضح التقرير في الوقت نفسه، أن غالبية الدول الصناعية تؤكد استمرار حركة الهجرة إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تكثفت منذ عام ١٩٩٧، لأن هذه الدول تسعى إلى تغطية النقص الذي تعانيه في اليد العاملة.

ويشير التقرير إلى أن تيارات الهجرة التقليدية (المغاربة في فرنسا والأتراك في ألمانيا، والبرتغاليين في لوكسمبورج) لم تعد وحدها في الساحة المهجرية، وإنما ظهرت حركات جديدة من تدفق المهاجرين وهي في أغلبها حركات غير منظمة.

يذكر أن هناك ثلاث دول جديدة تصـدر المهاجرين هى الصـين والكونجو الديمقراطية، وهايتى، مشـيرا إلى أن الصـينيين هم الأكثر عددا فى أسـتراليا وكندا، وأمريكا، بينما الهجرة الأوروبية إلى هذه البلدان تتراجع. وعلى الرغم من أن فرنسـا هى (القبلة الأولى) للمغاربة فإنهم بدؤوا يتجهون إلى دول أخرى هى إيطاليا، وأسبانيا، وألمانيا.

ولقد شهدت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تزايدا فى عدد طالبى اللجوء (بلغ العدد فى بريطانيا عام ١٩٩٩ نحو ٩١ ألف طلب، ونفس العدد فى ألمانيا).

وارتفعت نسبة الأجانب فى اليد العاملة، فى دول المنظمة خصـوصـاً فى ألمانيا والنمسا، وبلجيكا، وأمريكا..

لكن تظل هذه النسـبة أقل من ٥% فى كل من بريطانيا وأيرلندا، والدانمارك وهولندا، والنرويج، والبرتغال، وإيطاليا، وأسبانيا، واليابان. وهى تتراوح بين ٥% و١٠% فى النمسـا وألمانيا، وبلجيكا وفرنسـا، والسـويد. وترتفع إلى ١١,٧% فى أمريكا. و ١٧,٣% فى سـويسـرا، ونحو ٢٠% فى كندا.

الغريب أن النمو الذى شـهدته القطاعات الاقتصـادية فى معظم هذه البلدان لم ينعكس على المهاجرين، فظلت أعدادهم مرتفعة فى صـفوف العاطلين عن العمل فى كل الدول الأوروبية الأعضـاء فى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية باستثناء أسبانيا وإيطاليا.

والمحقق أن صـاموئيل هنتجتون على حق عندما أكد أن هجرات الأمس تختلف عن هجرات اليوم، لأن الهجرات الأولى تميزت بفئتين من الناس:

أولاهما – المتحولون الذين كانوا مستعدين لاستيعاب نمط الحياة الأمريكى كاملاً، ومن ثم لم يتحرجوا فى التخلى عن لغاتهم وعاداتهم الأصلية.

وثانيهما (المقيمون مؤقتا) فكانوا يعملون فى أمريكا ثم عادوا بعد سـنوات طويلة إلى بلدانهم الأصـلية وأنشـؤوا مشـاريع وأقاموا مع أسـرهم حولها ومن إنتاجها.

أما موجات الهجرة الحالية فهى ليست من المتحولين أو من المؤقتين وإنما يتحرك أفرادها بين المناطق المختلفة بهويات وجنسـيات مزدوجة، فلا هم أقاموا نهائياً فى البلاد الجديدة ولا هم أقاموا بشكل دائم فى بلادهم الأصلية.

بكلمة أخرى: سـوف تتضـاءل مشـاكل العالم فى القرن الحادى والعشـرين بجوار قضـية الهجرة التى سـتكون القضـية المحورية بسـبب ما تفرزه من مشـكلات متنوعة تتعلق بالأجناس والثقافات. والتأثيرات الاقتصـادية والاجتماعية.

الهجرة صداع فى رأس أوروبا:

ترتعد فرائص أوروبا حاليا مما تسميه «انفجار الهجرة» وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلي دولها وتذكر الأرقام أن هناك من ١٥ إلى ٣٠ مليون مهاجر غير شرعي فى العالم. نصيب أوروبا منهم يبلغ ٤ ملايين.. وهو ما يعنى أن دول الاتحاد الأوروبى تستقبل سنويا نحو ٤٠٠ ألف شخص يدخلون حدودها بطريقة غير شرعية وهم يأتون من دول آسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط إما بسبب الفقر وإما بسبب الحرية.

أخطر ما فى القضية أن شبكات من المافيا المنظمة هى التى تتولى أمر هذه الهجرة وتذكر وثائق المركز الدولى لشؤون الهجرة (مقره فيينا) أن هذه الشبكات تحقق دخلا يتراوح بين ١٠ و١٥ مليار دولار وهو رقم يقترب مما تحققه شبكات تهريب المخدرات.. ثم أن هناك «تعريفات» محددة بالنسبة للانتقال، فالشخص الراغب فى الهجرة من الصين إلى الولايات المتحدة مثلا عليه أن يدفع مبلغا ضخما يزيد على ٣٥ ألف دولاراً لأنه – فى هذه الحالة – سيضطر إلى أن يعبر من ثلاث إلى أربع دول، لكي يصل إلى ما يريد حيث يعمل كالعبيد فى المطاعم المنتشرة فى بعض المدن الأمريكية.

والمعروف أن بعض الدول جعلت من نفسها محطة ترانزيت لتصدير المهاجرين مثل ألبانيا، والبوسنة. أما غالبية المهاجرين غير الشرعيين فيتجهون إلى أمريكا واستراليا. ولحل هذه المشكلة يجب على الدول الغنية أن تبادر بإبداء حسن نياتها بإسقاط ديون الدول الفقيرة لحل مشاكلها الداخلية وليس لتسديد فوائد هذه الديون.

ورغم تشديد العقوبات بالغرامة والسجن فى أوروبا علي من يثبت أنه شارك فى تسهيل قدوم هؤلاء المهاجرين، فإن الدول الأوروبية تظل (قبلة) أعداد غفيرة من الآسيويين. وقد تسببت قضية موت ٥٨ صينياً خنقاً فى إحدى الشاحنات، وهم فى طريقهم من الصين إلى إنجلترا، فى إعادة طرح القضية، ومطالبة دول الاتحاد الأوروبى باعتماد سياسة موحدة (رادعة) لأن المهاجرين الجدد غير الشرعيين على وجه الخصوص، يسقط منهم الضحايا يوميا.. ومن ثم فالقضية إنسانية قبل أن تصبح سياسية.

هل يفلت الزمام؟:

..جملة من الحقائق التى تكاد تفقأ العيون ذكرها أحدث تقرير أوروبى حول الهجرة غير المشروعة (أشرف عليه نحو ٧٠ متخصصاً فى أمور الهجرة السياسية والاقتصادية والنفسية ويقع فى نحو ١٠٠ صفحة). منها أن الإنسان – وعكس ما كان شائعا – أصبح تجارة رابحة تدر أرباحا طائلة فى العالم.

وأصبحت عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل بالنسبة لشبكات المافيا فى أوروبا وآسيا. فحققت رقماً خيالياً يبلغ ٤,٤مليار دولار فى العام) ومنها أيضا أن جسورا قوية من التفاهم والتواصل قد ظهرت بين جحافل الأجانب الراغبين طوعاً فى الهجرة إلى أوروبا وبين العصابات المتخصصة فى التهريب، والأخطر من ذلك أن التجارة فى البشر أصبحت- مثل أى تجارة أخرى – تخضع لقواعد السوق الحرة أى لقانون العرض والطلب.. وبالتالى كلما شددت الدول الأوروبية الرقابة على الحدود، ارتفعت نفقات التهريب، وزادت المبالغ المالية التى يطلبها المهربون..

.. حقيقة أخرى ذكرها التقرير هى أن خطوط اتصال سريعة تم إنشاؤها بين شبكات التهريب فى عدد من الدول مثل تركيا والصين، ويوجوسلافيا، كما أصبحت المدن الجنوبية فى عدد من الدول الأوربية المشاطئة للمتوسط (مثل أسبانيا وفرنسا، وإيطاليا) محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحراً – على وجه الخصوص – لتتجه بعد ذلك إلى بلاد أخرى ولم يعد مجديا ما تفرضه سلطات هذه الدول من حماية أمام شتى أنواع التحايل التى يبرع فيها المهربون.

.. ويتحدث التقرير فى الوقت نفسه عما يسميه المثلث الأسود ويقصد به منطقة الاتحاد السوفيتى السابق وتحديدا النقاط التى تربط بين موسكو، وكييف، ومنيسك، وأشار إلى وجود أكثر من مليونى مهاجر فيها بانتظار لحظة الترحيل أو السفر، والغريب أن عصابات المافيا تتعامل مع هؤلاء البشر المساكين وكأنهم (أموال احتياطية) أو بضاعة فى المخازن سيتم إطلاقها فى الأسواق فى الوقت المناسب وبأعلى الأسعار!

ويذكر التقرير أن أضعف حلقات الرقابة الدولية بشأن الهجرة غير الشرعية هى منطقة البلقان، حيث تسيطر (مافيا التهريب) سيطرة كاملة على مطارى سراييفو، وتيرانا، اللذين يطير منهما المهاجرون إلى أى بقعة فى العالم دون تأشيرات، ويؤكد أن هناك نحو ٢٠٠ ألف مهاجر يحلمون بمقعد داخل الطائرات التى تنطلق من هذين المطارين.

ويحذر التقرير أخيرا من اتساع موجات الهجرة غير الشرعية ويرى أنها كالمارد الذى خرج من القمقم ولم يعد بوسع أحد التصدى له.

المهاجرون بلغة الاقتصاد:

قبل اتخاذ أى خطوة في طريق إبعاد الأجانب والمهاجرين عن الأراضى الأوربية ينبغي التفكير أولا في حجم القوة الاستهلاكية التى يمثلونها، وتأثير ذلك فى حركة الاقتصاد فى كل أنحاء أوروبا.

هذه العبارة هى خلاصة تقرير بعثت به إحدى جمعيات رجال الأعمال والصناعة فى أوروبا إلى المفوضة الأوروبية في بروكسل، تحذر فيه من الانسياق وراء دعاوى طرد الأجانب وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية دونما اعتبار لدورهم في نمو وتطور الاقتصاد الأوروبى أو لظروفهم وأوضاعهم الشخصية التى دفعت بهم إلى اختيار الصعب (وهو الهجرة) خارج أوطانهم. ويضرب التقرير المشار إليه مثالا بمدينة الخيدو فى جنوب أسبانيا والتى يمثل المهاجرون المغاربة فيها أكثر من ٢٠ ألفا من إجمالى عدد سكانها وهو ٥٥ ألفا.

المعروف أن تنامى الشعور بالعداء بين الأسبان تجاه المهاجرين فى الفترة الماضية أدى إلى تقليص هذا العدد وترك الكثيرين المدينة، مما أضر بالإنتاج الزراعى الذى كانت تشتهر به «الخيدو» خصوصا إنتاج الطماطم والفلفل!

كما أضيرت قطاعات إنتاجية أخرى مثل قطاع تربية الماشية وقطعان الأغنام، ومنتجات الألبان علاوة على قطاع المطاعم والمأكولات.

ويشير التقرير، فى الوقت نفسه، إلى المحال الكبرى فى عدد من العواصم الأوربية التى تكتظ فى مواسم الأعياد بأسر المهاجرين من مختلف الأعمار وتتكالب على المشتريات من كل صنف.

ويستند التقرير إلى استطلاعات رأى تكشف أن ٧٠% من رواد هذه المحال هم من المهاجرين الذين يشترون لأنفسهم ولذويهم وأقاربهم فى بلدانهم. وينتهى التقرير بالسؤال:

إذا طردنا المهاجرين، فما هو البديل، باعتبار أن كل جالية أجنبية هى قبل كل شئ ترس فى عجلة الاقتصاد؟!

كابوس الهجرة السرية:

الهجرة السرية (غير الشرعية) إلى دول الشمال، هى –بالفعل- صداع في رأس أوروبا، التى يبدو أنها تعتزم اتخاذ إجراءات أكثر حسما لوقف هذا الطوفان المهجرى القادم من دول الجنوب.. فقبل فترة ألقت السلطات اليونانية القبض على موجتين من المهاجرين غير الشرعيين، الأولى يبلغ عددها ٣٩ مهاجراً، جميعهم من العراقيين والأكراد، كانوا مختبئين فى شاحنة ضخمة بتسهيلات خاصة من مافيا ألبانية تخصصت فى تهجير الراغبين من أبناء الجنوب في الهجرة إلى دول أوروبا مقابل ٨٠٠ دولار عن كل شخص. أما الموجة الثانية، فيبلغ عددها ١٥ مهاجرا معظمهم من العراقيين أيضا وتم ضبطهم داخل شاحنتين تنقلان بذور القطن.

ولقد كانت ظروفهم الصحية صعبة للغاية، لأنهم كانوا (معلبين) داخل صناديق –وكأنهم أمتعة- وكان عليهم أن يبقوا على هذا الحال ساعات طويلة، ناهيك عن الخوف الذى يكاد يقتل البعض، علاوة على آلام الجوع والعطش.. ومن شروط هذه الرحلة الصعبة ألا يتحرك أحد، أو يطلب شيئاً، أو يقضى حاجة!!

وأمام تكرار هذه الأفواج من المهاجرين السريين تثور تساؤلات عديدة تتعلق (بإنسانية) هذه الرحلات، واتساع شبكات مافيا التهريب.. تلك المافيا التى تنافس شبكات الجريمة المنظمة، والأموال القذرة فى أرصدتها، ورءوس الأموال المستخدمة فيها..

وناشدت هذه الجمعيات السلطة الأوروبية التعامل مع المهاجرين الجنوبيين كما تتعامل مع أبناء أوروبا الشرقية الذين يلقون كل حفاوة، وتقدم إليهم التسهيلات لكى تصبح «هجرتهم» بردا وسلاماً!

واتهمت «جمعيات المهاجرين العرب» بعض الدول الأوروبية بأنها تكيل بمكيالين فيما يتعلق بالهجرة وطالبت حكومات الدول المصدرة للهجرة فى الجنوب بأن تصل إلى تقنين (من نوع ما) مع أوروبا لتنظيم هذه الهجرة التى أصبحت (كابوسا) يؤرق أوروبا، و (وصمة عار) تلمع فى جبين دول الجنوب.

بين فكّى الرحى:

.. حالة من الخوف المشـــوب بالحذر بدأت «تلبس» أجســـاد المهاجرين العرب والمسلمين فى أوربا بعد فوز اليمين المتطرف فى الحكومة النمساوية فى أعقاب الفوز الكاسح الذى حققه حزب الحرية هناك.. والحق أن هذه الحالة لا تعنى ســـوى معنى واحد يعانيه المهاجرون فى أوروبا منذ فترة وهو أن موجة اليمين المتطرف فى تصـــاعد ملحوظ فى كل أنحاء القارة العجوز.. واليمين كما تقول أدبياته، ويحفظها المهاجرون عن ظهر قلب، يرفض الوجود الأجنبى شكلا وموضوعا، ويدعو إلى طرد كل المهاجرين اليوم قبل الغد وإعادتهم – عنوة إذا لزم الأمر – إلى أوطانهم الأم غير مأسوف عليهم..

ومما يضيف إلى هذه الحالة شكلا مفزعا من أشكال القلق أن اليمين فى فرنسا مثلاً اكتسب فى السنوات القليلة الماضية مواقع جديدة داخل الجمعية الوطنية وخارجها.. وبدأت أطروحاته التى يمثلها زعيم الجبهة الوطنية اليمينى المتطرف جان مارى لوبن – تتردد بين شـــرائح عديدة من أحزاب اليمين والتى تتمحور حول شعار «فرنسا للفرنسيين». ..والشيء نفسه يمكن أن تلحظه فى إيطاليا التى قفز فيها اليمين الفاشى ليحتل مواقع كثيرة.

وتتواصـــل الموجة فى الارتفاع إذا انتقلنا إلى ألمانيا التى تعود شـــعارات الفترة النازية لتكتســـح الأجواء.. ويملأ النازيون الجدد الأماكن بالضـــجيج والعنف فقبل فترة هاجموا شابا سودانيا من طالبى اللجوء السياسى وأحرقوا منزلا كان يضـــم مجموعة من المهاجرين (الأتراك). ولا يزالوا على درب «كراهية الآخر» يســـيرون.. أما الدانمارك فلم تخل من يمين أشـــد تطرفا، فضحته المظاهرات التى اندلعت فى كوبنهاجن ذات مرة وشـــارك فيها آلاف من المهاجرين المسلمين يتهمون السلطات بالعنصرية ويكشفون زيف ما يقال عن حرية ممارســـة الشـــعائر الدينية هناك.. الثابت أن المهاجرين العرب أصبحوا فى حال لا يحسدهم عليها أحد ... ويتوقع نفر منهم أن تشهد المرحلة المقبلة موجة عنصـــرية كارهة للعرب والمهاجرين لا تتورع عن اســـتخدام العنف وسيلة لها.. ويعبرون عن قلقهم من أن تصبح الأجواء – بسبب تنافس اليمين المتطرف فى كل الأنحاء – فى غير صالحهم.

والشـــئ التراجيدى فى الأمر أن كثيرا من المهاجرين غير مستعد للعودة إلى بلده فى وقت قريب لأسباب كثيرة تتعلق بظروف العمل، وبالأولاد...الخ.. وفى نفس الوقت خائف من البقاء فى الخارج تحسبا لاندلاع نيران العنصرية مجددا التى لن تســـتهدف – والحالة هذه – ســـواه. وهو ما يجعلنا نعتقد أن أوضاع وظروف المهاجرين العرب فى الخارج – فى هذا الإطار- أصبحت تســـتدعى المواجهة على الأقل للفهم والتدبر على مســـتوى المنظمات والحكومات.. وليتنا نعجل بذلك قبل أن نولول ندما على اللبن المسكوب!!.

«مافيا» تجارة المهاجرين بالقطعة!:

غريب وعجيب أمر هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين (وتقدر أعدادهم بالآلاف) الذين يتسللون ليل نهار باتجاه حدود دول أوروبا الغربية.. إنهم يقدمون من كل مكان .. من آسيا، وأفريقيا والشرق الأوسط. ولأنهم حفاة من فقراء الجنوب فى الأغلب، فلم يجدوا ثمنا لهجرتهم سوى أن يبيعوا أجزاء من أجسامهم (خصوصا الكليتين) مقابل أن تتولى شبكات متخصصة تهريبهم.

هذا هو الخبر الذى نشرته صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية قبل أيام، وذكرت أن شبكات تهريب المهاجرين تربطها صلة قوية بشبكات أخرى متخصصة في الاتجار بالأعضاء الإنسانية للمرضى الأغنياء فى أوروبا.. ويحصدون الأرباح الخيالية بينما المهاجر المسكين لا يجنى سوى السماح بعبوره خلسة حدود إحدى دول أوروبا التى يرغب فى العيش فيها. وفى الأغلب لا ينجح المهاجرون غير الشرعيين فى هذه الحيلة، عندما تلقى السلطات الأوربية القبض عليهم، وهم مازالوا ضعفاء فى مرحلة النقاهة، لتعيدهم إلى حيث أتوا..

اللافت للنظر أن «البوسنة» أصبحت إحدى مراكز تصدير هذا النوع من الهجرة، حيث يوجد بها آلاف من المهاجرين الذين جاءوا من كرواتيا وإيران، (خصوصا الأكراد) والشرق الأوسط. ولقد وضعت السلطات الأوربية يدها على معلومات تفيد أن منطقة البلقان (وتحديدا: تركيا وسلوفينيا) هى محطة ترانزيت أساسية يتجمع فيها المهاجرون ريثما يتم الاتفاق مع ممثلى شركات التهريب على الصفقة: «قطعة من الجسم مقابل الهجرة»، ولقد اقترح رئيس الوزراء البريطانى إرسال خبراء من أوربا متخصصين فى مكافحة مافيا تهريب المهاجرين لاسيما بعد أن أكدت الأرقام أن منطقة البلقان يوجد بها حاليا أكثر من ٣٠٠ ألف مهاجر يساومون فى عقد هذه الصفقات المشبوهة (واللاإنسانية) وينتظرون لحظة العبور باتجاه أوروبا. ومما زاد من خطورة الأمر، أن تقارير الأمم المتحدة كشفت أن نحو ١٠% من المهاجرين غير الشرعيين يدخلون أوروبا من بوابة البلقان وخصوصا البوسنة.

ثمة تخوف آخر، تعمل له الدوائر الأمنية الأوربية ألف حساب ويتعلق بالأفكار المتطرفة التى تملأ رؤوس المهاجرين القادمين من البوسنة خصوصا أن صورة بن لادن (المعروف بأنه العدو الأول للغرب) لا تزال شاخصة فى الأذهان.

أرقام أخرى تزيد الطين بلة، هى أن السلطات الكرواتية ألقت فى الفترة الأخيرة القبض على ٢٥٠ ألف مهاجر غير شرعى، بينما احتجزت السلطات فى سلوفينيا نحو ٣٥٠ ألفا. وليس خافياً على أحد أن أعدادا كبيرة من هؤلاء الضحايا ينحدرون من المنطقة العربية. إنها نخاسة من نوع جديد فى قرن جديد.

إنهم يحرقون المهاجرين للتسلية!:

يبدو أن النازيين الجدد لن يغمض لهم جفن إلا بعد أن يحرقوا كل الأجانب المهاجرين الذين يعيشون في أوروبا.. هذا على كل حال ما اعترف به أربعة منهم في روما أخيراً عندما ألقى البوليس القبض عليهم بتهمة محاولة إحراق ملجأ يأوى المهاجرين ويعيش فيه بصفة دائمة مجموعة من التونسيين.

..وكشفت التحقيقات أن هؤلاء النازيين الجدد من مشجعى فريق روما الإيطالي لكرة القدم، وأنهم من أكثر الناس حقدا على العرب المهاجرين، والكارثة أنهم اعترفوا – بعد- أن تم ضبطهم متلبسين بإشعال النيران فى المكان – بأنهم كانوا يفعلون ذلك من قبيل التسلية فقط لا غير! وضبطت السلطات فى حوزتهم منشورات تحض على سحق المهاجرين تحت عنوان يقول: «يجب القضاء على الفئران» وما الفئران بالطبع سوى هؤلاء المهاجرين المساكين!

وإذا انتقلنا إلى بلد آخر مثل هولندا سنجد أن دوائر العنصرية تتسع وتتسع حتي تكاد تشمل جميع القطاعات.. وكذلك الحال فى دولة مثل الدانمارك التى وافق برلمانها أخيرا على إصدار تشريعات خاصة بحقوق المواطن (ابن البلد) تختلف عن حقوق المهاجر (الوافد)..

وهكذا يتضح أن هناك ما يشبه الاتفاق الضمنى علي اعتبار المهاجرين «الحشرة السوداء» فى أوروبا، فهم السبب في البطالة، هكذا يقول كارهو الأجانب. وهم السبب فى تفشى ظاهرة العنف والسرقة بالإكراه وهم السبب في تلوث البيئة.. باختصار لم يترك هؤلاء أى نقيصة دون أن يلصقوها بالمهاجرين..

والغريب أن المهاجر لا يحرك ساكناً دفاعا عن نفسه، ويترك نفسه كالريشة فى مهب الريح باستثناء بعض البيانات التى تصدرها جمعيات مكافحة العنصرية.

ومرة أخرى نعتقد أن مستقبل المهاجرين العرب في أوروبا فى خطر.. وقد آن أوان الفهم الصحيح والحوار والبناء ووضع النقاط على الحروف.. فلم يعد يجدى دفن الرؤوس فى الرمال.

ممنوع دخول العرب والسود والكلاب!:

كانت دهشتنا ثقيلة ومؤلمة كالفجيعة عندما وجدنا لافتة كبيرة (نسبياً) على باب مقهى صغير في إحدى الضواحى الباريسية مكتوب عليها: «ممنوع دخول العرب والأفارقة والكلاب»!

..ولم نكن في حاجة إلى من يواسينا أو يخفف عنا، فالأمر واضح كالشمس، وهو أن مرض العنصرية قد استبد بصاحب المقهى ومريديه، إلى حد جعلهم ينفرون من الأجانب وهم هنا (العرب والأفارقة).. أما الكلاب فهى مذكورة فى اللافتة لا لأن صاحب المقهى يكرهها (بدليل أنه يربى كلبا) ولكن لكى تبلغ الإهانة التى يريدها إلى كل أجنبى.. الذى يتساوى – فى نظر صاحب المقهى العنصرى – مع الكلاب التى تمشى على أربع..

..وعندما روينا هذه الحكاية إلى المخضـرمين من المغتربين في باريس – كان ذلك فى منتصف ثمانينيات القرن الماضـى– نصـحونا بألا نلقى بالا لهذا الأمر، فالعنصريون –على حد قولهم– كثر، وسوف نلقاهم فى كل مكان.

وعرفنا فى هذا الوقت المبكر أن هناك اتجاها سـياسـيا يبنى كل طموحاته على كراهية الأجانب، بل وطردهم –شـر طرده– من فرنسـا، ويمثله رجال سـياسـة أبرزهم جان مـارى لوبن زعيم حزب الجبهـة الوطنيـة اليمينى المتطرف.. الذى يرفع شـعار «فرنسـا للفرنسـيين» وليس للعرب أو للسـود (الأفارقة)..

.. وبعد أن عركتنا حياة الغربة أدركنا أن الشـريحة العظمى من الشـعب الفرنسـى تؤمن بالفعل بشـعار ثورتهم المباركة : الثورة الفرنسـية (حرية – إخاء – مساواة) وما السلوكيات الكارهة للأجانب سوى سلوكيات فردية (أو جماعية) محدودة يعاقب عليها القانون إذا ثبتت بالفعل التهمة وتوافرت عناصر الإدانة..

..وكان علينا أن نتجاوز ما قد يصـادفنا منها فى حياتنا اليومية.. لكن لم يغب عن بالنا أن تيار «اليمين المتطرف» كان يواصـل مده فى كل الاتجاهات.. فزادت دوائره طولا وعرضا فى فرنسا (حصل على أكثر من ١٥% من مقاعد البرلمان وتوغل فى النمسـا التى شـارك فى حكومتها الائتلافية).. وكشف عن أنيابه فى بلجيكا، وإيطاليا، وسويسرا، وأسبانيا بنسب ودرجات متفاوتة.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام حقيقة مرة لكنها واضـحة. وكاشـفة فى آن، وهى أن السنوات المقبلة سوف تشهد صحوات عنصرية مقيتة – فى مواقع كثيرة من أوروبا- ضـد العرب والأجانب المهاجرين. ..وهو ما يفرض علينا –مرة أخرى– أن نعيد النظر فى سـياسـات الهجرة النازحة من بلادنا باتجاه دول الشمال.. .. فأوروبا لم تعد لنا..

رفقاً بصورة العربي المهاجر :

قبل فترة أصـدرت محكمة نانتير الفرنسـية حكماً بالسـجن لمدة ١٨ شـهرا على مغترب لبنانى لأنه انتزع ابنته (٥سـنوات) من طليقته الجزائرية، وأرسلها كى تعيش مع أسرته فى لبنان.

مثل «هكذا قضـية» باتت من الأمور الشـائعة التى يعرفها المهاجرون، ويتحدثون عنها ليل نهار خصـوصـا بعد تفشـى ظاهرة الانفصـال، (٣٨% بحسب الإحصـاءات التقديرية) بين الأجانب، إذ لا يكاد يمر شـهر إلا وتكون حالات عديدة من الطلاق (وما تنشـأ عنه من خلافات ومشـاكل) مدرجة فى جداول المحاكم تنتظر البت فى شـأنها وأمام كثرة ما يعرف بخطف الأزواج لأولادهم من حضـانة الأمهات، وضـعت القوانين الأوربية قواعد وضـوابط صـارمة، ورغم ذلك لا تزال المطلقات يجأرن بالشـكوى.. ولسـت أنكر أن جانبا من هذه القضـايا قد يكون مؤسسا على شـهادات مغلوطة لكن الثابت – والذى يدعو للأسـف حقا – أن المهاجرين العرب – بوجه خاص – هم أبطال هذه الحكايات..

ففي هذه المرة كان البطل مغتربا لبنانيا، والضحية، هى زوجة جزائرية، وقبل فترة كان البطل مغتربا مصريا، والضحية هى زوجة مغربية، بل امتدت الحالات لتشمل الأزواج العرب من زوجات فرنسيات، وقد حدث أن أقنع أحدهم زوجته بأنه يريد أن تسمح له بأن يمضي مع ابنه وابنته عطلة نهاية الأسبوع، ولكنه كان قد أضمر فى نفسه شيئاً آخر عندما بعث بالطفلين إلى بلده... وبعدها هاجت الأم، وقلبت الدنيا فوق رأس «الزوج» الذى وجد نفسه محاصراً من قوانين بلده الأصلى وقوانين بلد المهجر، كانت النتيجة أنه اضطر إلى أن يعقد صلحا مع الزوجة، واتفقا على أن تكون الأبنة الكبرى (٧سنوات) من نصيبها. أما الابن الأصغر (٥سنوات) فمن نصيب الأب.

..لكن حالات أخرى، لم يكن بد من دخولها المحاكم مثل حالة المغترب اللبنانى الذى أشرنا إليه فى بداية الحديث. والمؤلم –أن مثل هذه القضايا تبنى على قدر من عدم الصراحة، وتبييت النية، وهو ما يسئ إلى العرب، ويزيد الصورة المرسومة لهم فى الخارج قتامة واشمئزازا.. ولا أجد حلا لذلك سوى أن تكون حياة بمعروف أو فراق بمعروف أيضا.. حتى يقلل المغتربون مساحات الألم التي يتعرضون لها، وكذلك الأطفال.. ثم أدعوهم جميعا للرفق بصورة المهاجر العربى فى المهاجر، التى لم يعد فيها مكان لثقب إضافى.

أوروبا وسياسة الهجرة «صفر»:

لعلك قد تدهش إذا علمت أن دول الاتحاد الأوروبى سوف تحتاج إلى ما بين ٥٠ و ٧٥ مليون مهاجر خلال السنوات الخمسين المقبلة! هذا –على كل حال- ما يؤكده تقرير صادر عن دائرة الهجرة فى المفوضية الأوروبية، ويشير –فى الوقت نفسه إلى أن هذا العدد سيكون حجر الزاوية فى أى تطوير تريده أوروبا فى جميع الميادين.

وينصح التقرير الذى أعده وأشرف عليه السيد أنطونيو فيتورينو مسئول ملف الهجرة في المفوضية بأن تعد الحكومات الأوروبية نفسها منذ الآن لوضع الضوابط التى تحكم استقدام المهاجرين، ولا تتركهم يفدون إليها بطرق عشوائية تضر أكثر مما تفيد.

ولقد انطلق التقرير من نقطتين أساسيتين، الأولى هى فشل سياسة «الهجرة صفر» التى كانت ترمي إلى تقليص أفواج المهاجرين التي تهب علي أوروبا من الجنوب كالرياح العاتية. فلقد ثبت أن أحدا ليس بمقدوره الوقوف في وجه هذا النزوح الدائم، الذى إذا رددته من الباب جاءك من الشباك»، فالمهاجرون يتحايلون على الهرب من بلادهم قاصدين دول الشمال بشتى الطرق، ولا يهمهم إن كان نفر منهم يدفع حياته ثمنا لهذه المخاطرة (وما يحدث على السواحل الأسبانية ليس ببعيد عن الأنظار أو الأذهان).

ومن ثم – ودائما بحسب التقرير المشار إليه – فالأفضل هو التخلى عن هذه السياسة التي لم تسمن أو تغنى من جوع عبر ثلاثين عاما، تأخذ بها أوروبا.. ومواجهة المشكلة بعقل «براجماتى» منفعى يبحث عن المصلحة بالدرجة الأولى..؟!

وهذا ما نعنيه فى حديثنا بالنقطة الثانية، فإذا كانت أوروبا اقتصاديا تعتمد، فى قطاعات كبيرة منها – على الأيدى العاملة والعقول المهاجرة، فلم كل هذا العقوق والنكران لجهد أناس بغيرهم لن تدور عجلات التقدم والرفاهية كما يريدها الأوروبيون فى بلادهم. وما يعضـــد ذلك أن هناك نقصـــا متزايدا فى الكفاءات المهنية، ولن يسد هذا النقص غير المهاجرين.

ثم هناك نقطة تالية كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة وتتعلق بالدور الذى سيقوم به المهاجرون فى تجديد شباب أوروبا، فلقد أكدت الدراسـات أن العنصر الأوروبى القح سيكون فى خطر حقيقى فى الأعوام الخمسين المقبلة بسـبب نقص المواليد وازدياد عدد الكبار السـن.. وطوق النجاة فى هذه الحالة أيضا، لن يكون غير المهاجرين.

باختصــار – أن المهاجرين لن يظلوا أبدا «الحشـرة السـوداء» في أوروبا وإنما قد يكونون «فرس الرهان» وهذا ما يلفت التقرير الأوربى النظر إليه مطالبا وزراء العدل فى أوروبا بإعداد مشروع لتسهيل إجراءات الهجرة.

بسبب زوارق الموت فى أسبانيا:

بحسـب صـحيفة البابيس الأسـبانية فإن وزير العمل «مانويل بيمنتل» كان قدم استقالته من الحكومة بسبب خلاف حول أوضاع المهاجرين. فهو يرى أن وجود المهاجرين –بعد تقنين أوضاعهم طبعا- هو أمر حيوى لمستقبل أسبانيا الاقتصـــادي، والديموجرافى بسـبب انخفاض معدل المواليد وارتفاع متوســط العمر (نسبة المواليد ١,٠٧ طفل لكل امرأة).

لكن تياراً آخر في الحكومة يرى غير ذلك. ويطالب بطرد المهاجرين غير الشــرعيين الذين تمتلئ بهم مراكز الشـرطة إلى حد أن المسـئولين لجؤوا إلى اســتغلال المجمعات الرياضـــية والشـــبابية فى احتجاز الأعداد الكبيرة من الوافدين من شــمال إفريقيا. ويعتبر أنصـــار هذا التيار أن الهجرة هى مســألة أمنية بالدرجة الأولى. ومن ثم فلابد من مواجهتها بحزم لأنها – والحالة هذه – تزعزع استقرار أسبانيا.

وبينما يرى وزير العمل الأسبانى المستقيل ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة. فأســبانيا لم تعد – كعهدها فى الســابق – مصــدرة للعمالة وإنما باتت جاذبة للمهاجرين من جنوب المتوســـط بالرغم من أن البطالة فيها تبلغ نحو ١٤% وهو أعلى معدل فى أوروبا على كل حال.. لكن بالإمكان – رغم ذلك- اعتبار المهاجرين نوعا من الثروة البشـــريـة ويمكن اســـتغلالهم فى النمو الاقتصادى السريع الذى تريده الحكومة الأسبانية. وتسعى إليه لكى تسد الثغرة بين أسبانيا ودول الاتحاد الأوروبى.

وفى هذا الخصـــوص. تدافع بعض نقابات العمال عن حقوق المهاجرين. ويذهب نفر من الخبراء الاقتصـــاديين إلى أن أســبانيا تجازف بفقدان فرصـــة تكالب المهاجرين عليها. لأنهم –أولا وأخيرا- أداة يمكن توظيفها بشـــكل صحيح لتعويض نسبة المواليد المنخفضة والتى تعتبر الأدنى فى العالم.

وعلى الرغم من المهلة التى كانت قدمتها الحكومة فى الفترة الماضية وتقدم فيها نحو ٢٢٥ ألف مهاجر يطالبون بالحصول على أوراق الإقامة الشرعية فإن الاتجاه الرسمى يسير فى طريق «التشدد» فالحكومة تحاول صد موجات المهاجرين وتسعى إلى استغلال الأغلبية البرلمانية لإعادة النظر فى قانون الهجرة المعمول به.

والمعروف أن تنسيقاً ما كان قد تم بين أسبانيا والمغرب بعد تفاقم مشكلة (زوارق الموت) يقضى بأن تعيد السلطات الأسبانية المهاجرين المغاربة غير الشرعيين إلى بلادهم بمجرد القبض عليهم.

آخر إحصاء يذكر أن ١٢٠ شخصاً لقوا حتفهم غرقا وهم يحاولون عبور مضيق جبل طارق من المغرب فى زوارق بدائية.

تقرير دولى يدق ناقوس الخطر:

لم أكن أعرف أن هولندا «عنصرية» تجاه الأجانب، حتى قرأت التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية، والذى يكشف أن العنصرية هى السبب المباشر فى هولندا لعدم تشغيل نحو ٤٠% من العمال الأجانب، تليها أسبانيا التى تبلغ النسبة فيها ٣٦% ثم بلجيكا ٣٢% وألمانيا ٢٠% ويدق التقرير ناقوس الخطر، مشيرا إلى أن خطر العنصرية قد استفحل وبات ضروريا مواجهته سيما أن هذه الأرقام أو (النسب) تختلف من مدينة لأخرى داخل الدولة الواحدة.

ففى دولة مثل أسبانيا التى شهدت قبل أسابيع أحداثا عنصرية دامية ضد العمال المغاربة، يذكر التقرير أن العنصرية فى مدينة برشلونة شمال شرقى البلاد تبلغ نحو ٥٠% بينما تنخفض فى العاصمة مدريد فتبلغ ٢٨%.

والمعروف أن عدد الأجانب فى أسبانيا يتراوح بين ٣٥٠ألفا و ٤٠٠ألف منهم ٨٠ ألفا إلى ١٠٠ ألف يقيمون بشكل غير قانونى، ويشكل العمال المغاربة نحو ٣١% من نسبة الأيدى العاملة الأجنبية هناك.

وقد لفت مسؤول شؤون الهجرة فى المنظمة العمالية فى أسبانيا (ويدعي خوسيه لويس) الانتباه إلى أن الأرقام الخاصة بالعنصرية ربما لا تكون دقيقة، بمعنى أنها تسجل نسبا أعلى، والسبب هو أن تقرير منظمة العمل الدولية يحصر حالات العمال الحاصلين على شهادات أو مؤهلات معينة..أما الأجانب الذين يطلبون عملا بلا مؤهلات.. فالنسبة قد تتضاعف والدليل على ذلك أن هناك قضايا كثيرة تتعلق بالخلاف حول عدد ساعات العمل غير القانونية التى يجد الأجنبى نفسه مضطرا إلى قبولها، حتى لا تصبح البطالة قدره الأبدى. ..ثم قضايا التأمين الصحي التى يعانيها الأجانب باستمرار لعدم رغبة أصحاب العمل فى دفع مستحقاتهم..

..بمعنى آخر: هذا التقرير يضع خطوطا حمراء بشأن مستقبل العمالة العربية فى أوروبا.. وها نحن نكرر مطالبنا بضرورة دراسة هذا الملف جيداً قبل أن يتحول الوجود العربى فى الخارج من نعمة إلى نقمة!.

شمس الإسلام ونجوم كرة القدم فى أوروبا:

رفع مدرب كرة فرنســـى يدعى ريمون دومينيش تقريراً إلى رئيس اتحاد الكرة يحذره من تزايد عدد المســلمين (الفرنســيين) بين أعضـــاء فريق كرة القدم، وأشـــار إلى أن ثلاثة منهم قد اعتنقوا الإســـلام حديثاً، ويضـــعون فى حقائبهم وبين ملابســهم الرياضــية، «ســجاجيد» يفرشــونها على الأرض فى غرف استبدال الملابس لتأدية الصلاة.

وقبل فترة أبدت الأوســاط الرياضــية فى مدريد (أســبانيا) انزعاجها من إصرار نجم الكرة الفرنسى نيكولا أنيلكا على التردد على المسجد الإسلامى الكبير فى العاصــمة الأسـبانية لأداء الصــلاة، والتعبد والتأمل طويلاً فى أحد أركان المسجد.

وقد سـلطت وسـائل الإعلام أضـوائها على هؤلاء المسـلمين الجدد الذين اعترفوا فى إحدى المقابلات الصــحفية بأنهم يرغبون فى مواصــــلة رحلة تعمقهم فى الدين الجديد واجتياز المرحلة الانتقالية بهدوء.

وقال أحدهم ويدعى لويس ســـاها (ينحدر من عائلة تســـكن جزر الانتيل الفرنسية) أن فلسفة الدين الإسلامى التى تدعو إلى احترام الآخر، «هى التى دفعتنى إلى الدخول فى الإســلام، إلى جانب أن فضـــائل الصـــوم علمتنى أن أشعر بالآخرين الذين يتضورون جوعا بسبب المجاعات أو الحروب».

ويضيف أن اعتناقى الإسلام جعلنى أشعر بالراحة لأنه خفف من الضغوط النفسية التى كانت تفتك بى قبل بدء كل مباراة.

وعلى الرغم من أن هؤلاء «الشـــبـــان» الريـاضـــيين يتفـادون إحـداث «ضــوضـــاء» حول اعتناقهم الإســلام، فإن بعض المغرضــين فضــحوا أمر تكتمهم على ذلك كما كشــفوا «الاعانات المالية» التي يخصـصـــونها كتبرع للأعمال الخيرية الإســـلامية وإنشـــاء المدارس القرآنية فى عدد من المدن الفرنسية الكبرى.

وكان طبيعياً أن يولى الرياضيون الفرنسيون مثل لاعب كرة السلة طارق عبد الواحد (واسمه الأصلى أوليفييه سان جان)، هذه الظاهرة اهتماما كبيرا، فسـارع إلى التعرف إلى هؤلاء المسلمين الجدد، ومد أواصـر الصـداقة معهم وأقام لهم أكثر من أمسية للتعارف، والحوار.

ولقد اســتأثرت أخبار هؤلاء الشــبان الرياضـــيين بجانب كبير من اهتمام أبناء الجالية الإسلامية والعربية فى أوروبا، وأصبحت صورهم تملأ جدران بيوتهم، ومادة الحديث الشـــائقة التى تجمعهم هى آخر أخبار المســلمين الجدد، وانتصاراتهم فى دنيا كرة القدم.

وقد يكون ضــــروريا التنويه بأهمية متابعة الإعلام العربى والإســـلامى لجميع تحركات هؤلاء الرياضــيين، حتى إذا ضــيق العنصــريون والكارهون للمسلمين الخناق عليهم، ووضع العراقيل فى طريقهم، نكون الأسبق فى فضح هذه السلوكيات التآمرية التى تريد إطفاء نور الله.. لكن هيهات!.

اتفاقيات الشراكة والهجرة:

ضمن اتفاقات المشاركة التي تدأب أوروبا منذ فترة على توقيعها مع دول حوض البحر المتوسط تتحدث الأوساط عن بند لافت للنظر ينص على التزام دول الجنوب تحديدا بتسهيل إعادة توطين رعاياها من المهاجرين فى أوطانهم الأم..

وتقول الأوساط نفسها أن الدافع وراء إصرار أوروبا على إضافة هذا البند فى اتفاقات المشاركة هو ارتفاع معدلات البطالة فى أوروبا إلى ١٨ مليون عاطل وأن معظم العاملين هم من المهاجرين..

ثم هناك سبب آخر هو معاناة الحكومات الأوروبية من مضاعفات «أو نتائج» عدم اندماج شرائح عريضة من المهاجرين فى المجتمعات الجديدة، إلى حد أنهم باتوا يشكلون (جيوبا) منغلقة على ذاتها.. علاوة على مشكلة الهجرة غير الشرعية التى أصبحت صداعا حقيقيا فى رأس قادة دول وحكومات أوروبا..

وتذكر المصادر الأوربية أن سياسة إعادة توطين المهاجرين فى أوطانهم الأم، قد مارستها بعض الدول الأوروبية مع عينات تنحدر من أصول إفريقية.. وتقضى بصرف تعويضات للمهاجرين (المقيمين بصفة شرعية) مقابل أن يتخلوا عن بطاقات الإقامة الخاصة بهم.

ولقد جرى ذلك بالفعل فى السنوات الأخيرة بالتنسيق مع سلطات الدول المصدرة للهجرة.. لكن الملاحظ أن أحدا لم يهتم برأى المهاجرين أنفسهم لاسيما أن غالبيتهم – وإن ظلوا يقيمون فى جيوب أو جزر معزولة – لا يفكرون لا من قريب أو بعيد فى العودة، بعد أن ارتبطوا – وخصوصا أولادهم – تربويا وتعليميا ومهنيا – بالمجتمعات الأوربية التى يعيشون فيها.

وعلى الرغم من أن الإغراءات كثيرة، حيث تبدى السلطات الأوربية استعدادها لتقديم العون للمهاجرين الراغبين – بمحض إرادتهم – فى العودة إلى بلادهم الأصلية ومساعدتهم فى إقامة مشاريع إنتاجية خاصة بهم، فإن أبناء الجاليات يرون فى هذه السياسة نوعا من التعسف والعنصرية.. لأنها تعنى ضمن ما تعنى، أن أوروبا بعد أن استقبلتهم ووظفت جهودهم فى دفع عجلة التنمية والرخاء فى أرجائها، أصبحوا يتنكرون لهم، ويودون طردهم لأنهم أصبحوا – والحالة هذه – عالة أو زائدين على الحاجة.

.. وليس هكذا تكون العدالة، والأخوة والمساواة.. وأخشى ما يخشاه المغتربون أو المهاجرون أن تذعن دول الجنوب – بمقتضى اتفاقات المشاركة – إلى هذا البند الظالم لهم ولحقوق أولادهم.

ألمانيا قنبلة موقوتة:

يوشــك أن يكون لمشــكلة المهاجرين اللبنانيين فى ألمانيا ضــرام حارق لاســيما بعد أن جارت ميزانية الدولة بالشــكوى من أن وجود اللاجئين ومن بينهم هؤلاء اللبنـانيون (وعـددهم يزيـد على ٥٥ ألفـا) يكلفهـا نحو ٦ بلايين مارك أى ٣ بلايين دولار!

والمعروف أن الســلطات الألمانية كانت قد طلبت من الحكومة اللبنانية التعاون معها لترحيل نحو ١٣ ألفا من المقيمين بصــورة غير شــرعية بعد أن رفضـت طلباتهم الخاصــة بحق اللجوء السياســى، لكن – حسبما يذكر تقرير الحكومة الائتلافية فى ألمانيا– لم تبد الحكومة اللبنانية أى اســتعداد للتعاون معها بهذا الشأن.

ويتوقع المراقبون أن هذه المشكلة بانتظار الاشتعال فى أى لحظة، لأن معظم هؤلاء المهاجرين يرفضـون العودة إما لأسـباب إنسـانية مثل الزواج والإنجاب، وإما لأسباب اقتصادية، لكن المحقق أن ألمانيا لم تيأس وتصر على ترحيل غير المقيمين بصفة رسمية، وكان وفد ألمانى قد زار بيروت وبحث تفاصيل القضية.

والمعروف أن أكثرية هؤلاء اللبنانيين ينحدرون من الشــريط الحدودى الذى كانت تحتله إســرائيل وينتمون إلى الطائفة الشــيعية، وهم يتوزعون فى وســط ألمانيا وبعض الضواحى، وتعتبر «برلين» بؤرة تضم أكثر من ١٨ ألفا منهم.

ويذكر مســئول لبنانى أن الحكومة اللبنانية كانت قد طلبت من ألمانيا بقاء اللبنانيين إلى حين استقرار الأوضاع فى جنوب لبنان نظرا لصعوبة العودة.

وحالياً وبعد جلاء القوات الإسـرائيلية عن الجنوب اللبنانى، فإن الأمر لازال صــعبا، لأن المنطقة تفتقر لكل أدوات الحياة الإنســانية بعد أن تعمدت إســرائيل تخريبها بالكامل، ومن ثم ســيكون مســتحيلاً أن يعود المهاجرون اللبنانيون إليها على الأقل فى الوقت الراهن.

يضاف إلى ذلك أن كثيرين منهم ذاقوا الأمرين فى سبيل الهجرة، ودفعوا كل ما يملكون لشبكات المافيا التى سهلت هجرتهم. ومن ثم ليس سهلاً عليهم بعد أن استقرت الأوضاع بهم أن يعودوا.

وهناك سبب آخر يدفع به عدد من اللبنانيين يتعلق بالقوانين المنظمة للاجئين، منها أنه لا يجوز طرد أى أجنبى إذا كان بإمكانه أن يثبت أن حياته أو حريته فى خطر بســبب انتمائه السـياســى أو الدينى أو العرقى، (وهو ما يمثله حال معظم اللبنانيين المهاجرين فى ألمانيا)، ناهيك عن أن الدســتور الألمانى يعطى أى إنســان أجنبى جميع حقوق المواطنة بمجرد أن يتقدم لطلب اللجوء، ويســاعده ماديا وتربويا (بالنســبة للأولاد). لذلك لن يكون ســهلا على هؤلاء الآلاف من اللبنانيين التخلى عن ألمانيا والعودة إلى منطقة الجنوب التى لا زرع فيها حتى الآن، ولا ماء..

لكن مع إصرار السلطات الألمانية على الترحيل، وتراخى الحكومة اللبنانية فى التعاون معها، وعناد شريحة كبيرة من المهاجرين ورفضـهم العودة. سيظل الحال صعبا، ومتأزما.

سويسرا واستفتاء «الحد» من المهاجرين:

بمبادرة من فيليب مولر النائب فى الحزب الراديكالى فى مقاطعة رجوفيا فى شمال سويسرا شارك السويسريون فى الاستفتاء الخاص بمشروع قانون جديد يحد من نسبة الأجانب المقيمين فى البلاد إلى ١٨% من مجمل السكان بدلا من ١٩,٣% وهى النسبة الحالية...

..ويرى المراقبون أن مثل هذه المبادرة بمنزلة «الإنذار» بالغ الأهمية وينبغى أن يضعه المهاجرون فى الاعتبار، لأنه يعنى –ضمن ما يعنى- أن سويسرا تتمرد على الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب على أراضيها.

المعروف أن نسبة المجنسين فى سويسرا تبلغ ١,٥% من إجمالى عدد السكان فى مقابل ٣,٥% فى دول الاتحاد الأوروبى.. كما تبلغ نسبة الأجانب فى سويسرا أضعاف نسبتهم فى الدول الأوروبية الأخرى.

..صحيح أن مبادرة الحد من الأجانب لا تلقى تأييدا من الحكومة السويسرية التى تخشى التأثيرات السلبية فى الاقتصاد، والسياسة داخل سويسرا، وتشير استطلاعات الرأى إلى أن أغلبية السكان سوف يقاطعون هذا الاستفتاء بسبب رفضهم هذه الفكرة من أساسها، لكن، يذهب المحللون إلى أن مجرد طرحها فى استفتاء هو مؤشر خطير ينذر بان سويسرا –التى كانت إلى وقت قريب جنة المهاجرين- سوف تغير وجهها وتسير مع بقية الدول الأوروبية –ويدعم هذا الاتجاه أن الحكومة السويسرية قد اعتمدت فى الفترة الأخيرة جملة من التحفظات تجاه اللاجئين فى أراضيها والذين كبدوا ميزانيتها الاجتماعية أموالا طائلة.. بكلمة أخرى... أن التيار الرافض للأجانب لا يزال يتنامى فى أوروبا.. وليس استفتاء الأمس فى سويسرا – ومهما جاءت نتيجته- سوى أكبر دليل على ذلك.

وماذا عن أضاحى العيد فى أوروبا

..يذكرنى عيد الأضحى بالثورة التى تقودها الممثلة الفرنسية (العجوز) بريجيت باردو ضد المسلمين وتتهمهم فيها بالبربرية بسبب ذبحهم «الأضاحى» كما هى عادتهم فى العيد الكبير من كل عام..

.. وإذا حاولنا تفريغ هذه الثورة من معانى العنصرية التى تطفح بها، وفكرنا بهدوء فيما يحدث فى هذه المناسبة فى أوساط الجاليات الإسلامية والعربية فى أوروبا، لوجدنا أن ما يتبع من ممارسات فى الذبح هو أمر غير مقبول، وأكاد أقول يبرر ثورة بريجيت باردو وغيرها من أنصار البيئة ورعاية الحيوان!

.. فإخواننا العرب يستسهلون عملية الذبح فى المنازل داخل «الحمامات» وفى البانيو تحديداً، ومنهم من يقوم بالذبح فى حديقة المنزل أو فوق الأسطح، وهو أمر غير مستساغ من عدة جوانب، أولها أن الدم الذى يسيل قد يسبب الأمراض، لأنه سوف يبقى – رغم محاولات التنظيف – أياما داخل الحمامات.. وثانيها: أن استخدام البانيو فى غير ما هو مخصص له قد يؤدى إلى حدوث انسدادات فى المواسير ينزعج منها الجيران (وهو ما يحدث مرارا وتكرارا).

وثالثها أن إجراء عملية الذبح أمام الأطفال هو أمر غير محبب، لأنه يؤذى -بشكل أو بآخر- مشاعرهم الغضة..

ورابعها أن عملية الذبح ينبغى أن تجرى فى أجواء تتوافر فيها النظافة، والتعقيم للأدوات المستخدمة، وهو ما لا يمكن أن يحدث فى حالة الذبح فى المنازل..

.. والشئ الأهم من كل ذلك أن المجتمعات الأوربية تخصص أماكن للذبح (سلخانات) فلماذا لا يستخدمها المهاجرون؟! إن لم يكن من قبيل الاحتياط والنظافة والمحافظة على البيئة، فمن قبيل مراعاة شعور الجيران من الأوربيين الذين يرون فى عملية الذبح فى المنازل نوعا من الوحشية التى ينبغى أن يربأ الإنسان بنفسه عنها.

أياً كان الأمر لابد أن نلفت الانتباه دائما إلى ضرورة احترام قواعد المجتمعات التى نعيش فيها، ونؤمن بأننا (ممثلون شعبيون) عن بلادنا، وسلوكياتنا قد تقود إلى إصدار أحكام قاطعة وشاملة على بلداننا، فلماذا لا نراعى كل ذلك فى حياتنا وممارساتنا اليومية..

واليوم وبعد تفشى الحمى القلاعية بين قطعان الماشية، وفوبيا مرض

يبقى أخيراً أن أقول إن ما يطالبنا به المجتمع الأوروبى كمهاجرين بشأن احترام القواعد يطالب به نفسه قبلنا بل ويلتزم بها أشد التزام.. وليس أقل من أن نكون على قدر الوعى والشعور بالمسئولية، إذ لا يكفى أن يكون المهاجر ناجحا فى حياته العملية، بل يجب أن يكون أيضا مواطنا ملتزما.. والطريق إلى ذلك هو احترام قواعد البلدان التى يعيش فيها المهاجرون فى كل شئ، حتى ولو كانت تتعلق بمسألة بسيطة وموسمية مثل مسألة ذبح الأضاحى فى العيد الكبير.

سياسة إبعاد المهاجرين!:

يخطئ من يعتقد أن أحداث الشغب والمواجهات العنيفة بين المهاجرين وأبناء البلد الأصليين التى شهدتها مدينة الخيدو الواقعة فى الجنوب الأسبانى قبل سنوات قد انمحت تماما من ذاكرة الأسبان، ونكاد نقول أن العكس هو الصحيح، بمعنى أن «الحضور الأجنبى» بجميع أشكاله وصوره أصبح ثقيلا فى حياة وأذهان الشعب الأسبانى بشكل عام إلى حد أن زعيم إحدى الجمعيات المناهضة للوجود الأجنبى شبه المهاجرين بأنهم «كابوس» آن أوان زواله!

وطالب الحكومة الأسبانية بأن تستوعب دروس هذه المواجهات التى كادت تحرق الأخضر واليابس فى مدينة الخيدو، وتبدأ فى اتخاذ إجراءات تنفيذية عاجلة بتفريغ أسبانيا من المهاجرين غير الشرعيين بعد تسوية أوضاع من يصبح وجودهم -بالفعل- مفيدا لاقتصاد أسبانيا. وبحسب الإحصاءات التى أذاعتها وزارة الداخلية الأسبانية، تم إخطار نحو ٢٨ ألفا من المهاجرين غير الشرعيين بضرورة مغادرتهم الحدود الأسبانية فى أقرب وقت ممكن.

وصرح وزير الدولة الأسباني لشئون الهجرة (السيد انركيه فرناندث) بأن هناك ٢٠ ألفا آخرين سـيتم إبلاغهم بقرار مماثل، لأننا قد بدأنا بالفعل نعيد ترتيب بيتنا من الداخل، ولهذا سوف نتبع -بلا هوادة- سياسة إبعاد المهاجرين غير الشرعيين.

المعروف أن عام ٢٠٠٠ شـهد تسـوية أوضـاع أكثر من ٣٥ ألفا وبذلك يصبح عدد المهاجرين الشرعيين المقيمين فى أسبانيا نحو ٩٣٨ ألفا يمثلون نسبة ٢,٥% من مجموعة السكان ويشكل مواطنو دول الاتحاد الأوروبى ٤٢٢ ألفا منهم، أما مواطنو الدول الأخرى فيبلغ عددهم ٥١٥ألفا، وليس خافيا أن المهاجرين المغاربة يتصدرون القائمة بحسب إحصاءات (عام ٢٠٠٠) فيبلغ عددهم ١٩٤ ألفا يقيمون بصورة شرعية، يليهم الصينيون البالغ عددهم نحو ٣٠ ألفا ثم مواطنو الأكوادور (٢٨ ألفا) أما الجزائريون فيبلغ عددهم ١٤ ألفا ولا يزيد عدد الموريتانيين على ٣ آلاف.... ومن الطبيعى أن تستوطن النسبة الأكبر منهم المدن الكبرى، ففى مدريد يوجد نحو ٥٥ ألفا أما برشلونة فيبلغ عدد المهاجرين فيها نحو ٥١ ألفا وتستأثر مدينة الميريا بنحو ٢٠ ألفا، أما مدينة مرسية التى يقال أنها مسقط رأس المرسى أبو العباس، فيوجد بها ١٠ آلاف..

..ورغم أن الحكومتين الأسبانية والمغربية قد سعتا إلى تنقية الأجواء بين المغاربة الذين يستوطنون جنوب أسبانيا، وبين السكان الأصليين بهذه المناطق، فإن الشكوك وعدم الثقة لا تزال تفسد ما فى العقول، فثمة من يرى من الأسبان أن معظم المهاجرين الذين يبلغ عددهم فى مدينة الخيدو وحدها نحو ١٥ ألفا، ليسوا إلا مثيرى شغب. وعليهم أن يعودوا إلى حيث أتوا!!

ويقول آخر: أن أى فتاة يزيد عمرها على ١٥ عاما لا تجرؤ على أن تسير فى شوارع المدينة بعد السابعة مساء خشية أن ينالها أذى أو يغتصبها المراهقون من المهاجرين.

والمؤكد أن هذه الأجواء التى ينعدم أو على الأقل يتزعزع فيها الأمان قد دفعت الأحزاب السياسية القوية فى أسبانيا إلى المطالبة بإعادة تقويم أوضاع المهاجرين والكيفية التى يتعامل بها القانون الأسبانى معهم.. وثمة من يتحدث عن استعداد البرلمان الأسبانى لاستصدار قوانين تحرم المهاجرين غير الشرعيين من مزايا التعليم والسكن والإعانات الاجتماعية لاسيما أن القوانين الحالية تفرض مساواة المهاجر الشرعى وغير الشرعى مع أبناء البلد الأصليين..

ويبدو أن أسبانيا قد أصبحت أرضا لافظة للمهاجرين بعد أن ظلت طويلا (منطقة جذب) لهم.. وبعد القبض على أى مهاجر غير شرعي، يصبح من حق البوليس الأسبانى – فى أقل من ٤٨ ساعة- أن يقوم بترحيله عبر مضيق جبل طارق دون أدنى اعتبار لمجمل ظروف وأوضاع هذا المهاجر..

ويؤكد أحد مستشارى شئون الهجرة فى أسبانيا أن سياسة الإبعاد أو إغلاق الأبواب فى وجه المهاجرين لم تعد حكرا على أسبانيا فحسب وإنما تأخذ بها – منذ الآن فصـــاعدا- دول أوروبية أخرى مثل ألمانيا التى تختار من يبقى على أرضـــها بدقة، وإيطاليا التى حذر أحد رجال الدين فيها من أن تتحول، روما إلى مدينة إسـلامية! أما النمسـا فقد كشـفت عن موقفها الرافض للأجانب على لسان الزعيم اليميني المتطرف هايدر.. والحال في فرنسا لا يختلف كثيرا عن النمسـا نظرا لشـعبية حزب الجبهة اليمينى التى تقترب من ١٥% بمعنى آخر: إن أوروبـا بـدأت تـدير ظهرهـا للمهـاجرين (والعرب منهم على وجـه الخصوص).. فهل تتحسب حكوماتنا العربية لما قد ينجم عن هذه السياسة؟!

الفصل الثاني:العنصرية ومعاداة السامية

أنت عربي إذن أنت مكروه! أو على الأقل أنت شخص غير مرغوب فيه، فالعرب هم (آس البلاء) في المجتمعات الغربية ويقفون دائماً –وبالضرورة- وراء القضبان بسبب قائمة طويلة من الاتهامات التي توجه إلى صدورهم.. فهم المسئولون عن نبش قبور اليهود، وهم مصدر كل الجرائم (بحسب دراسة ميدانية إيطالية!).. وهم الذين قتلوا المخرج السينمائي الهولندي ثيوفان جوخ، وفجروا مترو مدريد في أسبانيا، وأحرقوا المركز اليهودي في باريس، وخططوا لتفجيرات لندن التي حصدت العشرات.. لذلك لابد من التضييق عليهم واعتبارهم (معادين للسامية) وكارهين للمدنية والحضارة ويتوجب الحذر منهم وعزلهم عن باقي المجتمع ولم لا، وهم على حد قول جان مارى لوبن الزعيم اليميني المتطرف في فرنسا يمثلون «الشر كل الشر!» فعندما يصبح عددهم في فرنسا ٢٥ مليوناً (وليس ٥ ملايين) كما هو الحال الآن، فستكون لهم الكلمة الفصل. وعندها -هكذا يقول- سوف يلتصق الفرنسيون بالحوائط أو سيتركون الأرصفة وسيغضون الطرف. وإذا لم يتصرفوا بهذا الشكل، فسيقال لهم.. لماذا تنظرون شذراً؟ هل تبحثون عن المشاكل، ..ووقتئذ سيمضون في سبيلهم أو يتعرضون للصفع!

..ويتعين في إطار سياسة تقزيمهم وتضييق الخناق عليهم إخراس صوتهم، وقد حدث شيئاً كهذا عندما ضغط المجلس الأعلي الفرنسي للرقابة على البرامج الإذاعية والتليفزيون لإيقاف بث فضائية المنار اللبنانية.. كما تم إفشال المؤتمرات العربية في أوروبا، وشحذ همم النازيين الجدد لمطاردة العرب والمسلمين وترويعهم. ..وهكذا أصبح مسلسل إساءة معاملة المسلمين فى أوروبا أمراً عادياً ومألوفاً.. فها هو التقرير الخاص بالحريات الدينية فى العالم (الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية) يسجل تصاعداً للمخاوف من المشاعر المعادية للإسلام في العديد من الدول الأوروبية ومن بينها دول من أقوى حلفاء أمريكا. ويذكر التقرير أن زيادة عدد المهاجرين المسلمين هي السبب وراء تصاعد المشاعر المعادية للإسلام في هذه المنطقة على وجه الخصوص.

ففي بريطانيا، حيث يعيش فيها قرابة ١,٦ مليون مسلم، ذكرت جماعة حقوق الإنسان الإسلامية (والتي تتخذ من لندن مقراً لها) أن هناك ٣٤٤ حادثة عنف وقعت ضد المسلمين، في العام التالى لأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ من بينها طعن إمرأة مسلمة.

ومنذ يونيو عام ٢٠٠٢ سجل المسلمون البريطانيون محاولات تخريب لممتلكات وهجوما على المساجد، وقد تم تحريض البعض من خلال التغطية السلبية وغير المسئولة لوسائل الإعلام وفي يونيو عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال، كتبت تعليقات معادية للمسلمين بأسلوب فظ على جدران المسجد الرئيسي في برمنجهام بعد إذاعة برنامج تليفزيوني روائي لهيئة الإذاعة البريطانية الـ (بى بى سى) يوضح كيف يتم تجنيد منفذى العمليات الانتحارية في مسجد برمنجهام.

وفي إيطاليا والتي يعيش فيها نحو مليون مسلم شارك العديد من الزعماء السياسيين والدينيين ومن بينهم سيلفيو بيرلسكوني رئيس الوزراء في الحملة المعادية للإسلام من خلال وصف المهاجرين المسلمين بأنهم يمثلون تهديدا لإيطاليا والزعم بأن المسلمين غير قادرين على الاندماج مع بقية المجتمع.

وفي سبتمبر ٢٠٠١ زاد بيرلسكوني من إشعال الحركة المعادية للإسلام بسبب وصفه الحضارة الإسلامية بأنها أقل شأناً من الحضارة الغربية وصرح في مؤتمر صحفي في برلين قائلاً: «ينبغى أن ندرك مدى تفوق حضارتنا (ذلك النظام الذي حقق لنا الرفاهية واحترام حقوق الإنسان) وهو على النقيض من الدول الإسلامية»، وقد أثارت تعليقات بيرلسكونى غضب المسلمين فى كل أنحاء العالم وقد أدانها العديد من الزعماء الغربيين.

وطبقاً لما ذكره التقرير الأمريكي فإن تقييد الدولة للحرية الدينية يعتبر السبب الثانى الذى أدى إلى التعصب ضد المسلمين فى أوروبا.

وانتقد جون هانفورد، وهو سفير الولايات المتحدة لشئون الحريات الدينية الدولية فرنسا بسبب موقفها بشأن ارتداء المرأة المسلمة للحجاب، وصرح قائلاً: ينبغى أن يكون كل الأشخاص قادرين على ممارسة دينهم ومعتقداتهم بحرية وبدون تدخل من الحكومة طالما أنهم يفعلون ذلك بدون إثارة وترويع للآخرين فى المجتمع!

ومن الجدير بالذكر أن الجدل بشأن ارتداء الرموز الدينية خاصة الحجاب الإسلامى قد زادت حدته فى فرنسا منذ أن اقترح الرئيس جاك شيراك إصدار قانون يحظر ارتداء الرموز الدينية فى المدارس الحكومة الفرنسية وتنظيم ارتدائها فى أماكن العمل.

وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين يشكلون ثاني أكبر جالية دينية فرنسية من حيث التعداد، ويقدر عدد المسلمين في فرنسا بعدد يتراوح بين أربعة ملايين إلى خمسة ملايين مسلم أى نحو ٧ فى المائة من إجمالى تعداد السكان فى فرنسا.

وكان جدل آخر بشأن الحجاب قد أثير فى ألمانيا فى يونيو عام ٢٠٠٢ بعد أن أيدت محكمة إدارية الحظر الذى صدر عام ١٩٩٨ فى ولاية بادن فورتيمبورج الجنوبية بمنع المدرسات المسلمات من ارتداء الحجاب فى الفصول الدراسية.

وفي أسبانيا، اعترض المسلمون واليهود والبروتستانت على أن الحكومة تنحاز للمذهب الكاثوليكي وهو المذهب السائد والذى يحظى بالدعم السياسي والمالي وقد ذكرت وزارة الخارجية بأن قادة الجاليات البروتستانتية والإسلامية واليهودية مستمرة فى الضغط على الحكومة من أجل الحصول على امتيازات مساوية لتلك الامتيازات التى تتمتع بها الكنيسة الكاثوليكية.

كما عبرت جمعيات المجتمع المدنى عن قلقها من أن تستغل بعض الحكومات الحرب ضد الإرهاب لكى تقيد الحريات الدينية. وحذر من أن الدول قد استهدفت الأشخاص المؤمنين العاديين تحت ستار الحملة ضد الإرهاب بل ودفعوا البعض نحو التطرف والعنف.

وفي إطار اتساع دوائر الكراهية ضد العرب والمسلمين تشن المنظمات النازية حملة دائمة لجمع التبرعات لتمويل ما تسميه «كفاح العرق الآري» من خلال عشرات فرق موسيقى البوب التى يديرها «حليقو الرؤوس» والتى تجمع المال بالملايين من خلال الحفلات التى تقيمها فى مختلف أرجاء أوروبا. وقد ظلت الشرطة السويدية تلاحق فى السنتين الأخيرتين مجموعات مصغرة من النازيين الجدد نفذت عدة عمليات سطو على البنوك بهدف تمويل «الكفاح الآرى».

ورغم أن التقرير السنوى لدائرة حماية الدستور الألمانى حول «النشاط المتطرف ٢٠٠٢» يشير إلى انخفاض عدد الجنايات التي يرتكبها النازيون الجدد، إلا أنه يشير الى ارتفاع نوعى فى عنف الجنايات المرتكبة. كما يحذر من انتقال المنظمات النازية إلى العمل السرى ومحاولاتها الاندماج فى بعضها البعض واستخدامها الإنترنت بشكل مكثف وتقنى عال لتطوير تنظيماتها السرية وعملياتها المسلحة.

ويتضح ذلك في الحرائق التى أشعلها النازيون الجدد عشوائيا في مساكن الأجانب في مدينتي مولن ولوبيك وأودت بحياة أكثر من ١٥ شخصاً.

ومع أن ذلك لم يقل خطورة عن تهديدات أطلقتها منظمة نازية أخرى عام ٢٠٠١ وجرائم ارتكبتها بحق المهاجرين، اتضح أن السلطة الألمانية تعاملت بحزم مع موجة الجرائم بهمة ظهرت تفاصيلها على الصفحات الأولى من الصحف الكبرى. لكنها اكتفت فى حالة الحوادث التى تلت ذلك بتسجيل التهمة ضد مجهول، والفرق هنا هو أن الجرائم الأولى جاءت قبل عمليات ١١ سبتمبر (ايلول) ٢٠٠١ فى حين أن الأخيرة جاءت بعدها.

وهذا يعنى أن الحملة ضد الإرهاب فى ألمانيا تركزت على ملاحقة المنظمات الأصولية الإسلامية السرية المتهمة بدعم الإرهاب في حين تم إغفال النشاط النازى تماماً ففى إطار الحملة المناهضة للإرهاب، وتكتيك الضربات الإجهاضية الذي اتبعته وزارة الداخلية الألمانية تم حظر نشاط أكثر من سبع منظمات أصولية فى ألمانيا بتهمة العنف والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية.

كما كشفت دائرة حماية الدستور (الأمن العام) عن إخضاع سائر الإسلاميين المشتبه فيهم وسائر المساجد والجمعيات الإسلامية للمراقبة، ألا أنها لم تعلن حظر أى من المنظمات اليمينية المتطرفة واعتقال أعضائها، بل أن السائد كان عودة المنظمات النازية المحظورة بحلل «ديمقراطية» مموهة تتناسب مع ألوان الدستور الألمانى.

وكانت مشكلة «النازيين الجدد» قد تفجرت في كل أنحاء أوروبا منذ محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى أثناء الاحتفال بعيد الثورة فى ١٤ يوليو ٢٠٠١.

وبات على السياسات الأوروبية أن تراجع نفسها إزاء الجماعات التى خرجت من عباءة اليمين المتطرف مثل جماعة النازيون الجدد وحليقو الرؤوس « وبحثت الحكومة الفرنسية بالفعل إصدار قرار رئاسى بحظر نشاط جماعة «الوحدة الراديكالية» التى ينتمى إليها الشاب ماكسيم بربنيرى المتهم بمحاولة اغتيال شيراك.

والمعروف أن هذا القرار ينطلق من قانون عام ١٩٣٦ الذى يحظر عمل المجموعات المسلحة، والميليشيات الخاصة.. ولقد تبين أن جماعة «الوحدة الراديكالية» هي من هذا النوع المحظور بل تبين أنها من أكثر الجماعات نشاطاً وعنصرية.

الخطير فى الأمر أن بعض هذه الاتجاهات تتخفى وراء أنشطة ثقافية وترفيهية وأغان شبابية وبحسب «لوموند» الفرنسية تغزو أوروبا حالياً جماعة تطلق على نفسها اسم «ماكينة» تجتذب الشباب الذين تتراوح أعمالهم بين ١٩ و ٢٢ عاماً ولها طقوس معينة فى الملبس والغناء ، وتملأ شرائطها الغنائية الساحات فى مدن أوروبا، وهى تدعو إلى كراهية الآخر، وأبعاده ، ففي إحدى الأغنيات يخاطب المطرب ذوى الأجناس الأخرى من غير الأوروبيين ويتوعدها بالقتل، لسبب بسيط هو أنه يريد الجنس الآرى النقى فقط، وليس خافيا أن هذا الجنس هو الأوروبي وليس الأفريقي الأسود أو العربى الشرق أوسطى.

وقد انطلقت هذه الجماعة العنصرية (ماكينة) من أسبانيا، وظلت تنتشر وتتمدد فى إحدى المقاطعات لتصل إلى الضواحى، وبعد فترة انتشرت كالوباء في أنحاء أوروبا. ويحذر رجال السياسة منها لأنها عدوانية وكارهة للآخر وتحرص على استعمال كل أساليب العنف من قتل وحرق وإبادة.

ومما يزيد الطين بلة أن موسيقى وأغاني جماعة ماكينة، تسرى بين الشباب سريان الماء فى العود، خصوصا تلك الأغنية التي تقول: (نحن لا نريد هذا العفن –تقصد الأجانب- حولنا، فلابد من إبعادهم ، أو استئصالهم لأنهم ليسوا من الجنس النقي..)

وأغنية أخرى تقول: نحن مع الحل النهائي.. إبعاد الآخر والقضاء عليه!

وليس من شك فى أن مخاوف المهاجرين من ذوى الأجناس الجنوبية قد زادت في الآونة الأخيرة خصوصا بعد أن ارتكب النازيون الجدد جملة من الجرائم في حقهم، منها الجريمة التى راح ضحيتها في فرنسا فى مايو عام ١٩٩٥ شاب عربى يدعى إبراهيم بور الذى ألقى به ثلاثة من حليقى الرءوس فى نهر السين فمات غرقا.. وفى يوليو من نفس العام قتل النازيون الجدد تاجرا للسيارات فى مدينة بوردو. وفى مايو ١٩٩٠ نبشوا قبور اليهود، وفى يونيو من نفس العام أجبروا شابا من موريشيوس على تجرع السم فمات.!

القضـــية المهمة المثارة حاليا هي: هل من حق النظام الديمقراطى فى أوروبا أن يمنع ظهور مثل هذه الجماعات العنصرية؟

الحق أن الأجانب قد انقســموا بين مؤيد ومعارض، وهناك من يقول مثلما تم حظر جماعة الأمة الشـــابة عام ١٩٥٨ وجماعة الغرب عام ١٩٦٨، وجماعة النظام الجديد عام ١٩٧٣، فليس هناك ما يمنع من حظر نشـــاط أى جماعـة تتبنى العنف منهجاً. وفى المقـابـل هنـاك من يرى أن حظر هـذه الجمـاعـات لم يمنع من ظهور حزب الجبهـة الوطنيـة اليمينى المتطرف فى فرنســا والذى ترتكز إلى مقولاته العنصـــرية كل حركات حليقى الرؤوس والنازيين الجدد..

ويثور سـؤال آخر: كيف نقبل مشـاركة هذه الجماعات المتطرفة في اللعبة السياسية، ونسمح لها بأن تفرض وسـائلها التعبيرية، ضـمن مبدأ الديمقراطية مع أنها ضد الآخر؟

وللإنصــــاف يجب أن نذكر أن صـــحيفة لوموند كانت طرحت جملة من الأســئلة التى تســتنكر فيها الســماح بمشـــاركة مثل هذه الجماعات فى اللعبة السـياسـية، وتقول كيف نغطي مكاناً باسـم الديمقراطية لهؤلاء الذين يعتبرون ضد الديمقراطية؟ ثم هل ينبغى أن نتركهم يعبرون عن أفكارهم المسمومة بين الناس مع أن البوليس يدرجهم فى صـف الرايخ الثانى الذى يعتمد العنصـــرية مذهبا، والعنف الجســـدى منهجاً؟ المثير للقلق أن المواطن الأوروبي العادي فقد – أو كاد – حاسة التمييز بين اليمين المتطرف (السياسى) وهذه الجماعات الدموية.. ولقد ارتعدت فرائص البعض خوفا من تنامى أنصـار هذه الجماعات فى أوروبا، مثلما حدث قبل فترة عندما اختفت ملفات إحدى القضايا المرفوعة ضـد اليمين المتطرف من مقر العدالة فى مدينة نيس الفرنسـية، وهو ما يعنى أن هناك من يساعد هذه الجماعات ويشعر بالتعاطف مع أفكارهم العنصرية.

.. وعلى أية حال فإن تهمة العنصـرية ومعاداة السـامية أصـبحت لصـيقة بالعرب أينما كانوا.. ولعل الدعوى القضـائية التى رفعتها قبل سـنوات منظمة (ليكرا) اليهودية فى فرنسا على صحيفة الأهرام بسبب مقال بقلم الكاتب عادل حمودة لهو أكبر دليل على أن «النيةَ مُبّيتة» دائماً والاتهام مُشـــهر فى وجه العرب (كالسيف البتار..).

الطريف أن دعوى مماثلة كانت رفعتها الجمعية نفسها ضد جريدة لوموند فى عام ١٩٨٢ بســبب نشــر بيان إعلانى بعنوان: «بعد مجازر لبنان: معنى العدوان الإســرائيلى» وقعه ثلاثة مفكرين هم: الفيلســوف الفرنســى المســلم روجيه جارودي، والأب ميشيل لولون صاحب أعلى صوت فى الدعوة لحوار الأديان والقس أتيان ماثيو أحد أبرز وجوه الطائفة الإنجيلية الفرنسية.

وانعقدت بالفعل جلسة الاستماع إلى المُدعى عليهم وأصحاب الدعوى والشهود فى ١٧ يونيو ١٩٨٢ - وكان على المحكمة أن تثبت التهمة بالتمييز بين أمرين- إما أن الصفحة الإعلانية فى لوموند تمثل موقفاً ضد إسرائيل والصهيونية، أو أنها مجرد قناع يخفى مشاعر الحقد ضد اليهود والسامية، وإذا ثبتت التهمة فالقانون الصادر فى أول يوليو ١٩٧٢ يحاكم المتهمين لأنه يعتبر -حسب نصه- التحريض على التمييز العنصرى (الحقد العنصرى) ضد شخص أو جماعة بالنظر إلى الانتماء أو عدم الانتماء إلى جنس أو عرق أو دين مخالفاً للقانون فضلاً عن تهمة أخرى هي الإساءة المعنوية لجنس معين هو هنا الجنس اليهودى.

وقد استمرت جلسة الاستماع تسع ساعات أنكر فيها المتهمون وأولهم روجيه جارودي تهمة عدائه للسامية وأوضح أن رئيس المجلس اليهودى ناحوم جولدمان كان كلفه بمهمة محددة لدى الرئيس جمال عبد الناصر تتعلق بلقائه بعدد من زعامات اليهود، ولو كان روجيه جارودى «سامياً»، لما كان كلفه جولدمان بهذه المهمة.

أما المتهم الثانى القس اتيان ماثيو فدافع عن نفسه قائلاً: إني أناضل ضد العنصرية بكل أشكالها منذ ٥٠ عاماً، ولقد كنت أسست جمعية صداقة يهودية مسيحية وتركتها عام ١٩٦٧ عندما قال لى حاخام يهودي: إن اللاسامية تخدم قضية الصهيونية!.

بينما استند الأب ميشيل لولون فى دفاعه على مناصرته الدائمة للضعفاء فى العالم.. ..وتحدث شهود منظمة «ليكرا» التى أقامت الدعوى ومنهم شخص يدعى أيزنبرج فقال: إن كل انتقاد للصهيونية يتحول آليا إلى انتقاد لليهودية، لأنه ليس هناك يهودية بلا صهيونية. وتحدث شاهد ثان فقال إن اللاسامية هي اليوم عداء للصهيونية ولإسرائيل.

وتحدث ثالث فقال: إن كلام جارودي ورفيقيه فيه إثارة للحقد واتهمهم بأنهم مصابون بمرض نفسى! أما محامية منظمة (ليكرا) وتدعى كلودين جوانو فقد ركزت على المناخ الذى صدر فيه البيان وعنوانه، وشكل الطباعة والإخراج، وقالت إن ذلك دليل على نية سياسية سيئة.

كتاب «كفاحى» لهتلر :

وربط محام آخر بين ما جاء فى البيان من ألفاظ وبين كتابىّ «كفاحى» لهتلر، و«بروتوكولات حكماء صهيون» وقال إن مناهضة الصهيونية واللاسامية لا يختلفان إلا لفظاً، وأجرى مقابلة لغوية بين الكتابين وبين أفكار مجتزأة من هنا وهناك، أما المدعى العام (مارك دومينجو) فقال إن النص فى البيان الموقع من المفكرين الثلاثة ينتقد إسرائيل ولا ينتقد الشعب اليهودى فى مجمله وهكذا يكون خالياً من تهمة التحريض العنصرى.

وجاء دور شهود الدفاع فتحدث أحدهم وهو أوليفيه كليمان رئيس جمعية الكتاب الفرانكفونيين فأبدى دهشته من اتهام موقعى البيان بمعاداة السامية مع أنهم مشهورون بالدعوة للحوار ومناهضة العنصرية، ويطالبون بشراكة روحية تامة بين الأديان.

وتولى المحامي أيف بودلو الدفاع عن صحيفة لوموند فأكد أن البيان المنشور على الصفحة ١٢ فى العدد الصادر يوم ١٧ يونيو ١٩٨٢ يخلو من أي نص يقع تحت طائلة القانون. وعندما سألته محامية منظمة (ليكرا) لماذا لم تنشر لوموند الرد الذي بعثت به تعليقاً على البيان.. هل لأنه مؤيد لإسرائيل؟

قال محامى لوموند: إن النص المرفوض هو بيان يعتبر منظمة التحرير الفلسطينية مجموعة من القتلة، ونص من هذا النوع يقع تحت طائلة القانون واسترسل المحامي قائلاً:

إن انتقاد دولة ما (حتى فى أسس وجودها) مسألة لا يعاقب عليها القانون أما «عدم التسامح» فهى تهمة تُوجه إلى منظمة «ليكرا» نفسها لأنها تسعى إلى كسب تأييد قضائى لدفاعها المطلق والتام عن إسرائيل. وركز المحامى (بودلو) على قراءة شاملة ووفية للنص وقال إنه ينتقد دولة إسرائيل، وأيدولوجيتها وهى أمور يعاقب عليها القانون.

وليس من شك فى أن هذه الواقعة التى جرت مع لوموند الفرنسية هي ذاتها –ربما مع اختلاف الشخوص والأماكن وبعض المسميات– التى حدثت اليوم مع صحيفة الأهرام لكن المحقق أن تهمة المعاداة للسامية أصبحت من الأكليشهات الجاهزة التى تصيح بها (دوائر الصهيونية متى تشاء فى ضوء سياسة الابتزاز) التى برعت فيها منذ ظهور هذه التهمة قبل أكثر من ٥٠ عاماً على أيدى ناحوم جولدمان رئيس الوكالة اليهودية الذى طلب إليه «بن جوريون» فى ذلك الوقت أن يساعد دولة إسرائيل الوليدة فى توفير مبلغ كبير من المال...

وكان جولدمان فى طريقه إلى نوريمزج لحضور جلسة محاكمة أحد مجرمي النازية وطرأت على رأسه فكرة أن يطلب من الألمان دفع المبلغ المطلوب لدولة إسرائيل على سبيل التعويض عن جرائمهم.. وهكذا صارت التعويضات سُنّة لدفع الاتهام بالعداء للاسامية.

الهولوكست.. محظور:

..ومنذ ذلك التاريخ والاتهامات المعدة سلفاً تتجه يميناً ويساراً لإشاعة جو من الإرهاب الفكرى لدى كل من تسوّل له نفسه أن يتجرأ بالحديث النقدى عن الدولة العبرية، أو تطرق إلى جملة من الموضوعات المحظورة (تابو) مثل الهولوكست ،وأفران الغاز... الخ. فآلة الدعاية الصهيونية رسخت مقولات منها:

- هناك خطة لاستئصال اليهود فيزيائياً. وُجدت فى بعض معسكرات الاعتقال غرف غاز مخصصة لإبادة الكائنات البشرية. لقى خمسة إلى ستة ملايين يهودى حتفهم تحت حكم هتلر.

وليس مسموحاً لأحد –كائناً ما كان- أن يشكك فى هذه القناعات، ومن يفعل ذلك تطاله على الفور تهمة معاداة السامية التي أصبحت –والحالة هذه- سيفاً مسلطاً على الرقاب. وكان من نتائجها حدوث جرائم فكرية يخجل منها تاريخ أوروبا والعالم.

فها هو روبير فوريسون الباحث الفرنسي المتخصص فى النصوص القديمة يعانى منذ عام ١٩٧٩ سلسلة من القلاقل، فقد خسر كرسيه الجامعى كأستاذ للأدب الفرنسى ونقد النصوص في جامعة ليون التي تدعى عدم قدرتها على تأمين الحماية له بينما تشن وسائل الإعلام حملة تشويهات ضده، وترفض نشر تصويباته.

أما المحاكمة الفرنسية فقد حكمت عليه بغرامات ثقيلة أدت إلى إفلاسه وانهيار عائلته مادياً وجعلته يعيش فى أجواء من الخوف والهلع المتواصل.

وذات يوم في صيف عام ١٩٨٩، وبينما كان يمشى في إحدى الحدائق العامة بصحبة كلبه بمدينة فيش انهال عليه أشخاص مجهولون بالضرب والركل -ولم يتركوه إلا وهو بين الحياة والموت.

..«أما زميله فرانسوا دوبار أستاذ التاريخ فلقد كان سيئ الحظ، لأن أفكاره التى ينكر فيها أن يكون عدد ضحايا اليهود ستة ملايين باعتبار أن يهود العالم لم يكن يزيد عددهم فى ذلك الوقت عن مليون على أقصى تقدير.. كان جزاؤه أن يموت فى انفجار داخل سيارته عام ١٩٧٨

وفى منتصف الثمانينات ظهرت قضية أخرى من هذا النوع عندما قدم باحث ومؤرخ فرنسي يدعى (هنرى روك) أطروحة دكتوراه فى جامعة نانت يناقش فيها وثائق الضابط النازى جرنشتاين واعترافاته ويفندها أكاديمياً في مجال بحث ومناقشة النصوص التاريخية، فثارت ثائرة اليهود واللوبي الصهيوني في فرنسا وجنّدت وسائل الإعلام الضخمة الموجودة تحت هيمنتهم لمهاجمة هنرى روك ووصمه بتهمة معاداة السامية.

وكان أن اضطر وزير التعليم العالى الفرنسي آنذاك إلى سحب الدرجة العلمية من الباحث بعد أن كان حصل عليها بامتياز وهى سابقة أولى فى تاريخ البحث العلمي والجامعى فى فرنسا.

ولم يجرؤ أحد على نشر نص الأطروحة التى لم يقرأها أي من الذين انتقدوها وأدانوها، وعندما بادرت دار نشر صغيرة إلى نشرها فى كتاب، أصدرت الحكومة الفرنسية قراراً بمنع بيع وتداول الكتاب استناداً إلى قانون يعرف بقانون فابيوس - جايسو الصادر في يوليو ١٩٩٠ يحد بشكل مخز من حرية التعبير والنشر لأبحاث المؤرخين المقيمين على الأراضى الفرنسية بحجة محاربة النظرات العنصرية والطائفية.

وبضغوط يهودية صهيونية توالت التشريعات (فى دول أوروبية عديدة) تحظر الاقتراب من قضية الهولوكست شكلاً وتفصيلاً. ففى فرنسا صدر قانون يُهدد عملياً كل من يعترض أو يناقش أو يشكك في مسألة استئصال وإبادة اليهود بالسجن سنة وغرامة تصل إلى ٣٠٠ ألف فرنك..

وصدر قانون مماثل فى النمسا عام ١٩٩٢ يتضمن السجن لمدة ستة أعوام لمن ينفى وجود الهولوكست، وفى بلدان أخرى تستند السلطة إلى مفاهيم مطاطة مثل «التحريض على الحقد العنصرى» أو «المس بذاكرة الأموات» وهناك نص من هذا النوع تبنته سويسرا بإرادة المجلس الفيدرالي والبرلماني أيضاً.

يبقى أن نشـير إلى الخلط المتعمد إلى حد التزييف بشـأن مفهوم السـامية فكلمة «سامي» -بحسب المعاجم الأوروبية- تطلق على مختلف الشعوب التى تنتمي إلى مجموعة عرقية أصـلها من غرب آسـيا وتتكلم اللغات السـامية – وعلى ذلك فالعرب سـاميون، وكذلك اليهود، لكن نفس المعاجم ومن بينها معجم «روبير» الفرنسي الشهير تتعمد التزييف عندما تشير إلى أن مصطلح معاداة السـامية -يقصـد منه معاداة اليهود- مع أن السـامية أوسـع وأرحب من مجرد الإشارة إلى اليهود فقط.

وأياً كان الأمر فالمحقق أن هذا المصـطلح الذي لا وجود له فى -معجم لسان العرب مثلاً- طرحته أرض غير عربية، بل وغير سامية- لأنه ظهر في أوروبا مصـاحباً لأحداث اضـطهاد اليهود وممارسـة الضـغوط عليهم وراج وانتشـر فى فترة ما بين الحربين.. لذلك فالمنطقة العربية بريئة من مصـطلح معاداة السـامية قلباً وقالباً، لكنه يظل في ضـوء التعتيم الذى يصـاحبه والخلط المتعمد في مدلولاته –أداة بطش– في يد اللوبي الصـهيوني يُهدد به من يشـاء بفرض الابتزاز السـياسـي، وما الدعوى المرفوعة ضـد الأهرام ولوموند وروجيه جارودى أمام المحاكم الفرنسـية بزعم معاداة السـامية إلا شـكلاً من أشكال هذا الابتزاز المفضوح.

منذ اعتداءات ٧ يوليو ٢٠٠٥ سـجلت السـلطات البريطانية وقوع حوالي مائة اعتداء عنصـرى. وقال روب بيكلي، المتحدث باسم رابطة قادة الشرطة البريطانية عن «خوف واضـح» يتملك الجالية المسـلمة في بريطانيا منذ الاعتداءات، رغم تأكيده عدم وقوع هجمات مدبرة ضـد المسـلمين فى البلاد. وقال أن «الخوف وتأثير كل هذه الحوادث الخاصـة مرتفع جداً» مؤكدا منذ السـابع من يوليو أنه قد حدثت هجمات بسـيطة فقط وفي محاولة للحفاظ على الهدوء بين مختلف الجاليات، عقد ممثلو المسـلمين الكاثوليك والإنجليكان فى ليدز ، مؤتمرا صـحافيا مشـتركا على بعد أمتار من منزل أحد المنفذين المفترضين للتفجيرات. وقال حنيف مالك ممثل مسلمي ليدز: «الوقت الآن هو للاعتدال والوحدة والحكمة. وبصـفتنا مسـلمين بريطانيين، نعتبر أن مثل هذه الأعمال المشـينة ليس لها مكان لدى الإسـلام وفى المجتمع البريطانى وندين بشكل تام مثل هذه الأعمال.

أكدت دراسـة أجراها اتحاد هلسـنكي الدولى لحقوق الإنسـان أن المسـلمين فى أوروبا يتعرضـون لأعمال تمييز متزايدة منذ وقوع هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة وشملت الدراسة – التى أجريت في إحدى عشرة دولة من الدول الأعضـاء بالاتحاد الأوروبى – المواقف السلبية «المنتشرة بشكل واسع» عند التعامل مع المسلمين، بما فى ذلك تقارير وسائل الإعلام غير المتوازنة والتى تصور المسلمين على أنهم «أعداء الداخل».

وأشـارت الدراسـات إلى أن المناقشـات التى دارت في فرنسـا بخصـوص قانون حظر ارتداء الرموز الدينية فى المدارس الحكومية شجعت على انتشار التحيز ضـد النسـاء المسـلمات اللاتي ترتدين الحجاب. وأوضـحت أنه نتيجة لهذا القانون – الذى تم وضعه لتأييد التقليد الفرنسي بفصل الدين عن الدولة – فإن بعض النساء أصبحن لا يستطعن الزواج أو التصويت فى الانتخابات أو حتى دخول الامتحانات الدراسية وهن مرتديات للحجاب.

أما في بريطانيا، فقط أشارت الدراسات إلى أن وسائل الإعلام خلقت انطباعاً يفيد بأن مسئولى القضاء فى البلاد قد نجحوا فى محاكمة الإرهابيين المسلمين، على الرغم من أنه تمت إدانة عدد قليل فقط من الأشخاص فى تلك القضايا، بينما تم إطلاق سراح الغالبية العظمى من المعتقلين للاشتباه في تورطهم فى أعمال إرهابية بدون توجيه أى اتهامات إليهم وأضافت الدراسة أن ما يزيد على ٨٠% من استطلاعات الرأى التى أجريت فى ألمانيا قد ربطت بين كلمة «إسلام» ومصطلحات مثل «الإرهاب» و«اضطهاد النساء» وذلك على الرغم من أنه ليس من الواضح المدى الذى تسبب فيه ذلك الربط فى انتشار السلوك المتحيز ضد المسلمين فى ذلك البلد.

كما أشارت الدراسة إلى أن هناك اعتقاداً واسع الانتشار فى هولندا بأن المدارس الإسلامية تعمل على «التقليل من جهود التواصل والاندماج فى المجتمع الهولندى» على الرغم من أن الدراسة تقول إن مثل تلك الادعاءات تفتقر للحقائق التى تدعم صحتها« وأوضحت أن عددا من الدول الأوروبية قد دخلت فى مناقشات جادة حول ما إذا كانت سياسات التعددية الثقافية (طويلة المدى) ستخدم على أحسن وجه – الأقليات الموجودة فى مجتمعاتها أم لا مشيرة إلى أنه تم إعطاء الأولوية لعمليات الاستيعاب كوسيلة للحيلولة دون قيام الأقليات – خاصة المسلمة منها – بتشكيل مجتمعات موازية يمكنها أن تنفصل عن المجتمع الأساسى فى الدولة.

أخيرا:

ليس بوسع أحد إنكار أن عرب المهجر (الذين يعيشون خارج حدود بلادهم سواء في أوروبا أو أمريكا) يدفعون الثمن مرتين مرة بسبب العنصرية التي تفتك بهم وبأولادهم باعتبارهم أناس غير مرغوب فيهم، ومرة بسبب معاداة السامية التي يلتف حبلها حول أعناقهم جميعاً..

.. لكن السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هو التالي:

- هل العرب (في الخارج) ضحايا أم مذنبون؟.

بمعنى هل هم أبرياء من كل التهم التي تُلصق بهم عياناً جهاراً، أم أنهم يتحملون قدراً من المسئولية عن الصورة التي يختزنها العقل الغربي عنهم؟

● ولأن الإجابة (الأقرب إلى الصواب) تتطلب منا قدراً كبيراً من الشفافية فسوف أجعل من أوضاع الجالية العربية في فرنسا مثالاً ليس لأنني أعرف المستنقع الاغترابي الفرنسي فحسب ولكن لأن الجالية العربية (والإسلامية) هناك قد شهدت جملة من الاهتزازات والتجاذبات في المرحلة الأخيرة بسبب ما عُرف باسم «ثورة الضواحي»..

المهاجرون ليسوا أبرياء:

بعيداً عن الحديث (غير المؤكد) عن وجود أصـــابع خفية تؤجج الضـــواحي وتزيد رقعة المظاهرات الاحتجاجية التى شـارك فيها سكان المناطق المحرومة سواء المدن الفرنسية الكبرى أو فى ضواحيها، فالمحقق أن فشل مشاريع إدماج المهاجرين (من جميع الفئات والأجناس) ضـمن النسـيج الاجتماعى والسـياسـى الفرنسى هو السبب الأكبر فى إشعال حرائق الغضب بين صفوف أبناء الجيلين الثانى والثالث المنحدرين من آباء (وأمهات) أجانب.

ولئن كانت الحكومات الفرنســية المتعاقبة تتحمل جانباً من مســئولية إهمال الجاليات المهاجرة ونقص رعايتها وعدم التقدم بمشــروع (جاد وفاعل) لكســر حواجز الغربة وإدخال جميع شرائحها ضمن فعاليات وكوادر المجتمع الفرنسى، وهو ما أشار إليه تلميحاً نيكولا ساركوزى وزير الداخلية الفرنسية فالثابت عملاً أن المهاجرين العرب والمسلمين يتحملون القسط الأكبر من مسؤولية تهميشـهم وإشـعارهم بأنهم زائدون عنى الحاجة.. فلم يتحمسـوا –إلا بشـق الأنفس- لجميع أشـــكال الاندماج التى أتيحت لهم (على اســتحياء) وترجموا ذلك فى أكثر من سلوك. فحتى اليوم، ورغم أن نسبة كبيرة منهم تحمل الجنسية الفرنسية وتعيش فى فرنســـا منذ أكثر من ربع قرن أو يزيـد، إلا أنهم مـازالوا يتبعون بلادهم الأصلية فى أمور هى من أخص خصوصيات بلدهم الجديد (فرنسا)..

والمثال الصارخ على ذلك هو انقسامهم فى باريس والمدن الفرنسية الكبرى (وفى الضواحى أيضاً) حول أول أيام شهر رمضان، ورغم إعلان مسجد باريس الكبير موقفه من هذا الخلاف السنوى والذى يتحتم على جميع المهاجرين اتباعه، إلا أنه يجد نفسه وحيداً إلا من (قلة) ترى فيه الهيئة الإسلامية الأعلى فى فرنسا، بينما ينصـرف أغلبية المهاجرين لاتباع دولهم الأصـلية (المنقسـمة أصـلاً حول هذا التاريخ).. وهكذا تتحول الجالية العربية والإســلامية إلى شــرائح يصــوم بعضـــها، ويفطر بعضـــها الآخر.. وهو أمر مؤســف لأنه يكرس انطباعاً لدى المسئولين الفرنسيين بأن المهاجرين الذين يعيشون فى بلادهم ويحملون جنسيتها لا يزال انتماؤهم لفرنسـا (مشـكوكاً فيه).. ومما يزيد الطين بلة أن الشـقاق بين أبناء الجالية بات أمراً طبيعياً، ففى الوقت الذى تجتمع فيه الجاليات على ممثل واحد تبقى الجالية العربية والإسلامية فى حال خصام دائم، وتتبعثر جهودها بين مئات الجمعيات التى تتنازع حق تمثيل المسلمين لدى السلطات الفرنسية.

يضـــاف إلى ذلك تكوم أبناء الجالية على بعضـــهم البعض داخل كانتونات.. تحولت مع مر السـنوات إلى ما يشـبه الجزر المعزولة لترتفع –لاحقاً- أسـوارها لتفصـل بين نهر الحياة (الدافق) فى الشـــارع الفرنســـى، ونهر الحياة (المتجمد) داخل هذه الأحياء التى أصبحت من الصعوبة بحيث يعجز البوليس الفرنسى عن اختراق بعضـــها، وهو ما غيب ســـطوة القانون وحول هذه الأحياء إلى مرتع لجميع صنوف العنف والفوضى والمخدرات، وشيئاً فشيئاً أصبحت المناطق التى تأوى المهاجرين، سواء داخل المدن أو فى ضواحيها، منبوذة لا يقترب منها أحد (إلا إذا كان مضـــطراً)، ومع ظهور مشـــكلات مثل مشـــكلة الذبائح فى عيد الأضـحى، أو ارتداء الحجاب فى المدارس يتكرس مجدداً مفهوم رفض الاندماج من جانب المهاجرين الذين يصـرون على ذبح الأضـاحى فى بيوتهم غير عابئين بما قد يسببه ذلك من انتشار الأوبئة، وعدم النظافة، أو احترام قدسية المنازل.

وإذا وجهت الإدارة المحلية لوماً أو تقريعاً.. حول المهاجرون المشهد إلى اتجاه آخر، واتهموا الفرنسيين بعدم احترام شعائرهم وطقوسهم الدينية.

والخلط المتعمد (وغير البرىء) هنا هو أن ما يطلبه الفرنسيون هو احترام النظام، وما يطلبه المهاجرون هو تكسير النظام (باسم الدين.. وتلك هى الطامة الكبرى)..

والأمر لا يختلف كثيراً فى مسألة الحجاب التي صورها بعض مسلمى فرنسا على أنها تستهدف الجالية الإسلامية فقط، بينما حقيقة الأمر أنها تستهدف جميع الرموز الدينية المغالى فيها، سواء بالنسبة لليهود، أو الكاثوليك، أو المسلمين، فضلاً عن أنها لا تخص سوى المدارس الإعدادية أو الثانوية التى تنفق عليها فرنسا (العلمانية)، وبالتالى على كل التلاميذ الالتزام بمبادئ الجمهورية الفرنسية وإلا فهناك عشرات المدارس (الخاصة) التى يمكن أن تستقبلهم بشروطهم

- بكلمة أخرى: لقد ساعد هذا الجدل الذى يثور سنوياً مع عودة التلاميذ إلى مدارسهم على إقناع الحكومات الفرنسية بأن مسلمى فرنسا يرفضون الاندماج.. والجنسية الفرنسية التى يحملونها ليست إلا مجرد بطاقة هوية يضعونها فى جيوبهم لكنها لا تلزمهم بواجبات المواطنة والخضوع لناموس الحياة الذى ارتضاه المجتمع الفرنسي لنفسه منذ الثورة الفرنسية وحتى اليوم. باختصار إن الواقع الصعب الذى يعيشه المهاجرون (العرب والأفارقة والمسلمون) والذى يعبرون عنه فى صور العنف والحرائق وتخريب السيارات والحافلات والمدارس، قد أسهموا –بشكل أو بآخر- فى إيجاده بسبب انطوائهم على أنفسهم وانزوائهم داخل أحيائهم المحرومة من خدمات مجتمعية كثيرة، وإصرارهم على رفض الاندماج.

صحيح إن سياسة فرنسا –وأوروبا بشكل عام- تجاه المهاجرين يعتريها كثير من النقصان، لكن للإنصاف يجب أن نذكر أن المهاجرين ليسوا أبرياء فى كل الأحوال.

الفصل الثالث:الهاجرون المصريون.. وأزمة الاغتراب

مهاجرون.. أم مغتربون!:

هناك نحو (مليون ونصف المليون) صوت عربي في فرنسا،لا يكاد يشعر بتأثيرهم أحد لأنهم أشبه بالكم المهمل، ولذلك يتجاهلهم جميع المرشحين (دون أدنى تردد أو خوف) سواء في السباقات المحلية أوالبرلمانية أو الرئاسية.

والعجيب أن جميع المرشــحين من كل ألوان الطيف الســياســي (اليمين واليسار والوسط) تشترك في هذه النظرة تجاه أبناء الجالية العربية والإسلامية التييكاد يرثها الخلف عن السلف.

فالمهاجر العربي في بلاد الفرنجة يظل (في عيون رجال الســياســة الفرنسيين) داخل الشرنقة العربية حتى وإن حصل على الجنسية الفرنسية. وتناسل أحفاده وملؤوا (الضواحي) بأبناء من الجيلين الثاني والثالث فقدره أن يظل مغتربا في الوطن الأول (الذي جاء منه) ووطنه الثاني (الذي يعيش فيه).

وبرغم دعاوى (الحرية والإخاء والمساواة) التي تملأ الآذان بطنين مزعج فإن للانتخابات منطقها الخاص (في كل مكان) خصــوصــا في فرنســا التي تعكس الممارسة العملية فيها تناقضا غريبا. فالإسلام هوالديانة الثانية فيها بعد الكاثوليكية وعدد أبناء الجالية العربية والإســلامية يبلغ نحو خمســة ملايين نســمة، وتاريخ الوجود العربي فيها يعود إلى الفترة التي تلت انفجار الثورة العلية والحرب العالمية الأولى. وبرغم ذلك لا وجود بأي معنى من المعاني على الخريطة السياسية للدم إلا (الوجود الملعون) أو على الأقل الوجود الذي يستحق اللعنة.

ولا فرق ما بين يمين ويسار فقديما صب .... أحد أشهر رؤساء الحكومة في فرنســا الاشــتراكيين جام غضــبه على الأجانب ومن بينهم (العرب والمسلمون) رافضا أن تتحول بلاده (فرنسا) إلى (حصالة) تستقبل بؤساء العالم وتحدث في ذلك الوقت عن ضــرورة وضــع عراقيل أمام المهاجرين الوافدين بدعوى أنه من الفقراء الذين سيكونون –والحالة هذه- عبئا يثقل كاهل النظام الاجتماعي الفرنسي!

وإذا تأملنا هذا الموقف المعادي للأجانب من قبل أحد رموز الفكر الاشتراكي في فرنسا سنجد أنه لا يختلف كثيرا عن الموقف الذي يجسده –في هذه الأيام- نيكولا ســاركوزي (اليميني المعروف) وزعيم حزب الاتحاد من أجل حركة شــعبية، فلقد كان صــاحب الصــوت الأعلى الذي هاجم أبناء الضواحي (وأغلبهم من العرب والمسلمين) واصفا إياهم بالحثالة.

ولم ينكر كراهيته للأجانب الذين يملؤون أرجاء فرنسا وكان أول من تحدث عن فكرة (الحصة) أو الكوتة بهدف ليس فقط تقنين وتحجيم الوافدين الجدد إلى فرنسا، ولكن أيضا طرد الأجانب الذين لا معنى لوجودهم على الأرض الفرنسية ولعل هذا الهدف الذي شغل تفكيره ولا يزال هو الذي جعله يتحدث عن ضرورة إنشاء وزارة للهجرة والهوية وهو الأمر الذي فجر ثورة ضد ساركوزي بين قلة من ذوي النفوذ بين عرب فرنسا ومسلميها تزعمها وزير فرنسي من أصول جزائرية (يدعى عزوز بيجاج) .

ويُروى أن ساركوزي وقف ينتقده في غضب ووصفه بأنه غبي وأحمق وقذر وحذره، في خطاب عام بين الجماهير- من أن يمد يده لمصافحته لأنه – في حالة حدوث ذلك- سوف يحطم وجهه!

والثابت عملا أن عزوز بيجاج أصدر كتابا أحنق ساركوزي، واستقال من موقعه كوزير لشئون تكافؤ الفرص في حكومة دوفيلبان لكي يتمكن من طبع هذا الكتاب الذي اختار له عنوانا لافتا للنظر هو «خروف في البانيو»، يسخر فيه من الحجج التي يروجها ساركوزي ضد العرب والمسلمين في فرنسا ومن بينها أنهم يذبحون الخراف بوحشية في دورات المياه بمنازلهم.

ويعبر ساركوزي أن هذا السلوك يحشر الجالية العربية والإسلامية في زمرة الهمجيين (غير المتحضرين) ومن ثم يجب ألا يكون لهم مكان على الأرض الفرنسية.

وليس خافيا أن هذه الدعوة من جانب ساركوزي تشتم فيها –بجلاء- رائحة العنصرية المعادية للعرب، ويعلق عزوز بيجاج على ذلك بقوله: «إن مثل هذه الأفكار ليست أكثر من أداة في يد ساركوزي (ورفاقه) للبحث عن القطيع المفقود (يقصد أصوات اليمين المتطرف) التي يسعى المرشحون إلى كسب ودهم وإعادتهم إلى حظيرة الجمهورية.

والحق أن ما يقوله الوزير الفرنسي من أصل جزائري (عزوز بيجاج) في هذا الشأن لا يخلو من حقيقة ففي عام ١٩٩٥ خرج الرئيس الفرنسي جاك شيراك على الجماهير بتصريحات يهاجم فيها لأول مرة العرب والمسلمين ويصفهم بأنهم يتكاثرون كالأرانب للحصول على المساعدات الاجتماعية، أما أكثر ما يؤذيه، فهو رائحة طعامهم!!

وفسر المراقبون ذلك بأن شيراك زاد – من قبيل المناورة الانتخابية – أن يخطف أنصار اليمين المتطرف لحسابه، ولأنه يعلم أن الخطاب السياسي المعادي للعرب والمسلمين هو أكثر ما يطربهم ويشدهم إليه، فلم يتردد في أن يفعل ذلك.

- ما معنى كل ذلك؟

- معناه أن جميع الأحزاب السياسية الفرنسية لا ترى في عرب فرنسا ومسلميها ما يستحق العناء لكسب الود، أو الدعم وخطف الأصوات ولذلك تعمدوا –ولا يزالون- إهمالهم ولم يخفف من هذا الوقف محاولة الظهور بمظهر المتعاطف مع قضايا المهاجرين والاستعانة بنفر من أبناء الجيل الثاني في الدعاية الانتخابية ولذلك سوف يقوم (المولد الانتخابي) في فرنسا ثم ينفض وتمتلئ السماء ببعض التصريحات هنا وهناك وقد نسمع على استحياء صوتا غريبا في هذا الركن أو ذاك، ثم يظل الحال على ما كان عليه إذ يشعر الأجانب بأنهم مهمشون، ولا يلتفت المجتمع الفرنسي إلى قضية (إدماجهم في النسيج المجتمعي، مما يكرس أزمتهم الاغترابية التي تملأ الأفواه بالمرارة.

● ولست أبرئ أبناء الجالية العربية والإسلامية من الحال البائسة التي يعيشونها في بلاد الفرنجة فبالقطع قد أسهموا عن عمد أو عن غير عمد) في إيجاد هذا الواقع الصعب الذي يتنفسون مناخه لكن ..... أنهم (كورقة انتخابية) لا يعمل لهم أحد أي حساب.

المغتربون والانتخابات!:

بحسب إحصاءات وزارة الخارجية المصرية يوجد نحو ٨ مليون مصري في الخارج وهذا معناه – إذا احترمنا إن عدد سكان مصر ٨٠ مليون أن ١٠/١ سكان جمهورية مصر العربية يعيشون خارج الحدود. وأن هذا العشر من الشباب البالغ العاقل وليس من الطفل الذي لم يبلغ بعد سن الرشد بحسب تعبير القرآن الكريم.

ولاشك أن للمغتربين الذين يعيشون خارج الحدود مطالب كثيرة فهم يشعرون أنهم كم مهمل لا يدري بهم أحد ويعيشون في المجتمعات الأوروبية والأمريكية وحتى العربية – وهذه هي المأساة – وكأنهم عالة.. أو هم كذلك بالفعل!

فالجزائريون عندما مروا بانتخابات برلمانية أو رئاسية قامت القنصليات الجزائرية بالواجب السياسي الذي يتعين أن تقوم به تجاه الجاليات الجزائرية في الخارج والشيء نفسه قامت به القنصليات العراقية تجاه أبناء العراق الذين يعيشون في الخارج.

وإذا صدقنا أن اليمن تفضل ما تفعله دول مثل الجزائر والعراق وأن عدد سكان هذه الدول أقل بكثير من عدد المصريين المغتربين وجدنا أنفسنا ونحن على أبواب انتخابات رئاسية نضرب أخماساً في أسداس.

فمصر التي عرفت الحكم البرلماني منذ مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ كانت أولى أن يُمارس أبناؤها الحرية، والديمقراطية في الانتخابات البرلمانية التي عرفتها مصر قبل أسابيع.

.. إنها أشبه بصورة سياسية في جبين الشعب المصري الذي يُحرم – والحالة هذه- من أبسط حقوقه السياسية وهي المشاركة في الانتخابات أن المغتربين لا ينكرون الإصلاحات التي حدثت في مصر وخصوصاً المادة الشهيرة ٧٦ في الدستور وهي المادة التي جعلتهم يختارون رئيس الدولة بيد أكثر من مرشح إلا أنهم عندما يقارنون أنفسهم بالجاليات الأخرى يرون.أنهم في ذيل القائمة أنها عورة سياسية تصيب كل ذي عينين ولسان وشفتين لأنها تخرج بعشر سكان مصر من قائمة الدول الديمقراطية مع أن الديمقراطية تمارس في مصر وتعطي كل إنسان الحق في أن يعرف ويختار..!

ومما يؤسف له أن بعض الأحزاب الأخرى قد امتدت بين المغتربين أمثال حزب الوفد الذي افتتح لنفسه فروعاً في بعض الدول الأوروبية بينما الحزب الوطني الحاكم – باعتباره حزب الأغلبية- مايزال يراوح مكانه ويعاند كبار مسؤولية هذا الأمر ويرون أنه سابقا لأوانه كما قال ذلك أحد أقطاب الحزب الحاكم، عندما سئل عن موعد الاستحقاقات الانتخابية وهل يكون للمغتربين فيها ونصيب وهو قول يذكرنا بما سبق أن قاله أحد الغزاة البريطانيين عندما رأى أن بين الشعب المصري وبين الديمقراطية هوة سحيقة باختصار لم يعد مقنعاً بأن هناك صعوبات إجرائية وكذلك لم يعد مجديا القول أن المصريين في الخارج يعيشون في وسط أوروبي وأمريكي يحرض على الديمقراطية.. والشيء الذي لا يعرفه الآخرون إلا من ذاق حرارة الغربة أن مصر وطناً يعيش في المصريين لذلك لا يلتقي اثنان إلا وتكون مصر الوطن ثالثهما.. ولا توجد أسرة إلا وتحكم بالعودة إلى أرض الكنانة وتحلم بها وتغار عليها كما يغار الزوج العاشق على زوجته. لذلك يرى هذا بأنه محروم من أبسط حقوقه السياسية ويرون أن عجلة الإصلاح ستدور حتماً في هذا الميدان، لأنه لا يُعقل أن تسبقنا دول أكثر تخلفاً.

نعم يحلم المصريون المغتربون بديمقراطية صناديق الاقتراع وهم يعدون أنفسهم لهذا اليوم ويرون أنه أصبح وشيكاً ولا يمكن التغاضي عنه وإذا قال قائل أن النسبة الغالبة من الأقباط الغاضبين الذين سوف يقولون: لا لأي إصلاح أقول لهم وقد عشت مغتربا أكثر من عشرين عاماً. لا وألف لا.. لأن في قولهم هذا تجن وفصل بين المصريين المغتربين. إن مصر تسكن الجميع.. والمسلمون والأقباط لا يريدون لها إلا الخير! وقد يكون في شبكات الجوسسة الإسرائيلية التي وجدت في باريس وكندا.. بل وفي القاهرة ذاتها ما يؤكد أن غلاة الأقباط لهم برداً وسلاماً على مصر من أولئك الذين يبيعونها للعدو حلالا زلالاً وهم من الجماعة المحظورة.. باختصار أن إشراك المصريين المغتربين في الانتخابات قادم لا محالة وأن تصنيف المغتربين بين شيعة وسنة أو أقباط وسُنة لا أساس له من الصحة فالكل يعشق مصر دون أدنى مواربة.

الشيء الآخر يجعل المصريين المغتربين يثقون في أن حقهم الانتخابي سوف يصلهم هو ثقتهم في شخص الرئيس مبارك حيث يرونه صمام الأمان بالنسبة لكل مصر.. فكم من مرة تدخل الرجل لصالح قضية عامة ورأى الصدع في الداخل كما هو ديدنه في الخارج ناهيك عن متابعتهم الدقيقة لسياساته إلى حد أنهم يدعون له عندما يجدون لا يكف عن الزيارات السريعة داخل الإقليم وخارجه..

أين المصريون في الخارج على خريطة المشاركة المجتمعية؟

.. بعد أن وضع مؤتمر الحزب الوطني الأخير «قضايا المصريين المغتربين» على أجندة أولوياته، وخصص ورقة مهمة بين أوراقه لمناقشة أوضاع المغتربين، لم يتحرك ساكن، وكأن شيئا لم يكن. وهو أمر يؤلم كثيرا نحو ٨ ملايين شخص مغترب (يعيشون خارج الحدود)، لأن هذا معناه أن الوطن – الأم لايزال يتجاهل هذا «الوجود المصري» في الخارج ويتعامل معهم وكأنهم «كل مهمل»!

وعبر استطلاعات رأي كثيرة شارك فيها عدد ضخم من المغتربين سواء عبر البريد العادي أو الإلكتروني فضلا عن المهاتفات، يتساءل المغتربون: إذا كانت مصر في إطار حراكها السياسي غير المسبوق – تريد أن يكون لأبنائها المغتربين دور في الحياة السياسية، فلماذا لم يحاول الحزب الوطني – وهو حزب الأغلبية الحاكم – أن يصل إليهم؟. ويذكر نفر منهم أن بعض أحزاب المعارضة مثل حزب الوفد له بعض المكاتب التمثيلية في بعض العواصم الأوربية.. صحيح ليست على الصورة اللائقة لأكبر حزب معارض في مصر، لكن السؤال: أين حزب الأغلبية؟ ولماذا هذه القطيعة مع المصريين في الخارج.. ولئن كان المؤتمر الحزبي الأخير قد رأب الصدع، واستحضر المصريين على أجندة أعماله – فلماذا لم يعقب هذا الإجراء عمل جاد وفاعل ومؤثر.. أم أن المسألة لن تعدو في صورتها القصوى سوى كلمات وبعض البيانات التي لا تسمن ولا تغني من جوع!

إنها تساؤلات مشروعة يتعين علينا أن نقبلها برحابة صدر من أبنائنا الذين يعيشون في حياة الغربة – وخصوصا في أوروبا وأمريكا – أجواء سياسية ديمقراطية (مفتوحة) ويتابعون – مثل أبناء الوطن الأصليين – العمليات الانتخابية والدعاية للمرشحين، ويعرفون حدود هذه الحريات السياسية، ومن الطبيعي أن يحملوا لمصر –بلدهم- أن تتنفس مناخا مشابها.. وليس من شك في أن الكثيرين منه يسجلون درجة كبيرة من الرضا للتعديلات الدستورية التي جرت في مصر، وتحقق فيها أن يكون اختيار رئيس الدولة من بين مرشحين، وهو أمر كان البعض يعتقد جازما أنه من الأحلام المستحيلة، فإذا به يتحقق.. كما غابت واندثرت إلى الأبد فكرة الاستفتاءات والأرقام الكريهة التي كانت تفرزها مثل ٩٩,٩%.. وكلها أمور أصبحت في طي النسيان وها هي مصر تستقبل مرحلة سياسية أكثر انفتاحا، ونزاهة حيث زالت فيها جميع القيود التي تكبل صناديق الاقتراع.

ويذكر الكثير من المصريين المغتربين – بقدر كبير من الاعتزاز والزهو أن مصر كانت أسبق في مجال الممارسة الديمقراطية، ولعل تجربتها التمثيلية والنيابية التي تعود إلى أكثر من قرن ونصف القرن، وتحديداً مع ظهور مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦، لذلك يتمنون أن تبنى مصر المعاصرة مجدها السياسي على مزيد من التوسع في الإصلاحات السياسية والدستورية إذا لزم الأمر، واقتضت الحاجة ذلك.

.. وفي هذا الإطار يطرح البعض –بشـــيء- من ألم – فكرة المشـــاركة السياسية للمغتربين، يعتبرون غياب هذه المشاركة إحدى العورات السياسية التي يجمل بمصـــر أن تتجنبها.. ويذكر نفر منهم أنه عندما علم أن العراق في تجربتها الانتخابية الحديثة ورغم كل التحفظات عليها إلا أنها أفسحت المجال أمام تصـــويت المغتربين وبدأت مؤتمرات (الفيديو كونفيرانس) تعمل طوال الأسابيع الماضية في محاولة لكسب أصوات المغتربين.

يقول هذا النفر، هو جدير بمصر أن تكون رائدة في هذا المجال، إذ لم يعد مقبولا (أولا معقولا) إهمال ثمانية ملايين مصري لا تقل فيهم القوة التصويتية عن أربعة ملايين صوت.. خصوصا أن الاغتراب قد طال واستطال، ولم يعد مجرد عدة أشهر أو بضع سنين، ولم يعد مجديا القول إننا حديثو عهد بالغربة كما كنا نقول في السابق، كما لم يعد صحيحا أو مقنعا القول أن الإعداد لإتمام عملية التصـويت في الخارج هو أمر شـاق ويحتاج إلى ضـمانات وترتيبات.. و ها هم أبناء الجزائر المغتربون يدلون بأصـــواتهم في كل الانتخابات التي تجري في بلدهم سواء كانت برلمانية أو رئاسية، كما أن هناك داخل البرلمان الجزائري عدة مقاعد لا يشـــغلها إلا برلمانيون يمثلون المغتربين.. والحال نفسه تعرفه منذ زمن – المملكة المغربيه، بل إن تونس قطعت في ذلك شوطا لا بأس به.. وإذا تركنا المغرب العربي واتجهنا إلى المشـــرق وجدنا أن لبنان تتربع على عرش هذه التجربة، فاللبناني المغترب يشـــارك في كل مراحل العملية الانتخابية ويحظي بمقاعد في مجلس النواب، وله كلمة مسموعة تصل إلى كبار المسؤولين في جميع المناسبات، وليس كافيا أن المغتربين اللبنانيين قاموا بدور اقتصـــادي جبار لانتشـــال لبنان من خندق الحروب ومســـتنقع الهزائم.. والعمران الذي يملأ أرجاء لبنان يعود في جانب كبير منه إلى أبناء لبنان في المهجر.

اختصـــارا: المصـــريون في الخارج يتطلعون ليوم تزول فيه الحواجز المكانية ليجدوا لأنفسهم مكانا في صناديق الاقتراع فهم ليسوا أقل وطنية من المصـــريين الذين يعيشـــون داخل الحدود.. وهم يرون أن خطوات الإصـــلاح الاقتصادي التي بدأت منذ سنوات تسير بشكل طيب، وكذلك تسير – في خط متواز معها، الإصـلاحات السياسية، لكن تهميش الـــ٨ ملايين مصـري في الخارج، والتعامل معهم من منظور أن من خرج من مصـــر.. فلقد مات أو على الأقل محسوب على الأموات، هو مؤشر يضر بالديمقراطية، والمشاركة المجتمعية التي رأتها مصر خيارا لا يقبل الطعن أو الجدال.

●● الساكت عن الحق.

● لعل قضية وزير الإسكان السابق محمد إبراهيم سليمان وما أثارته من لغط تكون مناسبة لإعادة تقييم فكرة النائب، الوزير!

● لاشك أن زيارات السيد جمال مبارك أمين السياسات للقرى والنجوع ولقاءه بالشباب هي أكبر رسالة تؤكد أن مصر لا يمكن اختزالها في القاهرة فقط.

أبناؤنا في الخارج.. معادلة لم تكتمل!:

فجرت أزمة المصريين الذين تم طردهم من الكويت قبل أيام مشكلة الوجود المصري في الخارج.. تلك المشكلة التي يعتبرها الكثيرون –وأنا منهم- مشكلة قديمة – جديدة تثور كالبركان لبعض الوقت ثم سرعان ما تهدأ نيرانها ولا يكاد يشعر بها أحد.. مع أن جعبة هذه المشكلة مكتظة بالقضايا والإشكاليات منها ما هو مؤسس على مفردات واقعية، ومنها ما لا أساس له في الواقع العملي.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن (عالم الاغتراب) مملوء بالعقد بالنسبة للمصريين الذين يبلغ عددهم –خارج الحدود- نحو ثمانية ملايين مغترب بحسب تقديرات وزارتي الخارجية، والقوى العاملة والهجرة.. وهو عدد ضخم لأنه يعني أن ١٠% من إجمالي عدد المصريين (وهو ٨٠ مليونا) يعيشون –فعلا لا قولا- خارج أرض المحروسة.. ومن الطبيعي أن يفرز هذا الواقع الاغترابي قضايا عديدة منها علاقة المغترب بالوطن الثاني الذي يعيش فيه وضرورة انصياعه للقوانين المنظمة لحركة الحياة والعيش في هذه البلدان التي استطونها هؤلاء المصريون المغتربون.

والثابت عملا أن مصر لا علاقة لها بإجراء الطرد الذي طال عدداً من المصريين العاملين في الكويت باعتبار أنهم خرقوا القوانين المعمول بها، ومنها عدم الاشتغال بالسياسة أو التسبب في إحداث اضطرابات أمنية بشكل أو بآخر.. وكلنا يعلم أن اتهامات من نوع ما قد طالت الحكومة المصرية التي اعتبرها بعض المغتربين قد أسقطت من حساباتها الجالية المصرية التي تعيش في الدول العربية أو أوروبا وأمريكا. ولعل هذا الإجراء الكويتي الذي جرى – وفق لوائح وقوانين هذا البلد العربي الشقيق – كان سببا مباشرا لإعادة طرح القضية برمتها ومنها حق المصريين المغتربين في المشاركة السياسية في مصر.. فالمحقق أن مصر تعيش انفراجة سياسية غير مسبوقة، والممارسات الديمقراطية قد اتسعت رقعتها كثيرا في السنوات الأخيرة، والحراك السياسي قد شمل قطاعات عريضة من الشعب المصري.. ومعلوم أن هذا الحديث ينطلق من أرض وطنية خالصة ومن محبة لمصر (الأرض والشعب والسلطة) لا تحتاج إلى دليل، فمصر وطن يعيش فيه كل المصريين، وليس فقط وطنا يعيش فيه الشعب المصري.

وما نراه مثل الاستخفاف الانتخابي الرئاسي.. ويؤلم المغتربون أن دولا عربية كثيرة مثل تونس والجزائر، والسودان ولبنان تفسح المجال لمغتربيها للمشاركة في الانتخابات بينما المصريون لا نصيب لهم في (هكذا إجراء!) وكم هو شاق على النفس أن تتذكر المصري المغترب أنه سليل شعب عرف الممارسة الديمقراطية في وقت مبكر عبر مجلس شورى النواب الذي شهدته مصر في عام ١٨٦٦.

.. والمشكلة الأخرى التي لا يفهم لها المغتربون سببا وتبريرا هي أنهم مفككون في بلاد الدنيا، ولا حول ولا قوة لهم رغم أعدادهم التي قد تبدو غفيرة في بعض المناطق.. وهم يعانون من جهل أبنائهم اللغة العربية، ولا يعرفون إلا النذر اليسير عن دينهم.. ولقد بحت أصوات روابط مصرية هنا وهناك عن ضرورة التغلب على هذه المشكلات أسوة بالجاليات العربية الأخرى، لكن لم يتحرك أحد!

.. وفي السياق ذاته يرغب عدد من المصريين في إنشاء بنك المصري المهاجر لكي يكون (حصالة) لمدخراتهم ويجدون منه رؤى أخرى لكيفية استثمار أموالهم أسوة بدول أخرى مثل المغرب عبر البنك المغربي، أو لبنان عبر بنك المهاجر اللبناني.. وانتظر المصريون في الخارج رأيا لوزير الاستثمار عله يكون الباب الذي يدخل منه المصريون للمشاركة في معركة الإنشاء والعمران التي تعيشها مصر طوال العقدين الأخيرين.. لكن شيئا من ذلك لم يحدث..

ويؤد المغتربون أن يكونوا فعلا. «لا قول» سفراء لبلدهم في أوطانهم الثانية لكن أحداً لم يبصرهم بأمور دنياهم ولم يبذل جهدا في ربطهم بالوطن الأم، فشعروا أنهم زائدون على الحاجة أو أنهم مواطنون من الدرجة الثانية.. وأقسم أن النسبة الغالبة منهم تتألم لأي عارض ولو طارئ تتعرض له مصر وأعرف أناسا منهم من كانوا يصرون على أن يوضع العلم المصري بألوانه الثلاثة الجميلة على جدران بيوتهم أو مكاتبهم وعندما كنت رئيسا للجالية المصرية في أوائل تسعينيات القرن الماضي حضرت كتابة أكثر من وصية شدد فيها أصحابها على لف جثمانهم في حالة الموت داخل العلم المصري وأن يوسدوا تراب أرض الكنانة..

.. والحق الذي تعترف به –دون خجل أو مواربة – أن هناك أزمة ثقة بين الحكومة المصرية وأبنائنا في الخارج، فالحكومة في رأيهم ليست إلا جابية ضرائب وكفى! وهم في نظرها ليسوا أكثر من بقرة حلوب تجلب لها اللبن كل صباح! لكنها لا تفكر في حياتهم ولا يعنيها من قريب أو بعيد مستقبل أولادهم، مع أنهم حاملون جينات المواطنة في دمائهم.. بالفعل ثمة مرارة غزيرة في أفواه أبناء مصر في الخارج وهم يريدون أن يبرؤوا منها لكنهم في ذات الوقت يشعرون أن أحدا بين وزراء مصر لا يفكر فيهم ويحسبونهم يعيشون (في بحبوحة) وحياتهم رخية، ندية لا يؤرقهم شيء.. برغم أن الواقع الاغترابي يشير إلى غير ذلك، فأوطان الهجرة في الدول العربية أو أوروبا وأمريكا تفرز بين وقت وآخر قضايا من نوع الخلط بين الإسلام والإرهاب أو أبناء الجيل الثاني الذي تراه بعض دول أوروبا حثالة المجتمعات ويعاني أكثرهم من ضرائب باهظة تثقل كاهلهم وتكاد تقضي على أحلامهم في العودة لأنهم –والحالة هذه- سوف يعودون بأياد فارغة! بكلمة أخرى أبناؤنا في الخارج في حاجة مراجعة حساباتهم مع أنفسهم ومع الدولة وليس هناك مبرر لكي تظل المعادلة بينهما منقوصة ولا علاج غير الشفافية والمكاشفة ثم المصارحة لكي يزول اللبس القاتم.

● أساء البعض لفكرة أن تكون (كوتة) النساء في مجلس الشعب القادم ٦٤ مقعدا، فسارعت الكثيرات نحو ترشيح أنفسهن (أو الشروع في ذلك).. رغم أنهن لا يعرفن شيئا عن ماذا يعني أن يكون الشخص (نائبا) عن شعبه!!.

مصر وأوروبا وإسرائيل.وسياسة «إما. أو»!

عندما قرر الأوروبيون – موقرا- رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل لترقي إلى «مكانة خاصة» واعتبارها شريكا رائدا، قامت الدنيا ولم تعقد في بعض دوائر السياسة الخارجية العربية وكأن الأمر جديد ويحدث لأول مرة مع أن واقع الحال يؤكد أن هذه الخطوة من جانب الاتحاد الأوروبي (وإسرائيل) تسير وفق خطة زمنية محددة التواريخ وصولاً إلى انضمام كامل لإسرائيل ضمن منظومة الاتحاد الأوروبي..

وحدهم العرب هم الذين يعتبرون ذلك (مفاجأة) مع أن هذه الخطوة وماسيليها من خطوات ضرورية تخلو تماماً من عنصر المفاجأة! فمنذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ تتردد فكرة انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأوربي وتحدثت دوائر أوروبية في بروكسل عن تعميق علاقات الاتحاد باسرائيل مع اقتراح بتطوير هذه العلاقات على عدة مراحل تنتهي بضم إسرائيل فعلاً لا قولاً إلى الاتحاد.

وتشمل هذه الخطة – كما تقول مفوضة الاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية – تأكيد الحوار السياسي بين الجانبين، ودمج إسرائيل بشكل أقرب في السياسات المركزية للاتحاد الأوروبي بدءا من الخدمات المالية وحتى التعاون التكنولوجي وبررت مفوضة الاتحاد (السيدة بيننا فريرو) ذلك بقولها: إن إسرائيل هي الدولة الأكبر تطوراً بين الدولة المشاركة في سياسة الجوار ا الأوروبي، فضلاً عن أنها عضو في برنامج الإطار السابع للأبحاث، والدولة الأولى في برنامج المنافسة والابتكار في الاتحاد الأوروبي..

وليس سراً أن الطموح الإسرائيلي هو أن نشارك في اجتماعات الاتحاد الأوربي وعلى كافة المستويات خصوصاً ما يتعلق منها بقضايا الأمن، والعلاقات مع بلدان شمال أفريقيا. والدول العربية وبأنشطة الاتحاد الأوروبي في إطار الأمم المتحدة.. ولقد سعت إسرائيل إلى خلق الآليات التي تقودها لتحقيق ما تريد فأسست في وقت مبكر مجلس التحالف الأوربي –الإسرائيلي، ولجنة أخرى تصرف باسم لجنة المشاركة الأوربية – الإسرائيلية، كا دست عناصرها داخل عشر لجان فرعية، وحرصت على توظيف منتدى وزراء خارجية الاتحاد الأوربي الـ٢٧ والذي كان أول من طرح فكرة ترفيع مستوى العلاقات بين الاتحاد وإسرائيل.. وهناك من يطالب بروكسل بتأسيس منظمة ضغط يهودية أوردية على غرار منظمة إيباك الشهيرة في الولايات المتحدة لتكون المدافع الأول عن مصالح إسرائيل في القارة العجوز..

وما يدهشني – بحق- هو أن إسرائيل تفعل ذلك منذ زمن دون أن تترك جهة عربية (ما) أو أن تفطن لما يُحاك لمنطقة الشرق الأوسط عبر تضخيم صورة إسرائيل، ومناصرتها على طول الخط (ظالمة أو مظلومة)..

والحق إن قادة إسرائيل يعرفون ما ينبغي عليهم فعله بشكل واضح ومُحدد، فهذا الهدف أصبح يتصدر أجندات القمم الدورية التي تجمع قادة إسرائيل بقادة الاتحاد الأوروبي، وكذلك اجتماعات وزراء الاتحاد الأوروبي في مختلف القطاعات إضافة إلى الاجتماع السنوي على مستوى وزراء الخارجية.. والأهم في هذا السياق أن نلفت الانتباه إلى الجهود الحقيقية التي تبذلها إسرائيل طوال الشهرين الماضيين لتهيئة الرئاسة الجديدة للاتحاد الأوربي (وهي دولة التشيك) للسير وفق خطة إدماج إسرائيل ضمن الفضاء الأوروبي.. فقام وزير خارجية التشيك بزيارة لإسرائيل وصفت -في حينها- بأنها زيارة تنسيقية تستهدف البحث عما تريده إسرائيل من الاتحاد الأوروبي كي تتمكن التشيك من تمريره خلال رئاستها للاتحاد بدءا من يناير ٢٠٠٩ خصوصا أن الاتفاقية الموقعة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي سوف تنتهي في ابريل المقبل وهو ما يحتم ضرورة مراجعتها قبل التوقيع على الاتفاقية الجديدة التي تريدها إسرائيل أكثر إيجابية وتتعاطى مع طموحاتها بفاعلية أكثر..

ومما يدعم هذا التوجه أن إسرائيل قد شكلت لجنة يُشارك فيها بحماس منقطع النظير وزير خارجية ألمانيا والتر شتاينماير مهمتها تمهيد السبيل لإشراك إسرائيل في تنفيذ سياسات الاتحاد الأوروبي عبر تفعيل دورها في دائرة سياسة الجوار التي تعتبر منزلة بين المنزلتين (أقل من شريك وأكثر من عضو) على أن يكون هذا الإجراء خطوة أولى في طريق الإدماج الكامل لإسرائيل ضمن هذه المنظومة الاتحادية الأوربية..

والثابتة عملاً أن إسرائيل تنعم بمكان لا تدانيها أخرى في السياسة الأوربية، ويكاد ينحصر الاجتماع على أنها الدولة الأولى بالرعاية، وتحظى بأفضلية غير مسبوقة ضمن الرؤية الأوروبية (الرسمية) لمنطقة الشرق الأوسط ونسى الأوروبيون عن عمد استطلاع الرأي الذي جرى قبل سنوات في سبع دول أوروبية وأكد أن إسرائيل تمثل خطر أعلى السلاح العالمي.. صحيح لقد كانت قيامة إسرائيل احتجاجا، وردت المفوضية الأوروبية باعتذار وافٍ وأنكرت أن يكون لهذه الآراء أي تأثير على السياسة الأوربية تجاه إسرائيل.. وهو ما أكدته الأحداث لاحقاً.. فأوربا تتعمد أن تتبع معايير خاصة بإسرائيل تختلف عن معاييرها مع الدول الأخرى، فعندما وصلت شكاوي بشأن حقوق الإنسان في المغرب والأردن وإسرائيل، أوصى الاتحاد الأوروبي بتشكيل هنيئات رسمية للنظر في الشكاوى المقدمة في حق المغرب والأردن، واستثنت إسرائيل من ذلك، واكتفت بتكوين فريق عمل لتقصي الحقائق ورفع تقريره الذي سوف يضيع في زمام التقارير الأخرى بالضرورة..

يبقى في مسألة ترفيع مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل نقطتان، الأولى هي أن هناك تياراً سياسياً داخل أورد بابل داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي نفسه قوامه اليسار والشيوعيون والخضر يرفض -رفضا قاطعاً- مسألة الترفيع هذه ويرى أنها غير منطقية لأن إسرائيل -على الأقل- لم تف بالتزاماتها التي أقرتها اجتماعات أنابوليس، واللجنة الرباعية.. فالحصار لايزال مستمراً، والاستيطان لم تتوقف آلته يوما، ويذهب هذا التيار إلى اعتبار مسألة ترفيع العلاقات شكلاً من أشكال المكافأة وهو أمر غير مُستساغ عقلاً.

العجيب أن النوطية الأوروبية تتحدث –رغم ذلك- عن ضرورة أن تتمتع اسرائيل بوضع خاص في علاقتها مع الاتحاد الأوربي، وترس فرنسا رئيس الاتحاد الأوروبي في الدورة الحالية ما هو أدهى فالمرحلة من وجهة نظرها (مؤاتية لتقرير الحوار السياسي مع إسرائيل باعتباره أفضل طريقة لتمرير الرسائل!! وهذا الحوار لا يجب أن يكون مشروطا بأية التزامات على إسرائيل سواء فيما يتعلق بالحصار أو الاستيطان أو غيره!!

.. هذا التيار السياسي في أوروبا الذي أشرت إليه آنفا يبدو وكأنه يعمل بمفرده دونما تنسيق مع الدائرة العربية، وهذه هي (عقدة أخيل) أو نقطة الضعف المعروفة عن العرب، فهم لا بكترثون بأصدقائهم، ويُولون العرب النقيض أعداءهم كل الاهتمام..

فالواجب يُحتم أن نمد الأيدي لهذا التيار الأوربي الذي يرى أنه من الظلم أن تفعل إسرائيل ما تريد، وتحصل – في الوقت نفسه – على كل ما تريد، وأن يراها الأوربيون الدولة الأقرب إلى الاتحاد الأوربي أن سجل انتهاكاً لحقوق الإنسان لا يحتاج إلى دليل أو برهان..

والحق إن صوت اليسار الأوربي قد بُح دون أن يجد أذنا صاغية لا في الجانب الأوروبي وداخل مؤسسات الاتحاد، ولا في الجانب العربي صاحب القضية، وكأن هذا الأمر لا يعنيه!

النقطة الثانية تتعلق بمعادلة غير منطقية.. يكمل بها السياسيون والقادة في عالمنا العربي ويرسمون بها حدود العلاقة التي بين العرب وأوربا.

طرفا هذه المعادلة هي إما العرب أو إسرائيل! وليست من شك في أن طرح قضايانا من منظور (معاجلة إما.. أو) هو طرح خاطئ ولن يؤدي إلى شيء.. اللهم إلا مزيد من الجمود والسلبية.

والدرس الذي يجب أن نتعلمه هو أن نطوي صفحة هذه المعادلة المغلوطة، فليس بوسع أحد أن يفسد (علاقة الود) التي تربط قادة أوروبا بقادة إسرائيل، وها نحن نصافح بآذاننا تصريحات ساركوزي في فرنسا، وميركل في ألمانيا وبرسكوني في إيطالي وهم ينعزلون في إسرائيل والحديث عن مظلة نووية أمريكية وبمساعدة أوروبية لحماية إسرائيل ليس بعيدا..

● ما معني هذا الكلام؟معناه أن نزيح إسرائيل من تفكيرنا ونحن نرسي سياساتنا مع أوروبا. وحسبنا أن ننسج علاقة تتأسس على المصالح المشتركة (العربية – الأوروبية).. فليس هناك ما يمنع من أن تقوم علاقات قوية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل (كما هو الحال اليوم) وأن تقوم في الوقت ذاته علاقات أكثر حميمية بين العرب والاتحاد الأوروبي..

في ظني أننا لو تحررنا من أسر هذه الرؤية القاصرة والتي تضعنا على طرفي نقيض مع إسرائيل، فإما نحن أو إسرائيل! أقول لو أقمنا علاقة سوية مع أوروبا بغض النظر عن علاقاتها مع الأطراف الأخرى، لأمكننا أن ننجح في تحريك الأمور وإلا فسوف نظل (محلك سر) تلوك ألسنتنا ما عفى عليه الزمن من أفكار ومواقف ننعي زمانها.. لكننا لم نمض بعد.

رأسمالية جديدة على الطريقة الأوربية:

.. مع الزلزال المالي والمصرفي الذي هزّ أمريكا (والعالم) اليوم يتذكر الكثيرون (منا) ما سبق أن كتبه المؤرخ البريطاني بول كينيدي (من جامعة ييل) في كتابه الشهير (سقوط وانهيار الامبراطورية العظمى) وينطلق فيه من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية لانهيار القوى الكبرى، ويتنبأ كينيدي بسقوط (أمريكا) نظراً للتوسع الأمريكي الخارجي الذي أثقل كاهلها سيما بعد حربيّ أفغانستان (٢٠٠١) والعراق (٢٠٠٣) فالثابت عملاً أن ما حدث في النظام الرأسمالي (على الأقل في صورته الأمريكية المعولمة) ليس مجرد أزمة تحتاج إلى المراجعة دائما كارثة تنذر بأفول عصر الأحادية القطبية بأكمله.

وما أعجب له أن الرأسمالية أنفسهم يضعون الرأسمالية وراء القضبان ويدينون ممارساتها الاحتكارية ويطالبون – وعلى رأسهم الرئيس الفرنسي نيكولاساركوزي – برأسمالية جديدة تنطلق من الالتزام (وليس الاحتكار).. بينما ينهض العالمثالثيون مدافعين عن الرسمالية فتارة يرون أن ما جرى ليس خروجاً على الرأسمالية ولا هو عودة للاشتراكية دائما –بحسب زعمهم- هو العلاج لقدرة الرأسمالية على الإنتاج الوفير!!

ومما يثير الحيرة أن نجد رئيس البنك الدولي لا يتردد في توجيه الاتهام إلى أمريكا بالتقصير ويحمّلها مسؤولية هذا الزلزال المالي – ورئيس صندوق النقد الدولي يطالب بالبحث عن نظام مالي جديد وتؤكد هيئات مالية (دولية) أخرى أن الرأسمالية تقف على عتبة الإفلاس أو تكاد، بينما نجد نفر من كتابنا يعتبرون أن (المعبد الرأسمالي) معبدهم ويزودون عنه حتى آخر قطرة حبر من أقلامهم.. ويملؤون الدنيا (صياحا) وضجيجا كي لا تهتز صورة أمريكا ونظامها الاقتصادي في عيوننا.. وغاب عن بالهم أن ثمة تحولاً يحدث –فعلاً لا قولاً – في النظام الدولي الجديد بصعود قوى مناوئة لأمريكا مثل الصين والهند، والاتحاد الأوروبي وروسيا، وهو أمر ينذر بأفول نجم أمريكيا كقطب واحد (ووحيد) يتربع على قمة النظام الدولي الذي أعقب سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي.. وها هو فريد زكريا محرر النسخة الدولية لمجلة نيوزويك يذكر في كتابه (ما بعد العالم الأمريكي) أن واشنطن لم تعد متفوقة على باقي القوى الصاعدة كما كان حالها ردحاً من الزمن.. فلقد سبقتها دول أخرى في ناطحات السحاب، ومبيعات الأفلام وعدد التليفونات المحمولة (موبايل).. وأصبح النمو الاقتصادي لعديد من القوى الصاعدة يرشحها لامتلاك تأثير سياسي غير مسبوق سوف ينال حتماً من التأثير السياسي المعروف لأمريكا.. ويكفي أن نعلم أن صعود هذه القوى الجديدة لا ينحصر فقط داخل القارة الآسيوية وإنا يمتد إلى بقية أنحاء العالم، فخلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ حققت ١٢٤ دولة نمواً بمعدل يفوق ٤% سنويا، منها ٣٠ دولة في قارة أفريقيا بما يمثل ثلثي دول القارة.. ورصد آخرون أن هناك أربع شركات بين قائمة تضم ٢٥ شركة متعددة الجنسيات، تحمل جنسية البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية وتايوان وثلاثة من الهند، واثنان من الصين وواحدة من كل من الأرجنتين، وشيلي، وماليزيا، وجنوب أفريقيا..

وقد يكون من قبيل الدعابة –ولا أقول الشماتة- أن يذكر البعض –في هذا الإطار- أن أطول بناء في العالم لا يوجد في أمريكا دائما في (تايبي) وسيتفوق عليه بناء (تحت الإنشاء) في دبي – وأغنى رجل في العالم (مكسيكي) وأكبر مجموعة تجارية (صينية).. كما أصبحت لندن (وليس نيويورك) المركز المالي الرائد في العالم..

وعلى الرغم من أن نفراً من الكتّاب الغربيين يرون أن الفضل في صعود هذه القوى الجديد يرجع إلى أمريكا التي ظلت طوال نحو ٦٠ عاماً تحث الدول على الأخذ بنظام السوق الحر، والحرية السياسية، وتحرير عملائها، وتطوير صناعاتها.. إلا أن الثابت –عملاً- أن العالم الجديد سوف يشهد نظاما متعدد الأقطاب، وأن الجنة التي كانت تنعم بها أمريكا –على مدى نحو عقدين- سوف ينتهي زمانها! صحيح إن (هكذا حال) هو أمر شاق على أمريكا (والمتأمركين في العالم، خصوصاً عندما يخطر ببالهم أن السطوة الأمريكية سوف تلقى مصير السطوة السوفيتية في زمن الاتحاد السوفيتي السابق، ولذلك نجدهم يتشنجون في الدفاع عن بقاء أمريكا سيدا للعالم.. ويتناسون أن صاحب نظرية نهاية التاريخ – وأقصد به فوكوياما- كان تراجع عن نظريته أسفاً على ما قال، إذ لا يصح أن يصادر العقل البشري –كله- لحساب الليبرالية الجديدة التي أثبتت الأحداث الأخيرة في وول ستريت أنها لا تخلو من عطب.. فغير دقيق –علميا وواقعيا- أن نسرف في الاعتقاد بأن الرأسمالية باقية ما بقيت الحياة، وأنها نظام (حياتي) متكامل لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها.. والثابت أنه غاب عن بال هؤلاء أن (المذهب الأبدي) لم يخلق بعد، كما أن التاريخ لا يعرف المجاملات أو الاستثناءات.. ولذلك كانت المفاجأة صادمة بالنسبة لهم وهم يشاهدون صروحاً اقتصادية عملاقة (سواء بنوك أو شركات كبرى) تتهاوى وكأنها بيوت العنكبوت بعد أن كانت تفخر بأنها سبب ونتيجة «للرأسمالية في مرحلتها المعولمة الزاهرة أو التي كانت زاهرة!.. وعاد «كابوس» سقوط الشيوعية يرهب آباء الرأسمالية الغربية المعاصرين ويقض مضاجعهم خوفاً من أن تلقى العزيزة الغالية (الرأسمالية) المصير نفسه!

وللانصاف يجب أن نذكر أن قادة الغرب ومنظريه أصبحوا على يقين من أن انهيار النظام المالي الاقتصادي الأمريكي هو مؤشر خطير على أن هناك عطباً أساسياً في (صلب) النظام الرأسمالي نفسه ومن ثم بات يتعين إعادة النظر في آليات الرأسمالية (خصوصاً في مرحلتها المعولمة) التي تتأسس على عزل الدولة (أو على الأقل تحييدها) وإطلاق يد الشركات العابرة للقارات لتحقيق أكبر ربح بأقل التكاليف وإلغاء أنظمة الرقابة الحكومية باعتبارها من مخلفات الماضي على أن يكون (فصل المقال) أولاً وأخيراً للمنافسة الحرة في الأسواق..

وليس من قبيل التشفي أو التجني القول إن كل هذه المقولات أصبح مشكوكا فيها، وهي تقف اليوم وراء القضبان عارية إلا من حقائق دامغة تدين الرأسمالية والرأسماليين ولا يخفف منها أن يقسم جورج دبليو بوش بأغلظ الأيمان أن النظام الرأسمالي على صواب، وهو باق!!

والصحيح –رغم ذلك- أن تقول إن هذه المرحلة من عمر الإنسانية سوف تشهد انتحار الرأسمالية أو قتلها بأيدي أبنائها.. وإلا كسيولة نقدية في أوصال المنظومة الاقتصادية التي وصلت –فعلاً لا قولاً- إلى شفا الإفلاس.. والشئ نفسه حدث في أوروبا، واليابان وإن كان بنسب أقل.. وفي نفس السياق ما معنى أن تتدخل بعض الحكومات في واشنطن ولندن لتأميم عدداً من البنوك.. أنها –باختصار- العودة إلى ما كان يعرف بالطريق الثالث حتى لا نقول عودة إلى النظام الاشتراكي..

ولابد أن نذكر أن الإعصار الذي شهدته الرأسمالية (المعولمة) في أمريكا وأوروبا ليس الأول من نوعه، وإن ظل الأعنف والأقوى، فقبل سنوات تعرضت الأسواق المالية والمصرفية والاقتصادية إلى هزّة انهارت على أثرها شركات عملاقة مثل شركة زيروكس كورب، ودينيج، وجلوبال كروسينج وكويست.. وشركة إنرون، دورلد كوم.. ولم تشفع محاولات قادة الغرب –وقتذاك- في الدفاع عن النظام الرأسمالي وإحالة المسئولين إلى سوء إدارة هذه الشركات. باختصار إن الرأسمالية العالمية تواجه خطراً حقيقياً والثابت عملاً أن هذا النظام-في حالة تعافيه- لن يكون حالة كما كان في السابق.. وإنما سوف يتخلق من هذه الأزمة نظام جديد قد يكون لأوروبا فيه السيد الطولي، .. ولعل مجموعة الإجراءات التي اتخذتها دول منطقة اليورو بقيادة فرنسا والتي تتعلق بإنشاء حكومة اقتصادية، وصناديق سيادية تدعم وترمم الشروخات التي حدثت في النظام الرأسمالي الحالي قد تكون هي نواة هذه الفلسفة الاقتصادية الجديدة..

«مقابر مصرية» في الخارج..متى وكيف؟

نما إلي علمنا بطريق المصادفة أن دائرة الهجرة بوزارة الخارجية المصرية – اهدارا للوقت والجهد والمال – سوف تبحث قريبا فكرة إنشاء «مقابر» في دول المهجر لدفن الموتى المصريين بدلاً من ترحيلهم إلى أرض الوطن.

.. ومن جانبي أتصور أنها فكرة جيدة، وجديرة بالمتابعة في ضوء تزايد عدد المغتربين المصريين في بلاد الدنيا«(يُقال أن العود التقريبي يزيد قليلاً عن أربعة ملايين).. ناهيك عن ارتفاع تكاليف إجراءات «تجهيز وإعداد، وشحن الجثمان، وهي – كما يعرف المغتربون أنفسهم، إجراءات شاقة، ومُكلّفة فضلاً عن ارتطامها في أحايين كثيرة بمسائل روتينية وإدارية معقدة..

وتقفز إلي ذهني الآن، سلسلة الندوات والنقاشات التي كنت شاركت فيها في باريس على مدى أكثر من عشر سنوات، وكانت كلها تدور حول إمكانية إعادة الجثمان إلى أهله وذويه في مصر، باعتبار أن كل المغتربين يتمنون – عندما يُقضى نحبهم – أن يكون تراب مصر هو الوسادة الأبدية لهم.

وأذكر أن أحد المصريين كان تمنى على زوجته –بسبب صعوبة هذه المشكلة- أن تقوم بحرق جثمانه بعد موته لأنه يعجز عن توفير تكاليف الشحن إلى مصر.

وكان غاب عن بال هذا المغترب أن عملية الحرق هذه –التي يتمناها من كل كلية- إنما تبلغ تكاليفها أضعاف ما تبلغه تكاليف إعادة الجثمان إلى مصر.

.. وكان شخص آخر اقترح في ذلك الوقت أن تتم عملية الدفن في أرض المهجر مُشيرا إلي أن «عودة الجثمان» هي عميلة عاطفية محضة ولا معنى لها وما دام المواطن المصري فضّل أن يعيش مغتربا «في حياته».. فلن يضيره كثيرا أن يعود أو لا يعود إلى مصر بعد «مماته».

وأشهد أن هذا الاقتراح كان قوبل في البداية بالرفض من جانب الكثيرين، لكن بعد أن هدأت النفوس قليلاً، تحدث نفرٌ منهم عن وجاهة هذا الرأي شرط أن تتم عملية الدفن بالطريقة التي تقررها الشريعة الإسلامية.

وحسب معلوماتي، كان المصريون في سويسرا من أسبق المغتربين سيراً في طريق إقامة مقابر مصرية في بلاد المهجر.. لكنهم اصطدموا بعقبات كادت تقضي تماما على الفكرة.. فعلى الرغم من أن المسلمين في سويسرا كانوا حصلوا علي حق إقامة مقابر لموتاهم قبل أكثر من عشرين عاما، إلا أن بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة قامت «بتسييس» القضية ورفضت هذا الحق بدعوة عدم «اختلاط الموتى» وزجوا بحجة واهية فحواها أن المراسم الإسلامية تسمح بالدفن في «غير توابيت» وهو ما يعتبر في زعمهم أمراً غير صحى!!

هذه الواقعة التي كان رواها لي د. إســـماعيل أمين أحد أبرز أبناء الجالية العربية في ســـويســـرا، تقودني إلى القول بأن فكرة «دفن الموتى» في بلاد المهجر هي فكر ة جيدة، ومقبولة من قبل شـــريحة كبيرة من المغتربين..أما العقبات المطروحة في هذا الطريق، فبالإمكان التغلب عليها من جانبين، الأول توحيد جهود المصريين المغتربين في بلاد المهجر، والثاني أن تقدم .... دائرة الهجرة بوزارة الخارجية المصـــرية الدعم اللا... وهذه النقطة الأخيرة، متوفرة على كل حال، لأننا نعلم أن وزارة الخارجية – وبتعليمات مباشرة من السيد عمرو موسى تأل جهدا في التيسير على ... مصر في الخارج والتخفيق من همومهم وحل مشاكلهم..

وأتصـــور أخيرا، أن قضـــية دفن موتانا المغتربين في بلاد المهجر إذا قُســـمت بهذه الطريقة فســـوف نغلق وإلى الأبد ملفا، ... عانينا منه، وشـــغل رؤوسنا وعقولنا لسنوات طويلة..

«المصريون في الخارج». ونظرة جديدة بعد الثورة!:

حسب أكثر الإحصاءات تفاؤلا هناك نحو ٨ ملايين مصري مغترب في كل أنحاء العالم، وإذا صدقنا أن عدد سكان مصر هو ٨٠ مليون نسمة فمعنى ذلك أن عشر سكان مصر مغترب على خريطة العالم.

الغريب أن هذا العدد ٨ ملايين مصري في الخارج – ليسوا على وئام مع وزارة الخارجية المصرية وباتوا يعلنون ذلك دون مواربة بعد ثورة ٢٥يناير.. فتارة كانوا يكتشفون أن تغييراً وزارياً قد حدث، وأن لهم فيه وزارة خاصة، وتارة أخرى يجدون في تشكيل وزاري آخر أنه تم إلحاقهم إلي وزارة القوى العاملة وتارة ثالثة يجدون أن قسما خاصا بهم بوزارة الخارجية.

ومعنى هذا الكلام أن مصر لا تزال تتخبط و٨ ملايين مصري بالخارج لا يعرفون على وجه الدقة إلي أين يتجهون إذا ما حدثت كارثة لهم.. وثمة قناعة بأن الخارجية المصرية في هذه الأحوال، تكون عونا عليهم لا عونا لهم.. وهذا ما يؤكده (إيهاب) وهو شاب مصري شاءت أقداره التعسة، كما يقول، أنه متزوج من سيدة في دول الخليج وأنه يعيش معها هناك، وبعد ما يقرب من عامين قضيا فيهما شهر العسل وأتباعه دب خلاف بينهما، فكان التهديد بالويل والثبور وعظائم الأمور. وبالطرد من العمل، والذهاب إلى كل المصالح الحكومية الخليجية لتنكر على هذا الشاب فعلته، مع أن الزواج تم في مصر، والإقامة والعمل فقط، في الخليج.

والشيء الطبيعي أن يتجه هذا المغترب إلى قنصليته المصرية، خصوصا أن مكتب رعاية المصريين بالخارج ملحق بها بعد أن شكلت الوزارة الحالية مكتبا لرعاية المغتربين ملحقا بالخارجية المصرية. ويقول الشاب إيهاب ليته ما ذهب إلى القنصلية المصرية إذا اكتشف أن طليقته سبقته إلى هناك وتحدثت مع المسئولين بعد استقبالها استقبال الفاتحة والمؤسف أن إيهاب اكتشف أن القنصلية المصرية قد وقفت مع زوجته السابقة وساعدت في إلقاء القبض عليه وإعادته مرحلا إلى القاهرة!

ويقول الشاب إنه اكتشف أن أولاد بلده يقفون مع الغريب ضده.. فهو لم يتزوج رغما عنها بل بالعكس هي التي طلبت منه الزواج.. لكن عقلية رجال البوليس «غير المحايدين» لاتزال تعشش في رؤوس موظفي القنصلية ولا يزال يذكر ماذا جرى لابن الطبيب المصري في إحدى الدول الخليجية، الذي ضحى به النظام السياسي السابق حرصا على العلاقة الطيبة مع هذه الدول مع أن الرجل المصري كان صاحب حق!

ويتساءل إيهاب أن الثورة قد حدثت ورغم ذلك لم يستوعب الموظفون ما حدث وظلوا على حالهم، يقفون مع مواطني دول الخليج ضد رعاياهم المصريين.. وهذا ما حدث لي، فالترحيل الذي هددتني به زوجتي السابقة قامت به السلطات المصرية لا لشيء إلا لإرضاء هذه المواطنة الخليجية والغريب أنها ذهبت إلى هيئات رسمية في بلادها، لكن أحدا لم يقف معها ضدي!

ولم يحدث هذا إلا أن موظفي بلدي للأسف الشديد!

وأعاهد الله أنني في حال عودتي ظلما وعدوانا سـأنضـم إلى ثوار التحرير لأن عقلية المصـريين يجب أن تتحرر من أوهام النظام السـياسـي السـابق الذي أعطى لدول الخليج أولوية قصوى على مصر ومواطنيها وتجربتي الأليمة خير مثال على ذلك!

هذه الرسـالة التي تقطر حزنا جاءتني من مواطن مصـري شـاءت أقداره أن يتزوج من إحدى مواطنات دول الخليج ويتعامل مع الهيئات الرسـمية المصـرية العاملة هناك فتعامله أسوأ معاملة ويكتب إلي وتتصل بي هاتفيا أمه ثم خاله الذي أكد لي بحزمة من الأوراق التي تؤكد صدق كلامه!

وإذا تركنا دول الخليج وذهبنا إلى الدول الغربية، خصوصا فرنسا، وجدنا أن المصـريين كانوا يشـعرون بأن القنصـلية المصـرية أشبه بقلعة حصينة لا يمكن لأحد الدخول إليها أو الحديث مع موظفيها.. وقد ظلت على هذا الحال سـنوات وسـنوات حتى جاء على رأسـها من يؤمن بأن من حق المصـريين المغتربين أن يدخلو ها، ثم جاءت الثورة المجيدة ثورة ٢٥ يناير وحققت للمغتربين ما كانوا يحلمون به وهو المشاركة السياسية في الانتخابات أسوة بدول عربية أخرى مثل تونس والجزائر والعراق ولبنان وغيرها!.

المصـريون المغتربون في الخارج لهم مطالب كثيرة فلابد من الالتفات إليها والكف عن التعامل معهم على طريقة الزائرين عن الحاجة أو اعتبارهم (كما مهملا) فالصـحيح أن هذه الملايين التي تعيش في الخارج يمكن النظر إليهم أنهم سـفراء لمصـر وليسـوا فقط مصـدرا للدخل من خلال التحويلات الأجنبية التي يقومون بها، لأن زمن «البقرة الحلوب» قد انتهى وأصبح للمصريين في الخارج مطالب تتعلق بالدين واللغة والعمل..

وأذكر أن الاستخفاف في التعامل مع مطالبهم لن يولد غير عدم الانتماء وهو ما حدث في السـنوات الماضـية فإذا كنت تحدثت مع أحد المغتربين وجدت أنه بعيد في تفكيره –عن مصـر- والسـبب يرجع إلى المسـؤولين الذين تعمدوا أن يقهروا المصـريين، ومثال «إيهاب» خير دليل على ذلك، وأذكر أنني التقيت بأحد الوزراء كان يفرح إذا تحدثت معه كوزير للخارجية، أما إذا تحدثت معه كمسؤول عن المغتربين أشاح بوجهه عنك وتركك تتحدث مع حالك. وإذا سألت عن السبب قال لك إن شؤون المغتربين قد أعطاها له فوق البيعة.

إلى متى سـنتعامل مع المغتربين بهذه الدرجة من اللامبالاة ولا نهتم بهم إلا في حالتين الأولى إذا أرسـلنا بعض من يرضـى عنهم النظام للجلوس معهم تارة باسـم تذليل عقبات التجنيد وتارة أخرى باسـم حصـر المتميزين منهم، وكنت شـاركت في أكثر من لقاء وتبين لي أنها لقاءات غير ذات جدوى، لأنها (فوقية) وعديمة الفائدة، والحالة الثانية إذا كنا في حاجة إلى زيادة دخل مصـر من تحويلات النقدية أعني أن الملايين المصرية المغتربة في حاجة إلى نظرة أخرى غير تلك التي كانت سـائدة فترة من الزمن، فهم يحتاجون إلى سـياسـة خارجية جديدة تنطلق من اعتبار أن سـياسـة الخارج امتداد طبيعي لسـياسـة الداخل، وأن من حقهم علينا أن نهتم بأولادهم وأن نسـاعدهم في التفكير في مسـتقبلهم من خلال الإصرار على تعلم اللغة والدين كما هو شأن الجاليات الأخرى.

وكذلك كتب لي بعضهم عن الموت خارج الحدود، و «التدليل» في المساجد المختلفة لتكفين وغسل المواطن المصري الذي يموت خارج حدود بلده، هي كلها أمور في حاجة إلى إعادة نظر السلطات المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، إذ يرفض ملايين المصريين أن تستمر معاملتهم كما كانت بنفس طريقة النظام السابق.

يبقى أن نذكر أن المصريين في الخارج ليسوا بعيدين عن أحداث مصر، فهم يتابعونها بشغف شديد ولابد أن نعترف بأن الثورة قد ضخت في عروقهم دماء من الوطنية والانتماء افتقدوها طويلا، وقد شعروا بذلك عندما تغيرت نظرة المواطن الغربي إلى المصريين.

فقط نريد من موظفي القنصليات والسفارات المصرية أن تواكب نظرتهم نظرة غير المصريين، وأن تمتلىء حبا بعد أن امتلأت كراهية وحقدا وعدوانية بلا مبرر.

«نهاية سعيدة» لأوجاع المصريين في الخارج!:

بدعوة من د. محمد عبد اللاه (أمين لجنة العلاقات الخارجية بالحزب الوطني) وبحضور السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة وعدد من العقول المصرية المهمومة بقضايا المصريين بالخارج مثل السفير محمد بسيوني ود. نبيل حلمي، وعمرو الحسيني شهدت إحدى قاعات الحزب الوطني نقاشا حضاريا حول الوجود المصري في الخارج وكيفية تفعيله والأهم هو وضع نهاية حقيقية وجادة لأوضاع المغتربين الذين بات راسخاً في أذهانهم أن مصر – الوطن الأم- لا تهتم بهم ولا تلقى لهم بالاً وتتعامل مع خروجهم من مصر وكأنهم خرجوا من الحياة بكاملها..

وللإنصاف يجب أن نذكر أن الدكتور عبد اللاه قد رسم إطار المناقشة بتقديم مزج منه بين خبرته كمغترب سابق (عندما أمضى عدة سنوات في باريس بين دراسة وعمل) وبين علاقاته بعدد كبير من المغتربين، ونفر من البرلمانيين الأوروبيين في بلاد المهاجر وكانت الورقة التي أعدها هاني عزيز مستشار الاتحاد العام للمصريين بالخارج والتي أوجز فيها ببراعة رؤيته العلمية لكل ما يفرزه الواقع الاغترابي من مشكلات.. أقول كانت هذه الورقة هي المحور الأساسي الذي استلهمه الحاضرون في نقاشاتهم مع وزيرة القوى العاملة التي تحدثت بشفافية مست شغاف القلوب، فأشارت إلى زياراتها المتكررة لعدد من دول المهجر ولقاءاتها مع المغتربين، وسعيها إلى حل جملة من المشكلات التي كانت مُستعصية لبعض المهاجرين المصريين..

والحق إن قضية المصريين المغتربين والبالغ عددهم نحو ستة ملايين بدأت –ربما لأول مرة – توضع في مكانها الصحيح وبحجمها الطبيعي دون تهويل أو تهوين.. ولم تعد هي القضية (المهملة) التي يعاني المسؤول عن الخوض فيها أو الحديث عنها واعتبارها (ترفاً) فلقد امتدت إليها (يد) الحزب الوطني من منطلق قناعته بأن المغتربين هم امتداد حقيقي لمصر، ومن ثم يتعين توظيف هذا الامتداد ليكون فاعلاً ومؤثراً ليس بالنظر إلى (عوائد) المغتربين المالية والعينية ولكن أيضا لأنهم يشكلون – وهذا هو الأهم – جبهة وطنية مخلصة تمثل مصر في الخارج، وتدافع عن قضاياها في الداخل..

وأشهد أن حديث وزيرة القوى العاملة والهجرة كان حديثاً مُقنعاً لأنه استند إلى حقائق جرت بالفعل وعن اتفاقات تنتظر التوقيع النهائي في خلال أسابيع قليلة فضلاً عن أنه ينطلق من «وقائع» لا مجال للتشكيك فيها. ومن اعتراف بالتقصير في السنوات الماضية – وتأكيد بطيّ الصفحة القديمة وكتابة صفحة أخرى بأقلام وعقول وأفكار المغتربين أنفسهم.. فالمغترب لم يعد «سقط متاع» وإنما أصبح حاضراً.. ومشاركاً.. وفاعلاً وقد أفشي سراً جميلاً إذا قلت أن السيدة عائشة عبد الهادي قد ذكرت أنها تحدثت إلى السيد جمال أمين عام مساعد الحزب الوطني وأمين عام السياسات عن مطلب غال وثمين للمصريين في الخارج والخاص بالمشاركة السياسية وأوضحت أن هذه المسألة قد حُسمت فعلاً لا قولاً وتم إدراج المصريين في الخارج ضمن عمليات الاستفتاء التي تجري في مصر لتأكيد حقهم في الممارسة السياسية على أن يتم تنظيم باقي المشاركات السياسية الانتخابية أو غيرها في القادم من الأيام..

والمعروف أن المصريين المغتربين يرون أن الحراك السياسي الذي شهدته مصر في السنوات القليلة الماضية سيظل مُصيباً وقاصراً إذا لم يُفسح المجال أمام المغتربين لمشاركة سياسية فعالة وإيجابية خصوصاً أن أمراً كهذا تمارسه دول عربية أخرى تسبقنا في مجال الهجرة مثل المغرب والجزائر وتونس، وبالتالي لم يعد مُبرراً أن تغفله مصر خصوصاً في هذه المرحلة السياسية الناضجة التي تعيشها اليوم.. واتضح لي من خلال النقاش الليبرالي الإيجابي استمر نحو ثلاث ساعات أن هناك مشروعا يعد حاليا لضمان تمثيل المغتربين في مجلس الشعب، وتحدثت الوزيرة عن تصورها بأن تكون هناك نسبة من المغتربين (لا تقل أو تزيد) كما هو حال نسبة تمثيل المرأة في البرلمان..

وفي ظني أن هذا الأمر سيكون خطوة مهمة نحو تكريس الديمقراطية وتأكيد أن المواطنة لم تعد ممارستها حكراً على من يعيشون فوق التراب الوطني وداخل الإطار الجغرافي المعروف لمصر، وإنما يتجاوز ذلك التكريس حقيقة أخرى هي أن مصر وطن يعيش في داخلنا فنحمله معنا أنّا ذهبنا وارتحلنا.

ولابد أن اعترف بأن الحديث المتشعب مع وزيرة القوى العاملة والهجرة تناول عدة أفكار استجابت لها على الفور رغم أن بعضها كانت تُنحي باللائمة على المسئولين عن تنظيم سوق العمل داخل مصر، باعتبار أن ذلك يشكل رافداً أساسياً لمشكلة عمل المصريين في الخارج.. وجاء ذلك تعليقاً على ما ذكرته الوزيرة بشأن الاتفاقات التي وقعتها مع إيطاليا والتي تتيح فيها الأخيرة ٨ آلاف فرصة عمل أمام المصريين، وكذلك الاتفاقية التي ستوقع مع فرنسا في ديسمبر المقبل وتشتمل على قائمة بها ٤٨ تخصصاً تطلب فيها باريس أيدي عاملة مصرية..

وكان لابد للنقاش أن يعرّج على قضية الهجرة غير الشرعية خصوصاً بعد أن اختلط –في جانب منها- مع الهاجس الأمني وقضية الإرهاب.. ولقد زادت وطأتها مع تفشي ظاهرة الإسلاموفوبيا والارتياب في كل من هو عربي أو مسلم بعد أحداث ١١ سبتمبر في أمريكا والزعم بأن المغتربين لا همّ لهم سوى (أسلمة أوروبا) وإدخال الشعوب الأوروبية عنوة إلى الدين الإسلامي.. ومعظمها – كما هو واضح وجلي – أفكار ظالمة ومغلوطة، لكن المؤسف أنها تحتل مساحة في تفكير الأوروبيين.. وهو ما يفرض التعامل معها بدراية وحنكة لا تأتي بنتائج عكسية. والمعروف أن تقنين الهجرة وضبط خروج المصريين وفقا لعقود وطبقا لاتفاقات ثنائية بين مصر والدول الأخرى هو المدخل الصحيح لحل هذه المشكلة.

وتوقف النقاش طويلاً أمام قضايا أبناء الجيل الثاني والثالث للمهاجرين والسعي إلى ربطهم بالوطن الأم على غرار جاليات أخرى – مثل الجالية اليهودية – التي ضربت بجذورها في دول المهجر لكنها ظلت داعمة لإسرائيل، واستطاعت أن تتغلغل في مواقع تنفيذية ومالية ومصرفية عليا بحيث أصبح (اللوبي اليهودي) من أقوى جماعات الضغط في كل أنحاء أوروبا، ويعتبر ركيزة أساسية لرجال السياسة في إسرائيل..

وإذا علمنا أن الأرقام الموثقة تؤكد أن هناك ٢٤٥٥ عالماً مصرياً في أهم التخصصات الحرجة والاستراتيجية مثل الطب النووي والعلاج بالإشعاع، وجراحة القلب والهندسة النووية واستخدامات أشعة الليزر إلى جانب المئات من الخبراء في مجالات العلوم الإنسانية والفيزياء الذرية وعلوم الفضاء والزلازل والزراعة والهندسة الوراثية واقتصادات السوق والعلاقات الدولية.. وأن الولايات المتحدة بها نحو٣١٨ ألف مصري متميّز و ١١٠ آلاف في كندا، و٧٠ ألفاً في استراليا و ٣٣٦ ألف في دول أوروبا المختلفة.. وهذه أرقام مهمة، وتحتل مواقع مؤثرة، ولذلك تعتبر (زخماً) حقيقياً لمصر العملية والسياسية في الخارج.. واعترف أن ما سمعته عن انتهاء قضية «الموت خارج الحدود» قد أثلج صدري، فالثابت أن هذه القضية كانت صعبة ومشينة لأنها كانت تضرّ بصورة المصريين في الخارج ضرراً بالغاً إذ كان يُترك جثمان المصري المتوفى لحين جمع تبرعات وصدقات إما لدفنه في الخارج أو إعادة جثمانه ليدفن في أرض الوطن..

ولقد أكدت وزيرة القوى العاملة والهجرة أن مرسوماً قد صدر منذ فترة ويقضي بأن تتكفل الدولة بتكاليف إعداد وتجهيز ونقل جثمان المصري المغترب وعودته إلى مصر، وأن الإجراءات التي تتخذ في هذا الإطار بشأن قدرته على الدفع هي من قبيل الإجراءات الشكلية لأن هذا الأمر بات من أهم مسئوليات وزارة الخارجية..

يبقى أن أذكر أن شعوراً عاماً (وحقيقياً) بتنا نلمسه في داخلنا وهو أن مشكلات المصريين المغتربين بدأت توضع في مكانها الصحيح في عقل وضمير الأمة المصرية.. وأننا إزاء مرحلة جديدة تعترف فيها مصر (ببنوتها) لهؤلاء الأبناء الغائبين عن الوطن جسداً لكن أرواحهم وأصواتهم تشاركنا الآلام.. وكذلك الآمال والطموحات.

الفصل الرابع:كلية برشلونة الأورومتوسطية: الدافع، الإفاقة، التحديات

لابد أن نعترف –بادئ ذى بدء- بأن الإشكالية التى يطرحها موضوع البحر المتوسط بشكل عام هى: عدم وجود معنى واحد لهذا البحر لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فموقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافتين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتيه الشمالية والجنوبية للأخرى. وهذه الرؤية قد مرّت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى مرحلة ما تضم مسيحيين غير متغربين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً استراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها، أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تُغرى بالاكتشافات والمعايشة. ومع ذلك فقد كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى البحر.

ولعل السؤال الأهم هو التالى: هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية مجرد تعبير عن الغرب بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام والعربية بوجه خاص.

فى الواقع دراسات عديدة تهتم بالمتوسط أرضاً وسماءً، وشعوباً، تميز بين أوروبا التوسطية وأوروبا الشمالية الغربية وتعالج مشكلة العلاقات بين ضفتى البحر كما لو كان البُعد الأساسى فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام. وهكذا يبدو فى نظر البعض أن اسم البحر المتوسط قد أقحم بطريقة مُفتعلة من أجل التعبير عن مشكلة قديمة قُتلت بحثاً.

..ولاشك أن السؤال الآخر الذى يتخلق من رحم هذه الفكرة هو التالى: هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبياً عن بقية أجزاء أوروبا وعن الغرب عموما فى نظر العرب؟

يجيب عن السؤال المفكر المصرى فؤاد زكريا مُشيراً إلى أن المثقف العربى يُقيم –بالفعل– نوعاً من التمييز بين ثقافة البحر المتوسط فى أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعنى عام. فثقافة المتوسط يمكن –بمعنى من المعانى- أن تعد «وسيطاً» بين ثقافتين أكثر تبايناً إحداهما هى الثقافة العربية التقليدية، والأخرى هى الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع فى نظر المثقف العربى بميزة الإطلال على أراضى عربية واسعة. وهو فى الوقت ذاته يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسية مع الشعوب العربية والغربية المطلة عليه.. فهو منطقة دفء واعتدال. غير أن أقوى العوامل التى تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافياً وليست مجرد (الحدود الجنوبية) للحضارة الغربية هو ذلك التداخل التاريخى الوثيق بين ضفتى البحر منذ أقدم العصور

ذلك التداخل الذى لا يسمح لإحدى الضفتين بأن تدعى لنفسها التفوق على الأخرى. وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما فى حالات مدّ وجزر يصعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمنى واسع أن يحدد أيهما هى التى تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها.

فقد تلقت الحضارة اليونانية الكثير وخاصة فى عهودها الأولى، من مصر الفرعونية ومن الفينيقيين ثم عادت فى مدرسة الإسكندرية فأقامت فى قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزاً مزدهراً للعلم مُستمداً أساساً من إنجازات الضفة الشمالية.

وفى الأندلس جاء العرب بحضارة علمية وأدبية وفلسفية متقدمة، امتد تأثيرها إلى أوروبا، وخاصة في الفترة السابقة مباشرة على عصر النهضة ثم قفزت أوروبا قفزتها الكبيرة منذ عصر النهضة وهى القفزة التى بدأت معالمها الأولى تظهر على الضفاف الشمالية للبحر المتوسط فى نفس الوقت الذى بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع.

وهكذا تبدو العلاقة بين ضفتى هذا البحر القديم «أشبه بالعلاقة بين كفتى الميزان» مما يضفى عليها طابعاً فريداً، يستحيل أن نجد له مثيلاً في علاقة الثقافة العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة من العالم الغربى. ومن هنا تتضح عدم كفاية النظرة إلى العلاقة بين ضفتى البحر المتوسط كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه المشكلة.

..وقد يكون هذا اللبس أو الخلط بين الغرب والشرق، بشمال المتوسط وجنوبه، نابع كما يقول الكاتب الفرنسى بول بالطا من أن فكرة المتوسطية ظهرت أساساً فى أعقاب فشل الحوار العربى – الأوروبى.. ففى عام ١٩٧٣ ومع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل وسوريا، وارتفاع سعر النفط أطلت فكرة إقامة حوار عربى - أوروبى برأسها فتذكر وثائق هذه الفترة أن الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه والجزائرى هوارى بومدين والفرنسى جورج بومبيدد، ومعهم ميشيل جوبير الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب سكرتير عام قصر الإليزيه ثم لاحقاً منصب وزير خارجية فرنسا كانوا أول من فكر فى تجسيد هذه الفكرة بمحاورها الثلاثة السياسية والاقتصادية والثقافية.

لكن لم يقدر لها النجاح لأسباب عديدة منها أن الأوروبيين من الناحية السياسية كانوا يفكرون فى شئ واحد هو تأمين ضخ البترول إليهم وعدم تكرار مثل هذه الأزمة البترولية التى رافقت حرب ١٩٧٣، أما العرب فكان تفكيرهم ينصرف إلى شئ واحد هو مشكلة فلسطين وكان طبيعياً أن يؤدى هذا التباين فى الرؤى والأهداف إلى إفشال الفكرة منذ بدايتها.

لكن وقبل الحديث عن مشروع الشراكة «يحسن بنا أن نتوقف أمام منطلقات الحوار العربى –الأوروبى- وأسباب فشله باعتبارها (المقدمة) التى أدت إلى ظهور عملية برشلونة الأورومتوسطية.

فى البدء كان الحوار:

..لحظتان انطلق فيهما الحوار العربي – الأوروبى، الأول عند قيامه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ والثانية فى أوائل الثمانينات (من القرن الماضى) ثم توقف نهائياً إلى أن عادت الدماء تجرى فى عروقه ولكن فى شكل جديد يُطلق عليه الأوروبيون (الشراكة المتوسطية).

وقد بدأ الحوار العربى – الأوروبى- من الناحية الشكلية غداة حرب أكتوبر وتوقف بعد أربع سنوات، وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسى، بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوروبية المصغرة آنذاك والجماعة (أو الجامعة) العربية وحدثت بعض الاختلافات حول من يشترك فيه – فقد كان هناك إلحاح عربى على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية قابله تلكؤ أوروبى فى هذا الموضوع، كما كان هناك خلاف حول جدول الأعمال حيث كانت رغبة أوروبا فى التركيز على التعاون الاقتصادى (وخصوصاً فى المجال النفطى بعد الهزة التى عاشتها أوروبا عام ١٩٧٣) تقابلها رغبة عربية فى إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار.

وربما يمكن القول –اختصاراً- أن هذا الحوار المؤسسى كان فاشلاً لعدة أسباب منها:

أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءاً بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التى تحسنت إلى حد كبير. والدليل على ذلك هو الاضطربات التى حدثت فى الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية. فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلى الخام فى المجموعة الأوروبية يساوى ٢٠ مرة الناتج الداخلى الخام فى المجموعة العربية. وإذا وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن الفرد فى أوروبا يفوق ١٥ مرة دخل الفرد فى العالم العربى. ومن الحقائق ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم –عند بدء الحوار العربى- الأوروبى غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣- باكتفاء ذاتى فى المجال الزراعى والغذائى، كما كانت هناك دول كثيرة – وبسبب ارتفاع أسعار النفط- تتمتع بفائض مالى كبير.. أما اليوم فإن لغة الأرقام تؤكد أن المديونية العربية تفوق ٤٠٠ مليار دولار.. ثم لا يجب إغفال حقيقة هامة فى هذا الخصوص وهى أن الأوروبيين هم الذين أخذوا المبادرة للبحث عما يسمونه (بالشراكة المتوسطية) وليس (لحوار عربى – أوروبى) وهو ما يعنى أن دوافع الشراكة هى دوافع أحادية (من جانب أوربا فقط) بينما كانت دوافع الحوار، دوافع مشتركة بين الجانبين العربى والأوروبى.

ولاشك أن هناك عوامل كثيرة تضافرت من أجل عرقلة هذا الحوار أو تطويره أهمها: الضغوط الأمريكية، للقضاء على أى شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا والعرب. فكلنا يعرف أن هنرى كيسنجر كان طرح فكرة إنشاء الوكالة الدولية للطاقة بغرض واحد هو ربط الحاجة الأوروبية للنفط بنظام غربى متكامل من داخل هذه الوكالة لكى لا تقوم أوروبا بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدولة العربية المنتجة للبترول.. فيصبح للعرب موقع متميز على الساحة الأوروبية.

وفي هذا الوقت حاول (ميشيل جوبير) وزير خارجية فرنسا توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة للبترول فحدث توتر هائل في العلاقات الأمريكية – الفرنسية لكن هذا لم يقلل من فعالية عوامل أخرى داخل المجموعتين العربية والأوروبية. فالثابت أن الأوروبيين لم يكن يعرفون تماماً أي خط يسلكون في حوارهم مع العرب.. كما أن العرب لم يكن لديهم مخيلة واضحة أو مواقف موحدة حول ما ينبغي أن يحصلوا عليه من الأوربيين باستثناء البيانات – الأكثر تقدماً!- الخاصة بالنزاع العربي – الإسرائيلي.. على أية حال، إن فشل هذا النمط من الحوار هو ما دفع الأوربيين إلى استحداث شكل من أشكال المقاربة باتجاه الدول المتوسطية شملت بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل ولا تشمل كل الدول المتوسطية. فالدول البلقانية –على سبيل المثال- غير منضمة إليها (وقد ظلت ليبيا بعيدة عنها طوال سنوات الحظر) بينما الأردن وهى دولة ليست مشاطئة للمتوسط إلا أنها تدخل ضمن إطار هذه المبادرة وبذلك تكون الدول المعنية بهذه المبادرة هى: مصر وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين، وتونس، والجزائر، والمغرب. وهنا يمكن أن نقرر باطمئنان أن ما يطرحه الأوروبيون ليس (حواراً عربيا – أوروبيا) بقدر ما هو (حوارات جزئية) منفصلة تجرى مع بعض العرب.

فهناك حوار بدأ منذ سنوات بين ما يسمى بمجموعة (٥ + ٥) أى دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربى وهناك حوار جزئى آخر بين دول الاتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون الخليجى. لكنه حوار اقتصادى وليس سياسياً لأنه يركز على مشكلات اقتصادية محضة مثل ضريبة الكربون، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية وأغلب الظن أنه لم يؤد إلى نتائج مُبهرة.

وأمام فشل الحوار العربى – الأوروبى بشكله القديم وكذلك الحوارات الجزئية عاد الأوروبيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة فى قمة لشبونة عام ١٩٩٣ ثم تطورت الفكرة تدريجياً وبدأ التفكير جدياً فى إخراجها إلى حيز التنفيذ عبر قمة «أسن» بألمانيا.. ثم مؤتمر برشلونة –بعد ذلك- الذى دشن ما يمكن تسميته بالشراكة المتوسطية التي تقوم على عدة عناصر منها التخوف الحقيقى من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبي. فهناك فارق بحوالى ١٠٠ مليون نسمة بين الاتحاد الأوروبى وبين سكان هذه المنطقة ولكن مع التكاثر السكانى فإن سكان هذه المنطقة سيعادلون سكان الاتحاد الأوروبى في فترة لن تتجاوز ٢٠٢٠ أى سيبلغون حوالى ٣٤٠ مليون نسمة.. ناهيك عن الفوارق الهائلة في البنية الإنتاجية باعتبار أن الوضع الاقتصادى سيُزيد من التباعد بين ضفتيّ المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الأساسية فى السنوات المقبلة فعليها أن تحقق نمواً فى إنتاجها الاقتصادى الداخلي يبلغ ضعفى النمو السكانى.. وبما أن معدل النمو السكانى يتراوح بين ٢,٥ إلى ٣% فى هذه البلاد فالمفروض أن يتراوح النمو السكانى بين ٥ إلى ٦% لكن واقع الحال يثبت أننا بعيدون عن هذا الرقم فضلاً عن ارتفاع نسبة المديونية وتزايد الضغط السكانى وانتشار البطالة بين قطاع الشباب

مما قد يؤدى على المدى البعيد (بل والقريب أيضـــاً) إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب.

أمام هذا الواقع الصـــعب، كانت هناك حاجة واضـــحة للقيام باســـتثمارات أجنبية فى المنطقة، لكن أرقام البنك الدولى تطلعنا على ما يلى:

«أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي المنطقة التى اتجه إليها أقل حجم من الاســـتثمارات في الســـنوات الماضـــية وهو ما يعنى أن هناك تلكؤًا عالمياً وأوروبياً وأمريكياً في الاستثمار فى هذه الدول بسبب التنافس بين هذه المنطقة ومناطق أخرى (مثل أوروبا الشـــرقية).. وبســـبب عدم الاســـتقرار السـياسـى الذى مُنيت به هذه المنطقة وكذلك عدم وجود التشـريعات المناسـبة التى تشجع جذب رؤوس الأموال إليها.

وبحسـب مجموعة من الدراسـات التى وضـعتها المفوضـية الأوروبية فإن هذه المنطقة من العالم تدور (فى حلقة مفرغة).. فالاســـتثمارات لا تأتى إليها لأنها غير مســـتقرة ثم إن غياب الاســـتثمارات يؤدى بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار.

..بطبيعة الحال- لم يكن بوســـع أوروبا أن تتجاهل طويلاً هذه الأوضـــاع.. وكان عليها- من منطلق مصلحتها المباشرة –أن تبادر باتخاذ سلسلة إجراءات تقود إلى تجنب (أو على الأقل تخفيف) آثار هذا المأزق الاقتصـــادى الذى تدخل فيه الدول المتوســـطية.. مثل المبدأ الذى أقره الاتحاد الأوروبى والذى يتعلق بإعطاء هبات ســـنوية قيمتها مليار ونصـــف المليار دولار للدول المتوسطية لإقامة مشاريع مُنتجة للعمالة – ومدتها خمس سنوات بدءاً من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ وكذلك القروض الميسرة التى يقدمها البنك الأوروبى فى لوكسمبورج وقيمتها مليار دولار سنوياً..

أما أســـباب هذا (الكرم الأوروبى) فهى أن الأوروبيين يعرفون جيداً ماذا يريدون من هذه الصـــيغة الجديدة للتعاون مع جنوب المتوســـط انطلاقاً من نظرتهم الخاصـــة إلى المســـتقبل (وهى نظرة لم ينتبه إليها العرب فى كل الأحوال).. فالدور الأوروبى الذى كان فاعلاً جداً فى البحر المتوســـط حتى أزمة الســويس (تقريباً) كان قد انكفأ انكفاءة كبيرة بفعل الحرب الباردة وحلت (الثنائية) القطبية الأمريكية والســوفيتية) ثم إن منطقة الشـــرق الأوســـط تمر بمرحلة تشهد فيها الدبلوماسية الأمريكية نشاطاً كبيراً.. ولم تتحسن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة (بسـبب اسـتئثار الولايات المتحدة إلى حد كبير) بعملية الحرب ضـد العراق ثم بعملية السـلم فى الشـرق الأوسـط. لكن كل التوقعات كانت تشير إلى أن هذه المرحلة تسير إلى انحسار وأن أوروبا ستدخل مرحلة جديدة يشـــهد فيها (النفوذ الأوروبى) تصـــاعداً مســـتمراً فى منطقة البحر المتوسط.

وبدا واضـــحاً أن أوروبا كانت تســـتعد لاقتناص الفرصـــة لإعادة دورها وتقويته خصوصاً أن ثمة شعوراً واسعاً فى أوروبا بأنهم لا يريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماسـية الأمريكية. فأمريكا تصـنع حرباً هنا، وسـلاماً هناك ومطلوب من الأوروبيين أن يدفعوا فاتورة الحســـاب للنشـــاط العســـكرى أو الدبلوماسى الأمريكى.

بعبارة أخرى، ســـعى الأوروبيون فى هذه المرحلة ليس فقط إلى التمرد على دورهم الذى رسمته لهم الدبلوماسية الأمريكية، ولكن أيضاً إلى الارتباط بدور سياسى بالمنطقة، ومن هنا أطل مشروع الشراكة الأوروبية برأسه تجاه الدول المتوسطية.

والمحقق أن الأطراف العربية بدأت –بدورها- تتعرف على هذه النوايا الأوروبية فطغى شـــعور عربى بأهمية هذه الشــراكة كبديل للحوار العربى-الأوروبى الســابق، وإن كان هذا لم يحل دون طرح تســاؤلات حول الموقف الأمريكى، وهل سيكون مُشجعاً أم مثبطاً؟!.

ثم هنا أيضـــاً مُنافســـة بين الدول العربية وبعضـــها البعض بخصـــوص المســاعدات والقروض الميســرة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى.. فكل دولة تنظر إلى ما حصلت عليه وتقارن ذلك مع جيرانها، لكن لا ينبغى أن ننسى أن القدرة الاســتيعابية لكل طرف، وكذلك الأولويات فى مجال الاســتثمار، هى أمور واضـــحة لدى أوروبا، لكن المؤكد أن الأطراف العربية ليس لديها نفس القدرة على الوضوح حول هذه الموضوعات.

فالأوروبيون يعطون الأولوية لموضـــوع البيئة، والبطالة، والضـــغط الديموغرافى فى الجنوب لأنه سيؤثر حتماً على الأوضاع فى الشمال.. فضلاً عن أن التنســيق العربى فى إطار (جامعة الدول العربية) هو أمر مســتحيل، لأن بعض الدول العربية غير موجودة داخل إطار المتوسطية.

إن أخطر ما فى صـــيغة الشــراكة هو أننا فى إطارها لا ندخل فى حوار وإنما نختار: نوافق أم نرفض. كما أن المطلوب منا ليس الدخول فى حوار عربى – عربى وإنما المطلوب هو التوصـــل إلى مواقف موحدة وتحديد ما يمكن أن نسميه بالمصلحة العربية العليا.

وأخيراً، فلقد بات راسخاً أن زمن الحوار العربى الأوروبى أو الحوار بين الشـمال والجنوب قد ولى وانتهى لأن كلمة (حوار) لم تعد تعنى شـيئاً كما أن (الجنوب) لم يعد جنوباً واحداً وإنما أصبح جنوبات متعددة.. ثم يجب أن نفطن إلى أن الأوروبيين أنفسهم لم يعد يطرحون (حواراً) وإنما يطرحون (شراكة) ويحرصـــون على تدارك ما فات والنظر إلى جنوب المتوســط مثلما تنظر الولايات المتحدة إلى المكسيك..

وفى هذه الأجواء ارتفعت أصوات تطالب العرب بالاستجابة الفورية لهذه المبادرة حتى لا يجد الأوروبيون أنفسهم مجبرين على طىّ الملف..!

الخصوصية الثقافية (المتوسطية):

ثمة إجماع بين نفر من الأكاديميين والباحثين العرب والفرنسيين على أن الحوار العربي – الأوروبي قد فشل ليس فقط لأن أسبابه كانت اقتصادية (وتحديداً نفطية) على الأقل من جانب أهل الشمال، ولكن أيضاً لأن هذا الحوار كان يفتقر للأسس الثقافية والتاريخية.

ولذلك كان حواراً سطحياً يركز على العموميات وقد تكون الحسنة الوحيدة التى جنيناها –كما يقول المفكر الجزائرى محمد أركون- من وراء كل ما كان يُقال عن حوار عربى – أوروبى أن قرر الرئيس الفرنسى وقتئذ (جيسكار ديستان) إنشاء معهد العالم العربى الذى يقف اليوم فى شموخ على شاطئ نهر السين فى قلب باريس..

وللإنصاف يجب أن نذكر أنه على الرغم من أن أوروبا كانت الأسبق في إدراك الخصوصية الثقافية لمنطقة حوض البحر المتوسط إلا أن اهتمامها بهذا الجانب ظل نظرياً وغير فاعل.

..فأذكر تصريحاً لرومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: إننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شئ.

..وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرناند برودل يقول فيه: «أن المتوسط هو ألف شئ فى نفس الوقت، فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار، وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض. عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضارب فى القدم. اتجه نحوه كل شئ منذ آلاف السنين. الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش. ولذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام يختلط فيه كل شئ قبل أن يتآلف فى وحدة فريدة».

.. وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التي يتميز بها الفضاء المتوسطى يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشئون الجنوب وعلى غرارها فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتى نطلق عليها اسم النمور السبعة». حيث قدمت لها العون من أجل النهوض والتقدم. ونفس الشئ فعلته أمريكا مع المكسيك.. ومن هنا ينبع التساؤل: لماذا لا تفعله أوروبا مع دول جنوب المتوسط؟

ويرصد الكاتب الفرنسي بول بالطا هذا القصور فى أكثر من مشهد فيقول: من غير المعقول أن تدخل أوروبا فى حلل الرفاهية بينما دول الجنوب تعيش فى فقر مدقع. وثمة مثال يحضرنى ويؤكد أن دول الشمال تتجاهل تماماً دول الجنوب، فمصر وتركيا هما من أكثر دول المتوسط إنتاجاً للسينما ورغم ذلك لا تعرض الشاشات الصغيرة فى الدول الأوروبية أفلاماً مصرية أو تركية باستثناء فيلم أو اثنين فى العام.

..ولأن التواصــل الثقافى هو أحد المعابر المهمة والأســاسـية فى تقريب الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، يتعين وضع تصور جديد مشترك لتسريع حركة هذا التواصــل على صـعيد السـياحة وسـوق الكتاب باعتبار أن آثار الفضـــاء المتوســطى هو إرث لنا جميعاً، فالآثار الرومانية وكذلك ما يملكه العرب والمسـلمون هو تراث لحوض البحر المتوسـط بسـبب التداخل الثقافى العميق بين دول شمال المتوسط وجنوبه...

..وبما أننا نتكلم عن الفضـاء المتوسـطي، وخصـوصـيته الثقافية لابد أن نتوقف لحظات مع أحد أكثر المتحمسـين للمتوسـط والمتوسـطيين.. وأعني به شـيخ المسـتشـرقين الفرنسـيين جاك بيرك الذى كان متحمساً لنظرية الثقافة المتوسـطية ويكاد يجزم بأنها أفضـل شـكل وقائى لدول المنطقة من شـرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب.

ويرى أن ما يربط دول حوض المتوسـط هو الحضـــارة (وليس الثقافة)، ولذلك يعترض على تسـمية كتاب طه حسـين الشـهير: «مسـتقبل الثقافة فى مصـر». الذى كان الأسـبق فى الحديث عن الصـلات الثقافية التي تربط دول حوض المتوســط ومن بينها مصـــر.. يقول بيرك: كان الأصـح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة في مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع الحال. أما اصطلاح ثقافة فهو اصطلاح نخبوى معوّج ويحمل فى طيـاتـه دلالات الاغتراب. وبرهـان ذلـك نجـده فى الواقع الشعبى حيث يكون المثقف هو الإنسان الأفندى« أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سـابقاً وقبعة حالياً. ولعل اقتناع جاك بيرك بحضـارة المتوسط هذه -هو الذى يجعله يُلح على ما أسـماه ضـرورة العودة إلى هذه الحضـــارة– الحلم» ويشـرح ذلك فيقول: لقد كان العرب أول من راودهم هذا الحلم، عندما قام معاوية بن أبى سفيان عقب إمارته لسوريا بإنشـاء أسطول عربى كبير ثم احتل قبرص وأسس إمبراطورية عربية كبيرة عاصمتها دمشق. كان مشروع بنى أمية مشـروعاً متوسـطياً وهو ما اعتقد أن حاضـر العرب ومسـتقبلهم فى حاجة شديدة اليوم إلى استعادته وتجديده.

ويضـيف جاك بيرك قائلاً: إن هذا الحلم يمكن أن يأخذ – لا أقول صــورة الحلف السـياسـى ولكن شـكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسـط فى مختلف المجالات.

ويؤكد أن هذه الصــيغة كفيلة بأن تزيل التناقضـــات ليس فقط بين شـــمال المتوســط وجنوبه، ولكن أيضـاً داخل دول الحوض ذاتها. ففي الدول العربية المتوسـطية يوجد تناقض بين اتجاه العصـرنة وبين أنصـار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً بعد اتفاقية ماستريخت والحل فى رأيى للطرفين هو إحياء هذا الحلم الأموى القديم الذى يربط بين شمال البحر وجنوبه.

ويؤكد بيرك أن تحقيق هذا الحلم هو اســـتجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شــاطئاه منذ قرون ويقول إن الحوار بين الضــفتين يجب أن يأخذ مستويين. الأول: حوار ضـمنى ينشأ بشكل تلقائى بين الشعوب عندما تتصل ببعضـها البعض مثل اتصـال العمال المهاجرين بسكان البلد الذى يعيشـون فيه ودورنا يتمثل في دعم الجوانب الإيجابية لهذا الحوار نظراً لأهميته القصــوى في تحديد المستقبل. المستوى الثانى: هو حوار المثقفين الذى ما يزال ضـعيفاً لأن المثقفين الفرنسيين لا يبذلون جهوداً كافية تمكنهم من الفهم والإطلاع، أما المثقفون العرب فعيبهم أنهم لا يمثلون شعوبهم بالقدر الكافى ولذلك يجب على هؤلاء وأولئك أن يبذلوا جهوداً هائلة وأن يصلحوا الأخطاء السابقة.

ويؤكد جاك بيرك أخيراً أن دعوته لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصـــة موقفه السـياســـى الثابت تجاه نفســه وتجاه شـعوب المنطقة ويحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصــــر توحيد وتبادل لا عنصـــر فرقة وتضـــاد. إذ ليس من المعقول أن يقطع العرب صـــلتهم بالبحر الأبيض المتوســـط لأنه لم يحمل لهم على مدى تاريخهم – ســـوى العداوة والحملات الصليبية والاستعمار-.

..بكلمة أخرى: إن الخطوة الأولى في طريق لم شمل ضفتى المتوسط تبدأ بالتعاون من أجل إضفاء الأحكام المسبقة لدى دول شمال البحر وجنوبه، فهذه الأحكام تشــكل. -كما هو معروف- أحد الأســباب الرئيســية المؤدية إلى قيام الحواجز العازلة بشكل دائم..

واختتم هذا الطرح أخيراً، بالإشـــارة ســريعاً إلى مؤتمر حول الســلام فى حوض البحر المتوسط احتضـنته منظمة اليونسكو قبل سنوات.. وتحدث فيه نفر من رجال السياسة البارزين الذين يحركون دفة الأحداث اليوم فى فرنسا.. ومنهم ســـاركوزى الذى أختير مؤخراً رئيســـاً للحزب الحاكم. قال: علينا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة حوض المتوسط لأن الأمن والسلام فى الجنوب سـيؤثر حتماً على أمننا واقتصـادنا فى الشـمال. وبالإجمال فإن هناك قناعة لدى الديجوليين فى فرنســـا بأن المفهوم الشـــائع فى دول الجنوب عن الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم لتبنى علاقات شـراكة صـحيحة ومتوازنة مع دول المتوسـط، كما يجب على فرنســـا ألا تقبل بـالانفصــــام بين العالم الأوروبى والعالم الإسـلامى، وأن ترفض فكرة صـراع الحضـارات لأنها لا تتفق مع الأوضـاع الدولية الحالية.

وقد يكون مجدياً أخيراً، أن نذكر بعبارة لجارودى فى كتابه حوار الحضارات تقول: لا يجوز أن تكون مقاييس التفاوت الاقتصـــادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أســـاس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى بضــــعة أرقام وإحصاءات..

..ولا شـــك أن الحوار الثقافى بات حتمياً من أجل تبديد شـــبح الصـــراع الحضارى سواء بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

فلقد آن الأوان أن ينطلق الحوار الثقافى فى مناخ نقى تســـتخدم فيه آليات جديدة يكتشف بها كل طرف من أطراف الحوار عالم الآخر وثقافته.

عملية برشلونة فى الميزان:

ليس سراً أن منطقة حوض البحر المتوسط تكتسب أهمية استراتيجية فى العقل الأوروبى انطلاقاً من أربعة محددات:

الأول: الهجرة، حيث تستوطن الدول الأوروبية جاليات عربية كثيفة تنحدر من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً، وتذكر الأرقام أن نحو ١٥% من المغاربة يعيشون فى أوروبا.

الثانى: مصدر الطاقة، فتحصل أوروبا على أكثر من نصف حاجياتها (من الطاقة) من دول شمال أفريقيا ومنطقة الخليج.

الثالث: التجارة والاقتصاد، فالاتحاد الأوروبى هو أكبر شريك تجارى لكل دول المنطقة (ما عدا الأردن).

الرابع: الأمن ومكافحة الإرهاب، باعتبار أن الراسخ فى الذهنية الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين. ولقد أكد تورط شباب ينحدرون من هذه المنطقة فى أحداث عنف بأريس وبريطانيا ومدريد، أن أوروبا على حق فى هواجسها بشأن خطر الإرهاب الوافد إليها من الجنوب..

لذلك كان الهدف من وراء الشراكة الأورومتوسطية هو تحويل منطقة حوض البحر المتوسط إلى منطقة للحوار والتبادل والتعاون بما يحقق السلام والاستقرار وإقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠.. ووقعت بالفعل ٢٧ دولة خمس عشرة دولة أوروبية واثنتا عشرة دولة جنوبية وثيقة برشلونة فى عام ١٩٩٥ وحددت طموحاتها كالتالى:

- إقامة منطقة أورومتوسطية مشتركة للسلام والاستقرار انطلاقاً من مبادئ أساسية من بينها احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.
- إقامة منطقة للرخاء المشترك عن طريق إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبى وشركائه المتوسطيين بصورة تدريجية.
- تسريع عمليات التقارب بين الشعوب من خلال الشراكة الاجتماعية والثقافية والبشرية بهدف تشجيع التفاهم بين الحضارات والتبادل بين المجتمعات المدنية.

ويعتبر برنامج (ميدا) هو الأداة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبى فى تنفيذ مشاريع الشراكة الأورومتوسطية ويوفر إجراءات الدعم الفني والمالى لتتواكب مع إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لدى الشركاء المتوسطيين، ويضع برنامج (ميدا) التحول الاقتصادى والتجارة الحرة على رأس أجندة التعاون المالى مع المنطقة المتوسطية.

سياسة الجوار: منزلة بين المنزلتين:

طرحت المفوضية الأوروبية فى مارس ٢٠٠٣ مبادرة أسمتها «أوروبا الأكثر اتساعاً» (تغير المسمى لاحقاً ليصبح سياسة الجوار الأوروبى)، استهدفت وضع إطار جديد لعلاقات الاتحاد الأوروبى مع جيرانه فى الشرق من ناحية والجنوب المتوسطى من ناحية أخرى، فى ضوء توسيع عضوية الاتحاد اعتبارا من أول مايو ٢٠٠٤ وامتداد حدوده الخارجية إلى دول جديدة.

وتتسم صيغة «الجوار» بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة «الشراكة» فى إطار عملية برشلونة، من حيث الهدف والنطاق الجغرافى والمنهج والمضمون، مع إعلان الاتحاد الأوروبى أن هذه الصيغة ليست بديلاً عن الأخرى وإنما مكملة لها:

- من حيث الهدف: تسعى سياسة الجوار من المنظور الأوروبى إلى تجاوز مستويات التعاون القائمة فى إطار عملية برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية، والتى تقوم أساساً على تحرير التجارة فى السلع الأساسية والحوار السياسى والأمنى، إلى مستوى أكثر عمقاً يسعى إلى تحقيق التكامل مع الاتحاد الأوروبى باستثناء الانضمام إلى المؤسسات الأوروبية.

ويمكن تحقيق هذا الهدف، طبقا للرؤية الأوروبية، من خلال الإسراع فى إجراء إصلاحات بنوية فى دول الجوار (ومن بينها دول جنوب المتوسط) بما يساهم فى تأمين الاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى فى تلك الدول ومن ثم تأمين مصالح الاتحاد الأوروبى وأمنه.

- من حيث النطاق الجغرافى: إن سياسة الجوار لا تضم شركاء جنوب وشرق المتوسط فقط بل تمتد لتشمل روسيا وأوكرانيا وجورجيا ومولدافيا وأرمينيا ودول القوقاز.

- من حيث المنهج: تستند إلى تحديد مجموعة من الالتزامات المتبادلة خلال فترة محددة (من ثلاث إلى خمس سنوات)، بحيث يمكن قياس مدى التقدم فى التنفيذ من جانب الطرفين من خلال الآليات المنصوص عليها فى اتفاقات الشراكة، فى حين أن صيغة برشلونة تضمنت مبادئ وصيغاً عامة للتعاون لم يحدد لها جدول زمنى محدد باستثناء منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠. وفى المقابل يطرح الاتحاد الأوروبى ما يمكن تسميته بالحوافز التى تحقق قيمة مضافة لدول الجوار.

- من حيث الآلية: تنفيذ هذه السياسة يتم من خلال خطط عمل يتم التشاور والاتفاق بشأنها مع كل دولة من دول الجوار، أخذاً في الاعتبار أولوياتها القومية لتحقيق ما يسميه الجانب الأوروبى بـ «الملكية المشتركة» لخطط العمل.

▪ أما القيمة المضـــافة التى تطرحها تلك الســياســة فتتمثل فى عدة محاور هى:

- إتاحة الاستفادة من السوق الداخلية الأوروبية.
- إتاحة الحريات الأربعة (حرية انتقال الســلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد) مع الإشـــارة إلى أن حرية انتقال الأفراد تعد من الحوافز التى يتم منحها فى الأجل الطويل.
- تحقيق مزيد من الاندماج في شــبكات المواصـــلات والطاقة والاتصالات ومجالات البحوث الأوربية.
- تعزيز الاستثمار وحمايته.
- اضطلاع الاتحاد الأوربى بدور سياســى أكبر فى تسوية النزاعات ومنع الصراعات.

أهم الالتزامات التى تفرضها سياسة الجوار:

الإصــلاح الســياســي والممارســة الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية وحكم القانون، والإصلاح الاقتصادى.

▪ توسيع نطاق اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع الاتحاد الأوربى لتشمل قطاع الخدمات ومزيد من تحرير القطاع السلعى.

▪ تحقيق التقارب مع القوانين والتشريعات فى الاتحاد الأوربى.

▪ العمل على تقارب المعايير والمواصــفات القياســية المســتخدمة فى المجالات الصـناعية والخدمات ووسائل النقل والطاقة وشبكات الاتصـالات اللاسلكية وحماية البيئة والمستهلك والصحة العامة والعمل.

المعروف أن حدود أوروبا تصل الآن إلى أوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا، ومع إعلان سياسة الجوار الأوروبية نجح أعضاء الاتحاد الجنوبيين في ضمّ دول البحر المتوسط إلى السياسة الجديدة.. وهكذا تشمل منطقة الجوار الجديدة مسـاحات شـاسـعة من الأقاليم الممتدة بين الغرب وحتى مولدافيا.. ولا يمكن للاتحاد الأوربى أن يعرض عضـــويته لهذه البلدان ولكنه يأمل في تأمين علاقات جوار مستقرة وودية من خلال تقديم حوافز قوية لتنفيذ الإصلاح.

وبدلاً من بناء «أوروبا الحصـن» المحمية من عدم الاستقرار السياسـى والاقتصـادى الخارجى تهدف هذه السياسة إلى إنشاء «حلقة من الأصدقاء» حول الاتحاد الأوربى تتكون من دول تشـــترك فى قيّم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.. ولكى يتمكن الاتحاد الأوربى من إقامة منطقة تتمتع بالرخاء «قدم لجيرانه الجدد فرصــة الدخول إلى سوقه الداخلى والتمتع بالحريات الأربع لعضويته وهى: حريات حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال فى مقابل تنفيذ إصـــلاحات مهمة على الأصـــعدة الســـياســـية والاقتصادية والمؤسسية.

وتحدد سياسة الجوار بوجه خاص ثلاثة عوامل رئيسية هى: القرب الجغرافى وتحقيق الرخاء ومحاربة الفقر. وهى عوامل تميز علاقات أوروبا مع جيرانها. والواقع أن القرب الجغرافى لجيران أوروبا نجده ينطوى على فرص ويثير تحديات. فالاعتماد المتبادل فى المنطقة يتطلب اتباع أساليب مشتركة لمواجهة التهديدات عبر الحدود. وفى الوقت نفسه يجب أن يعمل الاتحاد الأوربى مع شركائه على علاج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار وهى ضعف الديمقراطية ونقص الفرص الاقتصادية..

وفى كل الأحوال لا يخفى على لبيب أن أوروبا قد استشعرت بعض الخطر على مشاريعها التعاونية فى البحر المتوسط بإطلاق الولايات المتحدة إليه «منتدى المستقبل» التى تطرح نفسها بديلاً عن جميع أشكال التعاون السياسي والاقتصادى مع دول جنوب المتوسط وتكاد تترسم نفس الخطى (المنهجية والتنموية) ولكن بصورة أسرع وأشمل وهو ما جعل بروكسل تنظر بنصف عين (توجساً) لكل ما يتضمنه منتدى المستقبل من طروحات وأفكار...

ويبقى أن هناك جملة من التصورات التى تريد أوروبا أن تكرسها بحيث تكون (مظلة أخرى) إلى جانب (المظلة الأساسية) وهى عملية برشلونة..

وليس خافيا أن الفكرة الحاكمة لكل هذه المشاريع الجديدة هى أن أوروبا لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الأوربيين سنين عددا ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضا لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر «طوباوى» صعب التحقيق.

ولذلك كان التفكير فى (اتفاقيات الشراكة) التى وقعتها عدة دول مشاطئة للمتوسط جنوباً وبدأت تفئ بخيرها الاقتصادى -إلى حد ما- على شعوب الحوض خصوصاً فى الشمال. فى الواقع أن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة –تدرك جيداً أن حجمها لا يزال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على «قمة العالم».. فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل «الثنائية القطبية» لن يتكرر!. ولذلك - بعد جملة مصادمات مع أحفاد العم سام يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشغل نفسها (أكثر وأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السنيين صرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظروها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» الذى يمتد إلى بلدان المغرب العربى، بالإضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه أسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء).. باعتبار أن فلسفة «طوق الأصدقاء» تنطلق -على أية حال- من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل امتداداً للسوق الداخلية الأوروبية على الرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد.

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بين المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوربى) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من القيادات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدولة المشاطئة جنوباً للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوربية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية.. إلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» فإن أوروبا تستعد أيضا لإطلاق ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنين بحيث تتأكد «كينونته» عبر الأجيال المتوسطة المتعاقبة.

ليس من شك فى أن إعلان برشلونة لم يكن أكثر من «وعود» مائية سرعان ما تبخرت أمام سخونة الأحداث والتوترات التى تشهدها منطقة حوض البحر المتوسط.. فإلى جانب ضآلة المخصصات المالية الممنوحة لدول الحوض، فإن تحديات الشراكة ثقيلة ومنها الخسارة الناتجة عن تحرير التجارة، فزيادة الاستيراد من دول الاتحاد الأوربى على حساب الاستيراد من دول أخرى أدى إلى تدنى فى الأسعار ومزيد من الانخفاض من العائدات الجمركية.. كما أن منافسة المنتجات الأوروبية للمنتجات العربية تشكل تهديداً للشركات المحلية التى لا تستطيع الوقوف فى وجه قوة المنافسة الأوروبية، وهو ما أدى كنتيجة طبيعية لذلك –إلى انخفاض الإنتاج المحلى..

وفى هذا الإطار يمكن أن نرصد توقف عدد من الصناعات لعدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية حيث أن له ميزاتها ومواصفاتها (نتيجة المنافسة غير المتكافئة) تقودها إلى إحداث عجز بسبب التحول الجزئى عن استهلاك المنتجات المحلية وإفلاسات تؤدى بدورها إلى تفاقم البطالة..

..وكان طبيعياً أن يشعر المتوسطيون فى الجنوب -أمام التدفقات المالية الغزيرة باتجاه دول شرق ووسط أوروبا– بالهوان خصوصاً أن ما يصلهم من أوروبا شحيح ولاشك أن هذا التعامل المنقوص مع شركاء الجنوب بسبب ردود الفعل وعدم رضا إلى حد أن أحد وزراء الجنوب المتوسطى أكد أن أوروبا إذا لم تساعد بلده كما تعهدت (سلفاً) واستمرت فى توسيع دائرتها على حساب اقتصادياتها فإنهم سيتوجهون بشكل نهائى نحو أمريكا!.

اللافت للنظر أن سياسة الجوار التى بدا أنها كانت محاولة لتبييض وجه برشلونة، لم تسلم هى الأخرى من قصور وتشوهات عديدة منها أن الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوربى لم تتفاوض بعد على تمويل مشاريع سياسة الجوار الأوروبية وأعربت عن قلقها من أن تمتص هذه المشاريع أموال عملية برشلونة أو أنها ستحل محلها (وهذا أسوأ من نظرها).. لذلك طرحت جملة من الأسئلة الصعبة هى:- كيف ستوزع الأموال بين الجيران الجدد فى الشرق، وحوض البحر المتوسط؟ وكم سيحول من أموال (ميدا) إلى خطط عمل الجوار الأوروبية، وهل ستكون هناك حاجة إلى أموال إضافية وإذا كان الأمر كذلك فما هى كمية هذه الأموال)؟

..ثمة مأخذ آخر على سياسة الجوار يتعلق بالحوافز غير النقدية التى توفرها كإعطاء فرصة الدخول إلى سوق أوروبا الداخلية، وهو ما قد يثير اعتراض «اللوبى» الزراعى الأوربى الذى سيضع -بالضرورة- العراقيل أمام توجه نحو تعديل السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد (بإلغاء التعريفات الجمركية) لتسمح بالدخول إلى السوق..

قمة ٥ +٥:

المؤكد أن تعثر عملية السلام فى الشرق الأوسط قد ألقى بظله الكثيف على التعاون الأورومتوسطى بحيث وجدنا أنفسنا مع «وهم السلام» أو «السلام الضائع» أمام (وهم آخر) هو عملية برشلونة التى أصابها الهزال، وضعفت قدرتها على تنفيذ أجندتها الخاصة بمبادراتها الإقليمية..

..والثابت أن أوروبا قد لجأت إلى إقامة تعاون جزئى آخر مع مجموعة تعرف باسم (٥+ ٥) بهدف تحريك ولو جزء يسير من المياه الراكدة..

وبدلاً من أن تمارس ضغوطها على إسرائيل لكى تنفذ على -الأقل تعهداتها- مع الجانب الفلسطينى، رأت -من قبيل الاستسهال- أن تدير عجلة الحوار مع خمس دول فى الجنوب الغربى للمتوسط هى: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا.. وبدافع من هذه الرغبة انعقدت بالفعل (قمة ٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ حضرها قادة خمس دول فى الشمال هى: فرنسا وأسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال لتتويج مع نظرائهم الجنوبيين جملة من المقاربات الأمنية والاقتصادية والسياسية التى كانت بدأتها قبل أكثر من ستة عشر عاماً عبر دوائر حوار وحلقات بحث، واجتماعات وزارية حتى وصلت إلى اللحظة التى أصبح فيها لقاء القمة ضرورياً لكى توضع بذلك (اللبنة الأولى) فى صرح عمل جماعى (أورو مغاربى) يستهدف تحويل الجزء الغربى من البحر المتوسط إلى بحيرة سلام ونماء ورخاء.

ومما أضاف إلى هذه القمة ثقلاً استراتيجياً أنها انعقدت بعد جملة من المتغيرات كادت تعصف بالعالم عصفاً، مثل أحداث ١١ سبتمبر التى فتحت شهية الولايات المتحدة- القطب الأوحد فى العالم- نحو الانتقام، باعتبارها دولة جريحة أصابها الإرهاب فى مقتل.. ومنها أيضاً أن خريطة الفضاء الأورومتوسطى قد تغيرت كثيراً من خلال موجات التوسيع الخاصة بالاتحاد الأوربى والذى أصبح ٢٥ دولة فى العالم ٢٠٠٣، وهو ما يفرض جملة من التحديات التى تحدثت عنها القمة بإسهاب شديد، ونوهت إلى أن التحولات التى شهدتها العلاقات الدولية والتوازنات العالمية تطرح بقوة شمولية المقاربة الأورو مغاربية وعدم اقتصارها على البعدين الاقتصادى والأمنى لتتسع وتتمدد فتشمل أبعاداً أخرى ثقافية واجتماعية وعملية وتكنولوجية.

بمعنى آخر استهدفت قمة ٥+ ٥ الحالية «أنسنة» مشروعها التضامنى (أو التعاونى) بحيث تكون قضايا الإنسان وحاجاته وطموحاته تحتل المرتبة الأولى على أجندتها اليوم وغداً.

ويعترف قادة الدول الخمس الواقعة في جنوب المتوسط وهي: تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا بأن المقاربات الأورومتوسطية قد فتحت آفاقاً عريضة على صعيد الإندماج فى الفضاء الأوربى (بالنسبة لدولهم) لكنها- فى الوقت نفسه- فرضت حزمة من التحديات فى مجال الإصلاح الاقتصادى، وتأهيل الموارد البشرية، وعلى صعيد الحوار الثقافى والحضارى وترسيخ دعائم التنمية المتضامنة بين ضفتى المتوسط (شمالاً وجنوباً) وليس من شك في أن جزءاً أو قطاعاً من هذه التحديات المصيرية قد جوبه بالإصرار والعزيمة على الاستمرار فى التقارب، وقد آتى بالفعل أكله، إلا أن أهم ثمرات هذا الجهد الدؤوب هو تولد اقتناع لدى قادة دول الضفتين مؤداه أن «سياسة المشاركة» أو «الشراكة» لم تعد تكفي، وإنما يتعين البحث عن سياسة أو بالأحرى استراتيجية جديدة تستوعب المشاركة وتضيف إليها.. ولعل هذا ما كان يعينه رومانو برودى عندما قال إن هناك أفكاراً جديرة بالتأمل من أجل تفعيل حوار الضفتين، إذ إن سياسة المشاركة أصبحت أضيق من الطموح الأورومغاربى، منها فكرة «سياسة الجوار» باعتبارها تحتل منزلة بين المنزلين، بمعنى أنها أكبر وأرحب من سياسة المشاركة التى تشعر فيها كل دولة بأنها مجرد شريك وكفى! لكنها أصغر من مرحلة البلد العضو الكامل.

بكلمة أخرى: إن إعلان روما الذى أسس لهذا الحوار فى ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ يسمح بحدوث تطورات جديدة فى الإطار والمضمون معاً خاصة أنه قد نص- منذ البداية- على أن الهدف هو رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول العشر وتبادل وجهات النظر والرؤى حول المسائل ذات الاهتمام المشترك للمساهمة فى إيجاد حلول للقضايا السياسية والأمنية، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من توسيع هذا الاتفاق ليشمل قضايا أخرى اجتماعية وثقافية ويتم رفده دورياً بلقاءات وزارية وصولاً إلى لقاء القمة (وهو ما حدث بالفعل فى تونس). أى أن إعلان روما لم يغفل هذا الطموح، وإنما عمل له ألف حساب منذ البداية خصوصاً أنه ركز على الطابع الشمولى اقتصادياً وتبني جملة من البرامج التى تستهدف تشجيع النمو الاقتصادى لتطوير العلاقات بين دول الضفتين فى مجالات ذات أولوية متقدمة مثل التبادل التجارى، والموارد البشرية والطبيعية.

كما شمل التصور المبدئى (لإعلان روما) أيضاً عدة مشاريع على المستويين الاجتماعى والثقافى تتعلق بقضايا الهجرة والتربية والتأهيل والاتصال وحماية التراث، وقد تبنى وزراء دول الضفتين بعض هذه المشاريع التى ترمى إلى ترسيخ قيم التفاهم بين شعوب المنطقة وإثراء الحوار الثقافى والعلمى والفنى.

وللإنصاف يجب أن نذكر أن ما لم يستوعبه إعلان روما، أتى عليه إعلان الجزائر الذى جاء بعد حوارات ونقاشات طويلة فى أكتوبر عام ١٩٩١، أى بعد إعلان روما بعام كامل، فركز على بناء علاقات حسن الجوار فى إطار التسامح والتفاهم المتبادل، وجددت الدول الأعضاء عزمها على تقليص الفوارق وتنمية حوار بين مختلف الثقافات واحترام حقوق الإنسان.

وبعد توقف دام أكثر من عشر سنوات عاد إعلان برشلونة الصادر فى عام ٢٠٠١ ليضطلع بمسئولية حوار ٥+ ٥ وتمويل أنشطته وضخ الدم- مجدداً- فى عروقه ليكون قابلاً للحياة.. وهو ما ظهر جلياً فى إعلان طرابلس الذى شدد على الطابع الاستراتيجى للحوار بين دول أوربا ودول المغرب العربى فى ضوء قضايا السلام والأمن والاستقرار والتنمية حيث تم وضع أسس جديدة للتعاون المتوازن لطرح حلول لظواهر مثل الهجرة غير الشرعية (التى تعتبرها أوربا خطراً داهماً يهدد حاضرها ومستقبلها معاً).. ثم خلف مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطة وحوار الحضارات..

وضمن مسيرة التعاون الأوورومغاربى يقف إعلان سانت مكسيم (الذى صدر فى شهر فبراير ٢٠٠٣) شامخاً؛ لأنه كرس أهمية هذا النوع من التقارب في مجالات السياسة والاقتصاد ولم يتردد فى إعطاء أولوية لطرح مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية القائمة على الشعور بالانتماء لمنطقة بعينها.. ومن جانبها طالبت دول الجنوب بالحد من الفوارق الاقتصادية بين صفتى المتوسط ووجوب أن يتأسس التعاون الأورومغاربى على مبدأ الشراكة والتنمية المستديمة خلافاً للمفهوم القديم للتعاون الذى يرتكز على المساعدات المالية التى يمنحها الجانب الأوربى لبلدان الجنوب، ولذلك اقترحت على الجانب الأوروبى عدة خطوات مثل دعم التعاون الإقليمى وخاصة تعاون جنوب- جنوب، ورفع مستوى الاستثمارات الأوروبية فى المنطقة خاصة فى بعض القطاعات الجديدة والواعدة، والرقى بمستوى التبادل التجارى بين الشمال والجنوب، ثم مراجعة بعض الإجراءات المعمول بها فى اختيار وتمويل المشاريع؛ لتمكين الدول المشاركة من الاستفادة من برنامج (ميدا) على أفضل وجه.

وعلى صعيد المطالبة «بأنسنة» المشاركة الأورو مغاربية يبرز «مشروع المرصد الأوربى المتوسطى للتأهيل المهنى» ومبادرة ندوة فالنسيا الذى طالبت فيها تونس بإنشاء مقر له فى عاصمتها..

كما ناقشت قضية إثراء الحوار والتعاون الثقافى والفني بين دول ضفتى الحوض الغربى للمتوسط.. وكان طبيعياً أن تحتل مسألة التبادل البشرى والهجرة فى منطقة المتوسط حيزاً كبيراً فى السنوات المقبلة عبر الاتفاق على أسس تعاون شامل ومتكامل بين جميع البلدان.

أما أبرز الملفات التى خصص لها قادة قمة ٥+ ٥ وقتاً طويلاً فى النقاش والحوار فهو الملف الأمنى والسياسى من أجل تطوير التنسيق لمكافحة الإرهاب، وتوخى مقاربة شاملة تأخذ فى عين الاعتبار كافة أبعاد هذه المسألة ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة مثل الفقر والتهميش دون الاقتصار على الأبعاد الأمنية فحسب.

ولأن دول جنوب غربى المتوسط تتطلع إلى اللحظة التى يتحقق فيها حلم إقامة منطقة للتبادل الحر للدول الأورومتوسطية فى عام ٢٠١٠، فلقد اعتبرت أن قمة ٥+ ٥ خطوة على الطريق ولو فى الجزء الغربى من جنوب المتوسط؛ لذلك أعدت أجندة خاصة بالتعاون مع كل بلد على حدة فى إطار تجميع ٥+ ٥ انطلاقاً من اقتناعها بأن نجاح هذا الشكل من التعاون الأوروومغاربى يمكن أن يدعم التعاون الأشمل على صعيد فضاء المشاركة الأورومتوسطية، خصوصاً إذا توافرت الإرادة السياسية التى ترمى إلى السير خطوة إلى أعلى فى طريق «سياسة الجوار» وعدم الاكتفاء بحدود ومعايير سياسة الشراكة التى أكدت المتغيرات الدولية والعالمية أنها لم تعد صالحة لتحقيق طموحات شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

ماراثون أمريكى - أوربى:

فى سباق ماراثونى محموم تتنازع الدول المغاربية الخمس (تونس، والجزائر، والمغرب، وليبيا، وموريتانيا) استراتيجيتان.. الأولى قديمة نسبياً وهى الاستراتيجية الأوروبية التى تتعامل مع هذه المنطقة من منطلقين: الأول توسيع نفوذ أوروبا الاقتصادى والسياسى؛ لتعزيز قدراتها التنافسية مع بقية التكتلات الإقليمية (تبلغ مبادلاتها التجارية مع الدول المغاربية حوالى ٧٠% تصديراً واستيراداً) والثانى وضع حد لمعدلات الهجرة المغاربية المتصاعدة تجاه أوربا خصوصاً بعد ما تحولت بالفعل إلى صداع ينخر فى رأس القارة العجوز، ويسبب لها ارتباكات اقتصادية وأمنية شتى.

الاستراتيجية الثانية: هى الاستراتيجية الأمريكية التى بدأت تتشكل ملامحها منذ أواخر التسعينيات- وتحديداً فى يونيو ١٩٩٨- عبر مشروع شراكة أمريكية- مغاربية يحمل اسم ستيوارت إيزنستات (وكيل وزارة التجارة غى عهد كلينتون) ويهدف إلى خلق قضايا لحوار بين أمريكا من ناحية والدول المغاربية من ناحية أخرى حول السياسة الاقتصادية، وتحقيق الاندماج المغاربى، وإرساء تعاون اقتصادى يقوم على التبادل الحر، وإسناد دور أساسى للقطاع الخاص مع إجراء الإصلاحات الضرورية للنهوض بهذا القطاع.. وقد تم- لاحقاً- إبرام اتفاق للتجارة والاستثمار مع الجزائر فى يوليو ٢٠٠١ ومع تونس فى عام ٢٠٠٢.

ثم توالت المقاربات الأمريكية على الدول المغاربية إلى حد أزعج بالفعل الدول الأوروبية، وخصوصاً فرنسا التى اعتبرت أن أى خطوة أمريكية تجاه هذه المنطقة (التى ظلت لفترات طويلة أشبه بالفضاء الحيوى لها) هى انتقاص من العلاقة المتميزة التى تربطها بالدول المغاربية، ولعل هذا ما كان يعنيه مسؤول فرنسى كبير، عندما تحدث فى «الرباط» ذات مرة عن أن الشراكة المغربية مع الولايات المتحدة تتناقض مع الشراكة المغربية الأوروبية.

أياً كان الأمر، فالمحقق أن الاهتمام الأمريكى المفاجئ نسبياً بالدول المغاربية يعنى- بشكل ما- أن واشنطن لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكى لمناطق النفوذ، والذى بمقتضاه تعتبر منطقة المغرب العربى منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصها بمكان بارز فى صدر أولوياتها خصوصاً فى أعقاب وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، فكثفت أشكال التعاون معها، فإلى جانب المناورات المشتركة التى تجربها القوات الأمريكية دورياً مع جيوش كل من تونس، والمغرب وموريتانيا عرضت واشنطن على (الجزائر وتونس وموريتانيا) حضور قمة حلف الناتو في أنقرة، ومنحها صفة الشريك المرشح للانضمام، وتكتسب هذه الخطوة أهمية خاصة إذا علمنا أن هناك حواراً يدور بين هذه الدول وحلف الناتو، منذ أكثر من خمس سنوات على تنويع وتكثيف علاقات التعاون المتبادلة.

وربما لهذا السبب بدأت أوربا تنظر بنصف عين- حذراً وتوجساً- إلى التقارب الأمريكي- المغاربى الذى أخذ صيغاً براجماتية غير مسبوقة، تمثلت فى التفكير فى إقامة قواعد عسكرية فى كل من المغرب وتونس والجزائر، تكون «أداتها» للتدخل السريع في القارة السوداء فى إطار الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالحرب الاستباقية ومحاربة الإرهاب.

ولقد ارتعدت فرائص أوروبا بالفعل وهي ترى النفوذ الأمريكى يزحف (ويتغلغل) في المنطقة المغاربية تحت ستار التنسيق من أجل تجفيف مصادر التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها تنظيم القاعدة الذى تصفه أمريكا بأنه يمثل تهديداً لها، ولأصدقائها فى العالم.

وليس من شك فى أن حملة الزيارات الخاطفة التى قام بها مسئولون أمريكيون إلى الدول المغاربية الخمس في عام ٢٠٠٣ (وليام بيرنز مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومارك جروسمان مساعد وزير الخارجية للشئون السياسية، وكولن باول وزير الخارجية) هى التى رشحت منطقة المغرب العربى لكى تكون بؤرة تجاذب أو استقطاب استراتيجى بين أمريكا وأوربا، وهو ما أوغر صدور الأوربيين وجعلتهم يشعرون بأن مناطق نفوذهم التقليدية تسحب من تحت أقدامهم وهم نيام. خصوصاً أن الشراكة الأمريكية لم تقف عند حدود الجانب الاقتصادى، وإنما امتدت لتشمل أشكالاً عدة من التعاون الأمنى والعسكرى.

وفطن الأوربيون فى الوقت ذاته إلى بعض التسهيلات التى يتضمنها مشروع الشراكة الأمريكية المعروف باسم «ستيوارت إيزنستات» والذى يفصل الاقتصادي عن السياسي، ولا يعتبر الإصلاح السياسى والديمقراطى شرطاً من شروط الشراكة، عكس الشراكة مع أوربا التى تتمسك بضرورة إحداث إصلاحات ديمقراطية، ولذلك ارتفعت أصوات داخل الاتحاد الأوربى تنادى بتقديم إغراءات للدول المغاربية، والتخفيف من قيود الشراكة معها، وإعطاء الأولوية للعوامل الاقتصادية والثقافية، قبل أن تصبح منطقة المغرب العربى مستعمرة أمريكية!

وكان طبيعياً- وسط موجات الاستقطاب الأمريكى المتلاحقة للدول المغاربية- أن تعيد أوربا النظر- ملياً- فى علاقتها بالمغرب العربى لتضخ فى شرايينها دماء جديدة، خصوصاً بعدما تبين أن عملية التعاون الأورومتوسطى المعروفة بعملية برشلونة قد أصابها الفتور بسبب عدة عوامل منها عدم التوصل إلى حلول بشأن عملية السلام والصراع الفلسطيني- الإسرائيلى، واقتناع أطراف عربية في جنوب المتوسط بأن توسيع الاتحاد الأوربي وانفتاحه على أوربا الشرقية قد أثر سلباً على مسار الشراكة الأورومتوسطية، وشعور دول جنوب المتوسط بأنها مهمشة على صعيد وضع البرامج التعاونية التى تستأثر برسمها دول شمال المتوسط (الاتحاد الأوربى) فضلاً عن عجز المساعدات المالية عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى المرتقب ومحدودية تأثير (برنامج ميدا) الخاص بتمويل بعض المشاريع فى حوض المتوسط.

ولذلك لجأت أوروبا- وتحديداً الدول الخمس: دول فيها وهى فرنسا، وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ومالطا- إلى إعادة إطلاق مبادرة الحوض الغربى للبحر المتوسط والتى تضم معها الدول المغاربية الخمس (تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا) وهى مبادرة شراكة كانت انطلقت شرارتها الأولى فى عام ١٩٩٠ ثم خبا ضوؤها طوال أكثر من عقد من الزمان، وعادت مجدداً بسبب الرغبة في منع النفوذ الأمريكى من الانفراد بمنطقة المغرب العربى وانعقدت بالفعل قمة تعرف باسم (٥+ ٥) فى تونس فى ديسمبر ٢٠٠٣ لتدفع باتجاه تجديد التقارب الأورو مغاربى الذى لا يلغى – كما يقال- التعاون الأورومتوسطى وإنما يكرسه بين دول المغرب العربى وأوربا الجنوبية.

وفى إطار الماراثون الأمريكي- الأوربى حول هذه المنطقة تحديداً، لم تشأ الإدارة الأمريكية أن تترك دول أوربا الجنوبية تهنأ بهذه القمة، فأرسلت على عجل وزير خارجيتها كولن باول ليلتقي- قبل التئام القمة بيوم واحد- بقادة الدول المغاربية ويجدد معها أواصر شراكة أمريكية تربطها مباشرة بدبلوماسية واشنطن فى المنطقة العربية والشرق الأوسط على وجه الخصوص، وتجلى ذلك فى القرار الخاص بإنشاء مكتب إقليمى لتنفيذ الخطة الأمريكية الخاصة بإقامة شراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط يكون مقره داخل السفارة الأمريكية فى تونس.

كما أسرفت واشنطن فى مدح تونس التى اعتبرتها أكثر الدول العربية علمانية وصوت الاعتدال والتجانس الإقليمى، على حد قول ريتشارد باوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية.

والثابت أيضاً أن تونس قد بذلت جهداً كبيراً لتوفير المناخ الذى جعل ليبيا تدرك أن الوقت قد حان لتغيير سياستها.. وكان ذلك المدخل إلى اعتراف ليبيا بامتلاكها لأسلحة دمار شامل وتسليمها إياها لاحقاً إلى واشنطن، ومن ثم تحسن العلاقات الليبية- الأمريكية.

وتذكر أوساط سياسية فى أمريكا أن التعاون الأمنى والاستخباراتى بين تونس والجزائر والمغرب من ناحية، والولايات المتحدة من ناحية أخرى قد شهد تقدماً ملحوظاً بعيد سقوط بغداد، فانتشر ضباط أمن من الدول الثلاث- بالفعل- فى العراق وتحديداً على الحدود السورية وفي المناطق المحيطة بالفلوجة والرمادى لمساعدة قوات التحالف في معرفة المتطوعين العرب الذين انضموا إلى المقاومة العراقية، وكذلك في التخلص من شبكات التهريب التى ساعدتهم فى التسرب عبر الحدود إلى داخل العراق.

وقد بدا المشهد واضحاً بعيد زيارة كولن باول لدول المغرب العربى، فالسباق المحموم بين أمريكا وأوربا على استقطاب هذه المنطقة لن يعد سراً رغم أن أحداً لم يعترف به، فها هو الرئيس الفرنسى جاك شيراك ينفى أى منافسة مع الولايات المتحدة فى المنطقة.. وذكر- تعليقاً على زيارة باول السريعة للمغرب العربى- أن لديه نظرة متكاملة للعلاقات بين أوربا ودول المغرب، وقال إن مساهمتنا تهدف إلى تذليل العقبات وتطوير التعاون المغاربي، وأضاف أن هذا «هو هاجسنا، وإذا ساهم الأمريكيون واهتموا بالمنطقة فهذا جيد. ويصب فى اتجاه تطوير أوضاع المغرب... وهذا هو هدفنا» وشدد شيراك على أنه «لا منافسة مع الولايات المتحدة، وإنما تكامل يبرر اهتمام الأمريكيين وسعيهم إلى تطوير المغرب العربى».

أياً كانت الرائحة التى يشتمها المرء من تعليق الرئيس الفرنسى جاك شيراك إلا أن العين لا تخطئ المنافسة الحامية بين الأمريكيين والأوروبيين وتعكسها التحركات الدبلوماسية، خصوصاً فى هذه المنطقة التى يبدو أن واشنطن تراهن عليها فى إطار مشروعها الخاص بالشرق الأوسط الكبير والذى يمتد ليحتضن بذراعيه كامل الامتداد الجغرافى للوطن العربى.

الصحيح أن أوروبا لا تملك سوى الاستمرار فى تقوية جسور التواصل والشراكة مع الدول المغاربية، ولذلك جاءت فكرة (٥+ ٥) وكأنها طوق النجاة لينتشلها من المأزق الذى وجدت نفسها فيه فاعتبرتها فضاء وظيفياً للفعل المشترك مع أوربا الجنوبية، لا يهدف إلى مزاحمة الهياكل الموجودة سواء كانت أفقية أو رأسية بقدر ما ينشد دفعها إلى العمل ويهيئ لها الظروف الإقليمية المناسبة. ولذلك ركزت على عدة رهانات تشكل فى مجموعها عناصر قوة أو دفع للتعاون الأورومتوسطى، وهى الرهان البشرى الذى يكتسب أهمية من الطموح إلى حل مشكلة الهجرة من الجنوب إلى الشمال حلاً جذرياً بطرح بدائل منها تنمية الجنوب.. بتدعيم الاستثمار الأجنبي والحد من الآثار السلبية للعولمة وتكريس الاندماج الاقتصادى على الضفة الجنوبية.. وهذان الرهانان البشرى والتنموى يقودان حتماً إلى الرهان الأمنى بالتعاون من أجل استئصال جذور الإرهاب وتخفيف مصادر وتمويله.

أما الرهان الآخر فيتعلق بحوار الحضارات لا تصادمها، ولا شك أن منطقة حوض البحر المتوسط بما تملكه من قواسم مشتركة ثقافية ودينية واجتماعية توفر الأرضية الصالحة لإقامة مثل هذا الحوار.

وفى مقابل الطرح الأمريكى الخاص بمنح الدول المغاربية صفة «الشريك المرشح» لعضوية حلف الناتو، طرحت المفوضية الأوروبية فكرة سياسة الجوار التى تتأسس انطلاقاً من اعتبار دول جنوب المتوسط (أكثر من شريك وأقل من عضو) فى الاتحاد الأوروبى، وهى الفكرة التى أغبطت الكثير من الدول المغاربية لأنها تحقق لهم مكتسبات كثيرة على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

وتحدث رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية عن أربع مزايا، تتمثل فى اقتحام السوق الداخلية الأوروبية (٤٥٣ مليون مستهلك) والتى يساوى فيها الدخل الفردى أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية للمتوسط، والاستفادة من العلاقات التجارية التفاضلية التى ستقرها أوربا لصالح الدول المعنية إلى جانب المساهمة فى كل الشبكات الأوروبية والحصول على المساعدات المالية التى توفرها آليات التمويل الأوروبى كما يتعين على الدول التى ستتبنى هذه الصيغة الجديدة للشراكة صيغة «سياسة الجوار» احترام مبدأ حرية تنقل المواد والأفراد، والخدمات، ورءوس الأموال. وستتمكن من التمتع بكل الامتيازات التى يوفرها الاتحاد الأوربى (ما عدا الانتماء إلى مؤسسات: الاتحاد البرلمان الأوروبى والمفوضية الأوروبية).

ويذهب أولئك إلى القول بأن مشروع «الشرق الأوسط الكبير» يهدف إلى تقويض النظام الإقليمى العربى وتقسيم الوطن العربي إلى مناطق (فى الخليج والشرق الأوسط الصغير، والمغرب العربي) ومن ثم فإن ما تقدمه واشنطن ليس إلا شكلاً آخر من الاستعمار الجديد الذى أفرزته المتغيرات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة.. ولذلك فإن اهتمام واشنطن بمنطقة المغرب العربى بهذه الدرجة الماراثونية مع أوروبا يجذب المنطقة مجدداً إلى بؤرة صراع حامى الوطيس تحت سماء تمطر مبادرات خمس هى: اتفاقية الاتحاد المغاربى، وبرشلونة الأوروموتوسطية، و٥+ ٥ الأورو مغاربية، ومسار أغادير، وأخيراً المبادرة الأمريكية التى أعلن عنها الرئيس بوش، والرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر فى الشرق الأوسط، والتى يمكن اعتبارها مغاربياً امتداداً لمشروع ستيوارت ايزتستات.

« وأخيراً فإن أهم ما يلفت الانتباه في «آلية منتدى المستقبل» أنها تسعى إلى إلغاء آلية برشلونة الأوروموتوسطية.. فالثابت أن هذا المنتدى الذى جاء في إطار مبادرة أمريكية- مغاربية أثار انعقاده (بالصورة التي ظهرت بها على الأقل) نقطة محورية تتعلق بالمنافسة الأوروبية الأمريكية حول منطقة المغرب العربى تحديداً.. صحيح أن المنتدى يناقش قضايا خاصة بالشرق الأوسط الكبير الذى يبدأ (بحسب الرؤية الأمريكية) من إسلام أباد فى باكستان وينتهى فى الرباط بالمغرب، إلا أن اختيار المغرب الأقصى ليكون أول مكان تنطلق منه شرارة هذا المنتدى (البحرين استضافته في العام التالي) لا يخلو من دلالة خصوصاً أن «السباق» بين أوروبا وأمريكا نحو هذه المنطقة من شمال أفريقيا قد حمي وطيسه وتحديداً عند انعقاد قمة ٥+ ٥ الأورو مغاربية في ديسمبر ٢٠٠٣ في تونس والتي استبقها كولين باول وزير الخارجية الأمريكى بزيارة سريعة التقي فيها بقادة الدول المغاربية الخمس وتحدث عن إطلاق مبادرة «شراكة أمريكية- مغاربية».

وعندما أبدى مسـؤول أوروبى انزعاجه من هذا التقارب الأمريكى-المغاربى علق وزير مغربى محتجاً وقال أن الشـراكة مع أوروبا لا تعنى الحجر على المغرب!

ولقد أحنق أوروبا أن تشعر بالتهميش فى منطقة تراها دائماً الأقرب إليها فضلاً عن إدراكها بأن واشنطن تسعى إلى سحب البساط من تحت قدميها وضرب مشروعها (مشروع برشلونة الذى انطلق فى عام ١٩٩٥) فى مقتل، لأن جانباً كبيراً من الأفكار التى تتحدث عنها أمريكا بشأن الإصلاح السياسى أو الاقتصادى كان ضمن مسار برشلونة الذى يشتمل على اتفاقات والتزامات بإصلاحات دستورية وسياسية وقانونية ضمن جدول زمنى محدد يهدف إلى تحقيق تقارب منظومات (الاقتصاد والقضاء والإعلام) بين الدول الأعضاء فى الشراكة الأورو متوسطية.

وكان معنى ذلك- وهذا ما استشعرته أوروبا على كل حال- أن الرؤية الأمريكية للإصـلاح تلغى تماماً الرؤية الأوروبية، أو على الأقل تزحزحها كثيراً لكى تقف فى مكانها!

..صحيح إن الرؤية العربية تميل إلى الأفكار الأوروبية لأنها تقف-من ناحية- فى وجه الاندفاع الأمريكى المحموم بشأن الإصـلاح فى المنطقة وتعتمد -من ناحية أخرى- أسلوب المرونة والتدرج وهو الأسلوب الذى يرتاح إليه العرب فضلاً عن أنها تراعى خصوصية كل دولة وتوازناتها السياسية.. بالإجمال نستطيع أن نقول أن هذه المواجهة الشرسة بين أمريكا وأوروبا طوال أعمال «منتدى المستقبل» كان صعباً أن تظل تحت السيطرة خصوصاً عندما اضطرت فرنسا أن تعلن بوضوح رفضها لفكرة إنشاء آلية تنفيذية للمنتدى.

وليس خافياً أن الرفض الفرنسى ينطلق من الحرص على إبقاء آلية عملية برشلونة خصوصاً بعد ما أصبح واضحاً على السواء أن «آلية المنتدى» الأمريكية تُجب بالضرورة آلية برشلونة الأوربية»...

ويبقى أن نذكر أن بين قعقعة السيوف الأمريكية- الأوروبية كان الصوت العربى هو الأكثر خفوقاً فى منتدى المستقبل.

الأورومتوسيطة من مرسيليا إلى برشلونة:

ثمة من يعتقد بأن عملية التعاون الأورومتوسطى قد لفظت أنفاسها فى اجتماعات برشلونة التى انعقدت بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على انطلاقتها الأولى...

..وقد يرى البعض أن هذا الاعتقاد لا يخلو من شطط وتجنى على الحقائق لأن عملية برشلونة رغم كافة العقبات والمثبطات لا تزال قائمة وتتوالى اجتماعاتها سواء على مستوى وزارى أو فنى (تقنى) أو رئاسى، وأجندتها متخمة بالقضايا.. فضلاً عن أن هناك إنجازات بالفعل تحققت ليس أقلها بالطبع برنامج ميدا بمراحله المختلفة... وكذلك الدعم المالى الذى يقدمه الاتحاد الأوروبى -بشكل أو بآخر- للسلطة الفلسطينية...

... ولكى نقترب بأحكامنا –على هذه العملية- من مواقع الموضـــوعية العلمية، ســـيكون من الأجدى أن نتوقف أمام لحظتين مهمتين فى مســـيرة التعاون الأورومتوسطى الأولى فى عام (٢٠٠٠) حيث انعقد مؤتمر مرسيليا بمناسبة مرور خمس سنوات على عملية برشلونة – وظهرت فيه بوضوح الإختلافات فى الرؤى بين الجانبين العربى والأوروبى وتحدثت فيه أوروبا – لأول مرة عن الفصل بين عملية التعاون الأورومتوسطى- وبين عملية السلام فى الشرق الأوسط.. وهو ما اعتبره الطرف العربى خروجاً على مضامين إعلان برشـــلونة الذى يؤكد الصـــلة الوثيقة بين العمليتين (عملية برشـــلونة، وعملية السلام) انطلاقاً من أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن حوض البحر المتوسط وأوروبا.

.. أما اللحظة الثانية فهى المؤتمر الذى شهدته برشلونة (مؤخراً) بمناسبة الاحتفال بمرور عشر سنوات على التعاون الأورومتوسطى، والذى تكشفت فيه حقائق يعتبرها البعض تفريغاً لعملية برشـــلونة من محتواها التضـــامنى لتصبح مجرد دائرة تناقش قضـايا أهل الشمال وتقدم كافة الضمانات لتوفر الأمن والاستقرار للدول المشاطئة للبحر شمالاً دون أن تأبه بالجنوبيين!

اللحظة الأولى: اجتماعات مرسيليا (٢٠٠٠):

كانت اجتماعات مرسـيليا فرصـة مواتية لكى يعلن وزراء خارجية الدول العربية الأعضـاء فى عملية برشلونة أن الموقف الأوروبى من عملية السلام هو موقف «جد متواضـــع» فأقصـــى ما توصـــل إليه الأوروبيون فى «قمة بياريتز» قبلاً التى عقدت فى جنوب شـرق فرنســا هو توجيه الإســرائيليين والفلسطينيين لوقف أعمال العنف.

ثم قبل ذلك وبعده، لم تأخذ أوروبا موقفاً حاسـماً مما يحدث فى الأراضـــى الفلســـطينية من مواجهات غير متكافئة بين قوات الجيش الإســرائيلى المدججة بالســـلاح، وبين الشـــباب والأطفال الفلســـطينيين الذين يدافعون عن حقوقهم بالحجارة! ولذلك طالب الوزراء العرب بضرورة أن يكون هناك موقف أوروبى أكثر قوة ووضوحاً من عملية السلام يتماشى مع روح برشلونة.. بمعنى آخر لقد نجح الوزراء العرب فى توظيف مناسبة عقد اجتماعات مرسيليا الأورومتوسطية ليعربوا فيها عن استيائهم من مجمل المواقف الأوروبية سواء من عملية السلام أو من أحداث العنف المتفاقمة فى الأرضـــى الفلسطينية، فتسـاءل السـيد عمرو موســى قائلاً: أين هو الموقف الأوروبى من أحداث الشرق الأوسط؟ وأضـاف: أن هناك علامات اســـتفهام حول الدور الأوروبى، ونحن –فى مصـــر والعالم العربى- لسنا سعداء بالموقف الأوروبى الراهن!

وبذكائه المعروف نجح وزير الخارجية المصـــرى فى أن يســـتغل غياب وزيرى خارجيتى سوريا ولبنان لدعم وجهة النظر العربية عندما قال: نحن نتفهم منطق هذا الغياب ونأمل أن تكون الرســـالة التى يودان إرســـالها إلى أوروبا قد وصلت بالفعل ومضمونها أنهما يحتجان على (عدم جدية) الدور الأوروبى من مجمل أحداث الشرق الأوسط لأننا أصبحنا فى وقت يصعب فيه التزام الحياد إزاء هذا العدوان، لأن هذا الحياد يســاوى بين المعتدى والضـحية وبين الشـعب المحتل، وقوة الاحتلال.

ولقد كانت اجتماعات مرسيليا –أيضاً- فرصة للرد على الأوروبيين بأن التخاذل جاء من جانبهم وليس من الجانب العربى.. فقمة شرم الشيخ كانت قد أفردت مساحة كبيرة للطرف الأوروبى عندما اشترطت الحضور الأوروبى ممثلاً فى خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى، وميجيل موراتيونوس الموفد الأوروبى الخاص لعملية السلام وقتئذ .. وهو ما يعني أن حجة أوروبا فى أنها لم تدع إلى الحضور أو إلى أن تلعب دوراً فى عملية السلام، هى حجة واهية لا أسانيد لها.

المعروف أن الأوروبيين يعلنون دائماً –وهو ما تكرر أيضاً فى اجتماعات مرسيليا- أنهم يودون أن يلعبوا دوراً أكبر فى الشرق الأوسط، لكن الدعوة لم تأتهم إلا من الجانب العربى، وها هم لا يزالون ينتظرون الدعوة من الإسرائيليين والفلسطينيين، ثم إنهم لا يمكن أن يحلوا محل الولايات المتحدة!

والحق أن أوروبا ليست على حق فيما تردده فى هذا الخصوص لأنها تعلم جيداً أن العرب والفلسطينيين يرحبون بدور أوروبى أكثر قوة ووضوحاً فى عملية السلام برمتها ولعل قمة شرم الشيخ التى أصر فيها الفلسطينيون على الحضور الأوروبى هو أكبر دليل على ذلك. اللافت للنظر أن الموقف الأوروبى الفعلى يتأرجح بين عدة مواقع، الموقع الأول هو «الموقف الباهت» الذى عبر عنه فى اجتماعات مرسيليا وزير خارجية ألمانيا عندما قال : إن أوروبا لا تتخذ موقفاً محايداً وإنما هى تدعم الحقوق المشروعة للطرفين!.

وهى عبارة غير دقيقة لأن دعم الطرفين المتنازعين حقاً، هو موقف محايد محض وهذا هو ما تفعله أوروبا بحسب قول الوزير الألمانى. وامتداداً لنفس الفكرة السابقة يصرح لامبرتو دينى وزير خارجية إيطاليا قائلاً: أن القيام بدور يتطلب موافقة الطرفين، ولم تأتنا الدعوة إلا من طرف واحد!.

الموقع الثانى هو ما روج له وزير خارجية فرنسا فى محاولته إثناء عزم الأطراف العربية المشاركة فى إعلان برشلونة عن عدم الحضور عندما شدد على أهمية بحث التعاون الأورومتوسطى بشكل مستقل عن تقلبات عملية السلام فى الشرق الوسط.. وأن عملية برشلونة لا تأتى فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التى دعت قمة القاهرة إلى مقاطعتها، وإنما هى أداة لخلق آليات للتنمية والسلم حول المتوسط الذى يعيش فيه العرب والأوروبيون .

وهذه المعانى ذاتها ألح عليها خافيير سولانا الممثل الأعلى للسياسة الأمنية والخارجية للاتحاد الأوروبى فى أكثر من مناسبة فها هو يكتب قبيل عقد اجتماعات مرسيليا بيومين معترفاً بوجود صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة تبين إلى أى حد يصعب الحديث عن التعاون الشامل عندما تسيل الدماء ولا يتحقق السلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه (على حد قوله).

ويضيف خافيير سولانا قائلاً: إنه ينادي بالعودة إلى طريق السلام ولكن ليس فى إطار مؤتمرات الأورومتوسطية، لأن هناك أطراً وأماكن أخرى يمكن أن تفعل ذلك.

ما يقوله خافيير سولانا يصب -كما سبق أن ذكرنا- فى نفس النهر الذى يصب فيه قول وزير الخارجية الفرنسى (هوبير فيدرين) وهو أن الأورومتوسطية ينبغى أن تكون شيئاً آخر مستقلاً عن عملية السلام.

وفى تقديرنا فإن هذا الأمر خطير للغاية لأنه يكشف أن السياسة الخارجية الأوروبية ليست موحدة فيما يتعلق بأحداث الشرق الأوسط. فمثلاً إعلان برشلونة الذى يعتبر نقطة الانطلاق الأولى للسياسة الأورومتوسطية كان قد أشار فى نصوصه إلي عملية مدريد (عام ١٩٩١) والى الارتباط الوثيق بين العمليتين (عملية برشلونة وعملية مدريد) بل أن دولة أوروبية كبرى فى الاتحاد الأوروبى هى أسبانيا تؤكد أن أمن الشرق الأوسط هو جزء من أمن البحر المتوسط وأوروبا، ونؤكد على لسان وزير دولتها للشئون الخارجية -السيد ميجيل نادال- أن تعميق روح برشلونة بما يعينه من روح تعاون فى مختلف المجالات يستلزم إزالة معوقات السلام فى منطقة الشرق الأوسط حتى يتسنى عقد الاتفاقات الثنائية (والمتعددة الأطراف) بين دول ضفتى البحر المتوسط.

ويعترف نفس المسؤول الأسباني بأن أوروبا لم تلعب بعد الدور الذى كان منتظراً منها وعليها أن تقوم بذلك لأن لها علاقات طيبة -بحسب قوله- مع جميع الأطراف، ولديها قدرات، ومصداقية لكى تدير حواراً لبناء السلام.

الخطير فى الأمر، وهو ما كشفته اجتماعات مرسيليا أيضاً هو أن قضايا حوض البحر المتوسط قد تراجعت على أجندة عدد من الدول الأوروبية، صحيح أن أسبانيا صاحبة متوسطية للاتحاد الأوروبى -لكن دولا أخرى- ترى أن اهتمامها فى المرحلة المقبلة سيكون منصرفاً إلى مناطق أخرى غير حوض البحر المتوسط.

لكن رغم ذلك يبقي اقتناع لدى دول مثل فرنسا وأسبانيا بأن منطقة المتوسط هى المنطقة المرهون بها تقدم ورقى دولها سواء فى الشمال أو الجنوب. وأن هذا البحر -الأبيض المتوسط- ينبغى أن يكون عامل صلة أكثر من كونه عامل فصل.. وربما لهذا السبب يرى نفر من قادة أوروبا أن عملية برشلونة هى عملية تأسست لكي تعيش طويلا.. صحيح أحداث العنف فى الشرق الأوسط تضع العراقيل أمامها، لكن السلام لابد أن يحل إن آجلا أو عاجلاً، ومن ثم لابد من مواصلة بناء روح برشلونة لأنها هى الأبقى.

روح برشلونة فى مأزق:

ويرى المراقبون أن اجتماعات مرسيليا الأخيرة جعلت أوروبا تفتح أعينها على «حقيقة مؤلمة» هى أن الشركاء فى جنوب المتوسط ليسوا سعداء بموقفهم المحايد والغريب من أحداث تصب الزيت على النار وتحرق كل ما تم إنجازه ليس فى طريق السلام فى الشرق الأوسط فحسب، بل أيضاً فى طريق التعاون الأورومتوسطى، مما جعلها تعيد حساباتها مع ذاتها وتؤكد مجدداً تمسكها بروح برشلونة وتعميق هذه الروح لكي تكون (صمام السلام) والأمن فى دول شمال وجنوب المتوسط بما فيها منطقة الشرق الأوسط، كما كشفت هذه الاجتماعات أن الطرف الإسرائيلى، وليس العرب أو الفلسطينيين هو الذى يرفض بقوة أن يكون لأوروبا دور فى عملية السلام، ولقد كان وزير خارجية إسرائيل صريحاً إلى حد الفجاجة عندما قال فى مرسيليا أن أوروبا لا مكان لها، وأن عملية السلام لا ترعاها سوى دولة واحدة هى أمريكا.

ولعل الأوربيين لم ينسوا بعد الفكرة التى طرحتها إسرائيل وأمريكا في أوائل عام ١٩٩٥، والخاصة بإنشاء بنك إقليمي للتنمية ناقشها مؤتمر عمان بالأردن، وكانت تهدف إلى خلع أوروبا من المنطقة والحيلولة دون استئثارها بتمويل السلام..

.. ويبدو فى رأى المراقبين أن هذا الحياد غير المبرر من جانب الأوروبيين إزاء أحداث العنف الدامية فى الأراضى الفلسطينية هو الذى جعل البيان الختامى لاجتماعات مرسيليا يتضمن التعبير عن قلق أوروبا من ارتفاع عدد القتلى المدنيين، والمطالبة بتوضيحات حول تطبيق ما تم الاتفاق عليه فى شرم الشيخ، ثم فى اجتماعات وزراء الخارجية الأوربيين، في بروكسل صدر بيان آخر يطالب إسرائيل بوقف العنف، وبرفع الحظر المالي المفروض على السلطة الفلسطينية، ثم سرعة تنفيذ الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة تحقيق دولية لكشف أسباب تفشى العنف.

حياد أوروبي غير مبرر:

لكن للإنصاف، يجب أن نعترف بأن موقفاً كهذا لا يرقى إلى المستوى المرجو من أوروبا، لاسيما أن إسرائيل تصم آذانها وتواصل ضرباتها الإجرامية بالدبابات كما حدث فى بلدة (دير بلح).

وقد يكون من الصواب القول أن أوروبا باتت بعد افتضاح أمر حيادها غير المبرر فى اجتماعات مرسيليا –فى موقف لا تحسد عليه، فهى في نظر شركائها فى جنوب المتوسط أضعف من أن يضعوا فيها آمالهم الكبار..ثم هى مطلوب منها أن تنقذ عملية برشلونة بأقصى سرعة حتى لا تلحق بالمبادرات التى سبقتها فى هذا المضمار.

مثل مبادرة الأمن والتعاون فى المتوسط التى تأسست على ثلاث ركائز هى: الأمن والاقتصاد، والبعد الإنسانى، لكنها لم تحقق إلا نجاحاً ضئيلاً.

ثم هناك التحدى الأكبر وهو أن تخرج أوروبا من عباءة أمريكا، وأن تتمرد أوروبا على الدور الذى رسمته لها السياسة الأمريكية والذى لا يخرج عن كونها المنفذ للدبلوماسية الأمريكية، فأمريكا تصنع حرباً هنا، وسلاماً هناك، ومطلوب من أوروبا أن تدفع فاتورة الحساب للنشاط العسكرى والدبلوماسى الأمريكى.

ولأن السياسة الأورومتوسطية التى يجسدها (إعلان برشلونة) هى طوق النجاة من هذا الواقع الصعب، فعلى أوروبا أن تسابق الزمن لكى تسير فى طريق سياستها الاورومتوسطية. خصوصاً بعد أن بات واضحاً من اجتماعات مرسيليا –أن الأمن والاستقرار فى الشرق الأوسط هما بداية هذا الطريق.

اللحظة الثانية: قمة برشلونة (٢٠٠٥):

.. بداية لابد من الاعتراف بأن هذه السنوات العشر لم تكن «عسلاً مصفى» بين دول شمال المتوسط وجنوبه، فحصادها النهائى يقترب بنا من «حدود الإحباط» إذا وضعنا في الاعتبار سقف الطموح الذى رفعناه -جميعاً- فوق رؤوسنا عند انطلاق هذا المسار الأورومتوسطى فى نوفمبر عام ١٩٩٥، الذى كان يتطلع إلى اعتماد اتفاقيات مشاركة مع أهل الجنوب، وإقامة منطقة تجارة حرة فى موعد أقصاه ٢٠١٠ والمساهمة فى دعم تحرير اقتصاد هذه الدول وملاءمته مع الاقتصاد العالمى.

صحيح أن نهر العلاقات السياسية والاقتصادية (العالمية) قد جرت فيه مياه كثيرة واستقطبت الاهتمام متغيرات وأحداث متوسطية و(أوروبية) وحثت -فى معظم الأحيان- على إعادة النظر والتقويم لجملة من الاتفاقات تأتى -على رأسها- بلا شك اتفاقية التعاون الأورومتوسطى.

فالاتحاد الأوروبي الذى وقع الاتفاقية فى برشلونة قبل عشر سنوات كان أعضاؤه (١٥ دولة فقط) بينما هم اليوم ٢٥، ولم تكن سماؤه ملبدة كما هو حالة اليوم بعد أن قالت فرنسا وهولندا «لا» للدستور الأوروبى.

ولعل وزير المالية الفرنسى السابق (دومينيك شتراوس) لم يكن يمزح عندما قال أن الشكوك لا تثور اليوم فقط حول فعالية اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وإنما أيضاً حول جدوى الاتحاد الأوروبى وقدرته على البقاء! ومما يزيد من مساحة هذه الشكوك -في الواقع- أن الأوربيين قد عبثوا- بشكل ما- فى بنود هذه الاتفاقية خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية فاستبدلوا عبارات التنمية والتحديث والديموقراطية بمفاهيم تدور جميعها حول الهاجس الأمنى، ومكافحة الإرهاب، والهجرة السرية التى تمثل صداعاً مزمناً في رأس أوروبا.. ووقعوا فى خطأ وقع فيه الآخرون وهو اختزال مشكلات العالم في مشكلة واحدة هى الإرهاب! .. ولابد أن نسارع بالقول إننا لسنا ضد مكافحة الإرهاب الذى أصبح أخطبوطاً يهدد الجميع، ولكننا نتحفظ على الهبوط من سقف التعاون الاقتصادى والمبادلات التجارية (بين الفضاءين العربى والأوروبى) والذى تلح عليه عملية برشلونة (من الألف حتى الياء) إلى سقف التعاون الأمنى. ولا شك أن هذا الإجراء من جانب أوروبا -لا يخرج فقط بقاطرة التعاون الأورومتوسطى بعيداً عن الميادين المحددة سلفاً (ومن ثم يضرب عملية برشلونة في ركائزها الأساسية) ولكن عن مبرر وجوده.. الشىء الآخر الذى يلقى بظلال كثيفة على مسار برشلونة أنه - عملياً وبعد ١٠ سنوات من انطلاقه- لم يتمخض إلا عن فأر صغير ينظر إليه أهل الجنوب شذراً، فليس معقولاً ألا تحصل دول جنوب المتوسط سوى على ١% من إجمالى ما تقدمه دول الاتحاد الأوروبى من استثمارات وهو نحو٩% وأن تستأثر إسرائيل وحدها بنصيب الأسدين (وليس فقط الأسد الواحد) فتحصل على ٤٥% من الاستثمارات الأوروبية الخارجية فى عام ٢٠٠٤، أما المفارقة الغريبة التى ليس بوسع أحد إخفاؤها

فهي أن مجموع ما حصـــلت عليه الدول المتوســطية الجنوبية من هذه الاســتثمارات يوازى ما حصـــلت عليه دولة واحدة من شـــرق أوروبا هي «بولندا»!! وهو ما دفع أحد القادة العرب إلى الإشـارة إلي أنه قرأ بنود اتفاقية الشركة الأورومتوسطية بندا، بندا، ولثلاث مرات متتالية غير أنه اكتشف أن الأوربيين يطلبون«كل شىء» ولا يلتزمون فى المقابل «بشىء»!

وللإنصـاف يجب أن نذكر أن الأوربيين أنفسـهم يعترفون بضـعف وهزال ما تحقق في السـنوات العشـر الماضـية لكنهم فى معرض التشـخيص ومعرفة الأسباب ألقوا بالمسئولية كاملة على الدول المتوسطية العربية فاتهموها بغياب الإرادة السياسية التى لم تتمكن –حتى الآن- من تحقيق الإصلاحات المطلوبة. فضـــلاً عن ضـــعف المبادلات التجارية الإقليمية بين دول جنوب المتوســط. الحق إن هذا الكلام الأوروبى مردود عليه لأن حصـــاد أوروبا من مســـار برشـلونة (وفير) وليس بوسـع أحد إنكاره وهو ما يبرهن مجدداً على زيف ما يقال عن الشراكة العادلة التى تربط بين الفضاءين المتوسطين شمالاً وجنوباً.. فالسوق الجنوبية مفتوحة أمام سيل المنتجات الأوروبية، واستفادة أهل الشمال من العمالة الرخيصـــة، وخفض نفقات الإنتاج والنقل والجمارك مضـــمون (ومؤكد) ناهيك عن استفادتهم المباشرة من توافر البيئة المستقرة للاستثمار.. وكانت صـــرخات عالية قد شـــقت عنان الســماء تحذر من أن عدم عدالة هذا المسار والاستمرار فى اتباع سياسات منحازة لأهل الشمال على حساب أهل الجنوب سـوف يجعل برشـلونة)الفكرة والمشـروع) تلفظ أنفاسـها وليس أدل على ذلك من ظهور مســارات بديلة ومنافســة مثل مســار ٥+٥ بين فرنســا وإيطاليا وأســبانيا والبرتغال ومالطا (من دول الشـــمال) وتونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا (من دول الجنوب).. والذى اعترفت أوروبا بأنها لجأت إلى إحيائه مجدداً بعد تعثر مسار برشلونة الأورومتوسطى.. ويجب ألا ننسـى أن هناك مسـارات أخرى بزغ نجمها فى العامين الآخرين مثل اتفاقيات مناطق التبادل الحر ســواء بين الأردن وأمريكا، أو بين المغرب وأمريكا، ناهيك عن تحمس دول أنجول ســـاكســـونية لفكرة إنشـــاء صـــندوق لتنمية الاستثمارات فى الدول المتوسطية العربية.

وللإنصـاف يجب أن نشير إلى طوباوية مسار برشلونة منذ البداية والذى وضـــع آمالاً كباراً على إقامة منطقة للتجارة الحرة تجمع بين الفضـــاءين المتوسـطين شـمالاً، وجنوباً ومتناسـياً أنه لن يكون بمقدور دول الشـمال زيادة صــادراتها (بنسـبة فائقة) إلى دول الجنوب لعدم توافر الموارد المالية اللازمة لزيادة الواردات من أوروبا.

الشــئ الثانى الذى يضـعف مسار برشـلونة منذ البداية هو أن إقامة منطقة التجارة الحرة ســوف يؤدى حتماً إلى تراجع دخل دول الجنوب من عائدات الرسوم الجمركية.

وإذا علمنا أن هذه الرسوم تلعب دوراً بارزاً فى ميزانية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ومصـــادر دخلها لأدركنا على الفور كم «الشـــوك» الذى تقدمه برشـــلونة لأهل الجنوب.. ناهيك عن أن هذه الاتفاقية لم تحســـن إدراك الأوضـاع السياسـية والجغرافية والاقتصـادية والاجتماعية والإنمائية الســـائدة فى كل دولة من دول الجنوب، كما تجاهلت –حســبما يبدو- التباين الديموغرافى، واختلاف الدخل القومى والاهتمامات تجاه المجالات الإنتاجية إلى جانب الاختلافات فى إطار تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.

بكلمة أخيرة: أن مسـار برشلونة بصـورته الحالية هو مسـار غير عادل، وفى حاجة ملحة إلى التفكير فى آلية مؤسساتية لإدارته بشكل متوازن قبل أن يضمر ويلفظ «أنفاسه».

كلمة أخيرة:

إن تصـدع مسـار التعاون الأورومتوسـطى على النحو الذي فضـحته قمة برشلونة (نوفمبر ٢٠٠٥) هو أحد تجليات تصدع البنيان الأوروبى بشكل عام فالقارة العجوز تبدو فى السـنوات الأخيرة فى موقف لا تحسـد عليه، وجملة الأحداث التي هزت دهاليزها السـياسـية ودوائر صـنع القرار فيها هى أكبر دليل على ذلك..

فها هي منظومة العمل الأوروبي المشترك قد ترنحت من أثر الـــ «لا» الفرنســية والـــــ «لا» الهولندية للدســتور الأوروبى إلى حد أن «أعداء ماستريخت» لم يكفوا عن التهليل والصياح مؤكدين أن حدسهم سوف يصدق بشـــأن انهيار البيت الأوروبى ليدفن تحت أنقاضـــه حلماً «وحدوياً» طوباوياً لطالما دغدغ مشاعر الآباء المؤسسين لأوروبا منذ ما يزيد عن نصف قرن..

وإذا وضـعنا فى الاعتبار أن مسـاحة الرفض «للدسـتور الأوروبى» الذى شـاء له (فاليرى جيسـكار ديسـتان رئيس لجنة صـياغة الدسـتور) أن يكون متقدما على الدسـاتير الوطنية قد اتسـعت فى الآونة الأخيرة (بتسـجيل بعض التحفظات) خوفاً من أن ينال «الدستور الموحد» من استقلالية الدول.. ثم تعقد الملف الزراعى الذى يراه البعض مسـماراً أول فى نعش الاتحاد الأوروبى.. ثم قاعدة التصـــويت التى قســمت الدول الأعضـــاء إلى دول كبرى وأخرى صـغرى ثم احتكار (فرنسا وألمانيا) لموقع القيادة والتسيير فى قاطرة الاتحاد – وعدم القدرة على فض الاشـــتباك الحادث بين المفوضـــين الأوربيين من ناحية والحكومات الأوروبية من ناحية أخرى، وازدواجية عمل المفوض الأوروبى للسياسة الخارجية وعمل وزراء خارجية الدول الأعضاء.. ثم عدم عدالة نظام المســاهمات المالية، وغياب الدول الصــغرى –بشـكل عام- عن المشاركة فى السياسة الخارجية لهذا التكتل الأوروبى الذى يضم بين جوانحه ٢٥ دولة حتى الآن. وإذا أضفنا إلى ذلك مشكلة اللغات المستعملة فى جلسات الاتحاد، وما ينجم عنها من مشاكل تتعلق بالترجمة وطباعة الأوراق وتوزيعها لوجدنا أنفســنا – بحق أمام «برج بابل» وازدحام فى الأفكار والرؤى إلى حد التضارب.

صحيح أن الخطر قد لا يكون داهماً على مسيرة الاتحاد الأوروبى (آنيا) لكنه ليس مستبعداً على المدى البعيد خصوصاً أن دول غرب أوروبا لا تزال تنظر بتوجس وعدم ثقة (كاملة) نحو دول شرق أوروبا باعتبار أن الأخيرة تشعر بامتنان أكثر نحو الولايات المتحدة التى حررتها من ربقة الشيوعيين، ومهدت الطريق أمام بعضها للانضمام فى حلف الناتو».

لكن الأهم من ذلك أن السياسة الخارجية الأوروبية لا تسير بسرعات منتظمة (أو متوائمة) تجاه مناطق الصراع فى العالم وهو ما أثر (سلباً) على الطموح الأوربى المتطلع إلى المشاركة فى قيادة العالم خصوصاً بعد غياب الاتحاد السوفيتى.

فقبل ما يقرب من عقدين لم تكن أوروبا تخفى اختلافها (وتمايزها) عن الولايات المتحدة ولا تكاد تترك مناسبة – من أى نوع – إلا وتؤكد أن أمريكا «شئ» وأوروبا «شئ آخر» وأن العلاقة التى يجب أن تربط واشنطن وبروكسل هى علاقة تحالف وليس علاقة تبعية...

ولقد ظهر هذا «التمايز» فى المواقف المختلفة من البؤر الملتهبة فى العالم وخصوصاً الشرق الأوسط وإسرائيل، وعملية التعاون الأورومتوسطى... لكن الثابت (عملاً) أن تراجعاً –من نوع ما- قد تحقق ليس فقط فى «منعطفات» السياسة الخارجية الأوروبية ولكن أيضاً فى «أهدافها» فاقتربت أكثر من السياسة الأمريكية إلى حد بات يصعب على المراقب التمييز بينهما .. وهنا يحلو للبعض أن يقول أن السياسة الأوروبية والأمريكية قد اقتربتا من بعضهما البعض إلى حد التماهى أو «الذوبان».

وهذا صحيح إلى حد كبير، وإذا دققنا النظر فى جملة المواقف الأوروبية من عملية السلام فى السنوات القليلة الماضية لأذهلتنا النتيجة... فأوروبا قد تراجعت بالفعل عن مواقفها السابقة، فحماس الفلسطينية هى منظمة إرهابية، وإذا فازت فى الانتخابات التشريعية أو غيرها فسيكون العقاب للشعب الفلسطينى الذى مارس حرية (فى الاختيار) وصوّت لصالحها... وقبلاً رفضت أوروبا رفع قضية الجدار العنصرى إلى محكمة العدل الدولية رغم أن الرأى القانونى سيكون استشارياً وليس إلزامياً. وهى تراجعات مجحفة بالحقوق العربية، وتعتبر بشكل ما نكوصاً عن مواقف أوربية عادلة كنا نسجلها فى تاريخ الصراع العربى – الإسرائيلى بإعجاب وامتنان...

وإذا انتقلنا إلى دائرة تماس أخرى مع أوروبا، وأقصد بها دائرة التعاون الأورومتوسطى سنجد أن الأوروبيين قد واصلوا تراجعهم، فاجتماع برشلونة الأخير استبعد (كلياً) القضية الفلسطينية من جدول أعماله بدعوى أن الصراع حول فلسطين ينحصر بين دولتين عضوين فى التجمع الأورومتوسطى وبالتالى فأمر حسمه يرجع إلى الدولتين وحدهما ولا داعى لأن يسمم الأجواء المتوسطية.. وهو إجراء عجيب وغريب لأن التعاون الأورومتوسطى يستهدف – ضمن ما يستهدف- تنقية الأجواء وحل المشكلات العالقة لكى يساعد الاستقرار فى جنوب المتوسط على الارتفاع بالبناء المتوسطى إلى أعلى عليين.. وهو ما تنكرت له أوروبا جملة وتفصيلاً تبعاً لأجنده جديدة استبعدت منها الخلاف الفلسطينى – الإسرائيلى.

.. ومما زاد الطين بلّة وأدى إلى تهميش الدور الأوروبي (المحايد) فى الشرق الأوسط (والبحر المتوسط معاً) أن حصاد السنوات العشر الماضية من مسيرة برشلونة كان هزيلاً بل ومضحكاً في أحايين كثيرة خصوصاً لدى الجانب العربي المتوسطي.. فمن بين ٩% استثمارات أوروبية لم تحصل دول جنوب الوسط سوى على نسبة ١% فقط، والعجيب أن إسرائيل وحدها قد سطت على نحو ٤٥% من هذه النسبة الضئيلة..

والموجع بحق للقلب العربى أن إجمالي ما قدمته أوروبا إلى جنوب المتوسط فى هذه السنوات العشر، يوازى فقط إجمالى ما حصلت عليه دولة واحدة من دول شرق أوروبا (وهى بولندا) يالمفارقة!!.

واللافت للنظر أن أوروبا عندما أدركت أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تتعثر، ولا تتقدم بالشكل المأمول، لم تكلف نفسها عناء التقدم بمبادرات أو ممارسة ضغوط على إسرائيل بسبب سياسة التعنت التي تبذلها فضلاً عن أسلوب إرهاب الدولة الذى برعت فيه.. وإنما اتجهت –من فورها- إلى البحث عن تصورات بديلة، فكان أن عادت لتضخ الدماء فى عروق تجمع أخر (أصغر) وهو المعروف بتجمع ٥+٥ وتحدثت طويلاً عن أنه لا يلغى التعاون الأورومتوسطي الذى يضم ٣٥ دولة (٢٥) من الجانب الأوروبى فى الشمال، و١٠ دول من الجانب العربى والجنوب متوسطى..)

وهكذا مالت أوروبا إلى البحث عن أكبر قدر من الإستفادة بأقل قدر من الهموم. وهو ما خرج بها – من وجهة نظرنا- بعيداً عن قضايا العرب وهمومهم..

- ثم إذا أضفنا إلى ذلك أننا نعيش أجواء جديدة لوفاق دولى (يشبه فى جوانب كثيرة منه سايكس بيكو القديمة) يتأسس على احترام متبادل لقواعد اللعبة بين القوى فى عصرنا الحالى (وهى أمريكا وأوروبا) وتقسيم الغنائم والأدوار، لأدركنا أننا أمام عملاق أطلسي يأبى إلا أن يحتكر القرار الدولى.. ولم يعد خافياً على أحد أن أوروبا بعد طول خصام وعناد مع القطب الأمريكى الأوحد، اختارت أن تدخل بيت الطاعة راضية مرضية وأن تضحى بطموحاتها الأولى، وبجيرانها الآخرين فى جنوب المتوسط أو الشرق الأوسط على السواء..

.. وليس هناك ما يدعو للدهشة فى هذا الاختيار الأوروبى فتاريخ العلاقات الدولية يزخر بتراجعات وتنازلات، وصفقات من هذا النوع لكن المدهش هو أن لا تظل فى المنطقة العربية أشبه «بالعميان» الذين يظنون أوروبا صديقاً (وهى لم تعد كذلك) ويعتقدون أن البيت الأوروبى من «فولاذ» مع أنه هش هشاشة الزجاج..

إشكاليات الحوار الثقافى بين ضفتى حوض المتوسط:

فى كل مرة تقع عيني على كلمة «البحر المتوسط» تقفز إلى ذهنى مباشرة عبارة لطه حسين يقول فيها:

لماذا يخيفنا البحر المتوسط، كأنه ليس بحُرنا؟

إنه فى الواقع – بحُرنا كما هو بحرهُم.

ولاشك أن طه حسين يقصد أننا الذين نسكن ضفاف البحر المتوسط (شمالاً وجنوباً) شركاء فى هذا المكان بكل ما يعنيه من ثقافة وحضارة ومزاج فكرى..

وقد تكون المشكلة أو بالأحرى الإشكالية التى يطرحها موضوع البحر المتوسط بشكل عام هى كما صاغها يوماً المفكر المصرى فؤاد زكريا: «عدم وجود معنى واحد للبحر المتوسط لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية». فموقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافتين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتيه الشمالية والجنوبية للأخرى. وهذه الرؤية قد مرّت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى مرحلة ما تضم مسيحيين غير متغربين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً استراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها، أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تُغرى بالاكتشافات والمعايشة. ومع ذلك فقد كانت هناك فترات سادها الوعي بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى البحر.

ولعل السؤال الأهم هو التالى: هل يُعد شمال البحر المتوسط من الوجهة الثقافية مجرد تعبير عن الغرب بينما يمثل جنوبه الثقافة الشرقية بوجه عام والعربية بوجه خاص.

فى الواقع دراسات عديدة تهتم بالمتوسط أرض وسماءً، وشعوباً، تميز بين أوروبا التوسطية وأوروبا الشمالية الغربية وتعالج مشكلة العلاقات بين ضفتى البحر كما لو كان البُعد الأساسى فيها هو العلاقة بين العرب والغرب بوجه عام. وهكذا يبدو فى نظر البعض أن اسم البحر المتوسط قد أُقحم بطريقة مُفتعلة من أجل التعبير عن مشكلة قديمة قُتلت بحثاً.

.. ولاشك أن السؤال الآخر الذى يتخلف من رحم هذه الفكرة هو التالى: هل هناك خصوصية تميز البحر المتوسط ولو نسبياً عن بقية أجزاء أوروبا وعن الغرب عموماً فى نظر العرب؟

يجيب عن السـؤال المفكر المصـرى فؤاد زكريا مُشـيراً إلي أن المثقف العربى يُقيم – بالفعل – نوعاً من التمييز بين ثقافة البحر المتوسـط فى أوروبا وبين الثقافة الغربية بمعنى هام. فثقافة المتوسـط يمكن –بمعنى من المعاني- أن تعد «وسـيطاً» بين ثقافتين أكثر تبايناً إحداهما هى الثقافة العربية التقليدية، والأخرى هى الثقافة الغربية بالمعنى الواسع للكلمة، ذلك لأن البحر المتوسط يتمتع فى نظر المثقف العربي بميزه الإطلال على أراضـى عربية واسـعة. وهو فى الوقت ذاته يمثل نقطة التقاء معنوية ونفسـية مع الشـعوب العربية والغربية المطلة عليه.. فهو منطقة دفء واعتدال. غير أن أقوى العوامل التى تجعل من المتوسط منطقة متميزة ثقافياً وليست مجرد (الحـدود الجنوبية) للحضارة الغربية هو ذلك التداخل التاريخى الوثيق بين ضفتى البحر منذ أقدم العصـور، ذلك التداخل الذى لا يسـمح لإحدى الضـفتين بأن تدعى لنفسـها التفـوق على الأخرى. وإنما تتناوب فيه العلاقات بينهما فى حالات مدّ وجزر يصـعب معها لمن يتأمل الأمور من منظور زمنى واسـع أن يحدد أيهما هى التى تدين للأخرى بعناصر أساسية من ثقافتها.

فقد تلقت الحضارة اليونانية الكثير وخاصة في عهودها الأولى، من مصر الفرعونية ومن الفينيقيين ثم عادت فى مدرسـة الإسـكندرية فأقامت في قلب الضفة الجنوبية للبحر مركزاً مزدهراً للعلم مُستمداً أساساً من إنجازات الضفة الشمالية.

وفى الأندلس جاء العرب بحضـارة علمية وأدبية وفلسـفية متقدمة، امتد تأثيرها إلى أوروبا، وخاصة في الفترة السابقة مباشرة على عصر النهضة ثم قفزت أوروبا قفزتها الكبيرة منذ عصر النهضة وهى القفزة التى بدأت معالمها الأولى تظهر على الضـفاف الشـمالية للبحر المتوسـط فى نفس الوقت الذى بدأت فيه ثقافة الضفة الجنوبية تتراجع.

وهكذا تبدو العلاقة بين ضفتى هذا البحر القديمة «أشبه بالعلاقة بين كفتى الميزان» مما يضـفى عليها طابعاً فريداً، يسـتحيل أن نجد له مثيلاً في علاقة الثقافة العربية بأية منطقة أخرى من العالم، وخاصة المناطق الشمالية البعيدة من العالم الغربى. ومن هنا تتضـمن عدم كفاية النظرة إلى العلاقة بين ضـفتى البحر المتوسـط كما لو كانت مجرد مظهر من مظاهر العلاقة بين الشـرق والغرب أو بين العرب وأوروبا بالمعنى العام لهذه المشكلة.

.. وقد يكون هذا اللبس أو الخلط بين الغرب والشـرق، بشـمال المتوسـط وجنوبه، نابع كما يقول الكاتب الفرنسـى بول بالطا من أن فكرة المتوسـطية ظهرت أساساً فى أعقاب فشل الحوار العربى – الأوروبى.. ففى عام ١٩٧٣ ومع اندلاع حرب أكتوبر بين مصر وإسرائيل وسوريا، وارتفاع سعر النفط أطلت فكرة إقامة حوار عربى وأوروبى برأسـها فتذكر وثائق هذه الفترة أن الرئيس التونسـى الحبيب بورقيبه والجزائرى هوارى بومدين والفرنسـى جورج يومبيدد، ومعهم ميشيل جوبير الذى كان يشغل فى ذلك الوقت منصب سكرتير عام قصر الإليزيه ثم لاحقاً منصب وزير خارجية فرنسا كانوا أول من فكر فى تجسـيد هذه الفكرة بمحاورها الثلاثة السـياسـية والاقتصـادية والثقافية.

لكن لم يقدر لها النجاح لأسباب عديدة منها أن الأوروبيين من الناحية السياسية كانوا يفكرون فى شئ واحد هو تأمين ضخ البترول إليهم وعدم تكرار مثل هذه الأزمة البترولية التى رافقت حرب ١٩٧٣، أما العرب فكان تفكيرهم ينصرف إلى شئ واحد هو مشكلة فلسطين وكان طبيعياً أن يؤدى هذا التباين فى الرؤى والأهداف إلى إفشال الفكرة منذ بدايتها. ويقول بول بالطا أن الحوار العربى الأوروبى على الصعيد الثقافى لم يؤد فى هذا الوقت إلى أية نتائج ملموسة.

وبحسب المفكر الجزائرى محمد أركون فإن هذا الحوار لم ينجح لأن أسبابه كانت اقتصادية وتحديداً نفطيته ولم يكن للحوار أسس ثقافية أو تاريخية أو سياسية من الجانبين ولذلك كان حواراً سطحياً يركز على العموميات، وقد تكون الحسنة الوحيدة التى جنيناها من وراء كل ما كان يقال فى ذلك الوقت عن حوار عربى أوروبى أن قرر الرئيس الفرنسى جيسكار ديستمان إنشاء معهد العالم العربى الذى يرتفع اليوم على شاطئ نهر السن فى قلب باريس.

وقد فشلت كل المبادرات التي تلت ذلك حتى تطورت الأمور لاحقاً خصوصاً بعد أزمة حرب الخليج الأولى، وتبينت صعوبة التعامل مع العالم العربى كوحدة واحدة، لأن هذه الحرب – وما تلاها من حروب – مزقت العالم العربى وفرقته وقضت على كل أمل فى الوحدة أو التضامن.

ولذلك تطور التفكير الأوروبى أو قُل تكيف مع هذا الواقع الجديد وانتقل الاهتمام إلى ما يسمى بالبحر التوسط وليس بالحوار العربى الأوروبى خصوصاً أن المسمى الجديد يضم ضمن ما يضم (إسرائيل وتركيا). ..وهكذا انقلب الحديث من حوار إلى ما يسمى «بالشراكة». ..التى تنطلق كما يقول د. غسان سلامة وزير الثقافة اللبنانى السابق من عدة عناصر منها التخوف الحقيقى من مستقبل المنطقة المتوسطة ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبى. فهناك فارق بحوالى ١٠٠ مليون نسمة بين الاتحاد الأوروبى وبين سكان هذه المنطقة ولكن مع التكاثر السكانى فإن سكان هذه المنطقة سيعادلون سكان الاتحاد الأوروبى فى فترة لن تتجاوز العام ٢٠٢٠ أى سيبلغون حوالى ٣٤٠ مليون نسمة لكل من المجموعتين .. ناهيك عن الفوارق الهائلة فى البنية الإنتاجية باعتبار أن الوضع الاقتصادى سيُزيد من التباعد بين ضفتى المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الأساسية فى السنوات الخمس المقبلة فعليها أن تحقق نمواً فى إنتاجها الاقتصادى الداخلى يبلغ ضعفيّ النمو السكانى، وبما أن معدل النمو السكانى يتراوح بين ٢,٥ إلى ٣% فى هذه البلاد. فالمفروض أن يتراوح النمو السكانى بين ٥ إلى ٦% لكن واقع الحال يتبين أننا بعيدون عن هذا الرقم فضلاً عن ارتفاع نسبة المديونية وتزايد الضغط السكانى وانتشار البطالة بين قطاع الشباب مما قد يؤدى إلى على المدى البعيد (بل والقريب أيضاً) إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب والتى كانت أوروبا مدعوة قبل غيرها للاهتمام بجنوب المتوسط – فى إطار هذا الفضاء التوسطى

فذلك لأن الأوروبيين ينظرون للمســـتقبل نظرة لم ينتبه إليها العرب بعد، وهى أن دورهم فى البحر المتوسـط الذى كان فاعلاً جداً حتى أزمة السـويس تقريباً قد انكفأ انكفاءً كبيراً بفعل الحرب الباردة وحلت محله الثنائية القطبية الأمريكية والسوفيتية) ثم إن منطقة الشرق الأوسط تمر اليوم بمرحلة تشـهد فيها الدبلوماســية الأمريكية نشــاطاً كبيراً.. ولم تتحســن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة بسـبب اسـتئثار أمريكا بعملية الحرب ضـد العراق ثم بعملية السلم فى الشرق الأوسط.

لكن كل التوقعات تشــير إلي أن هذه المرحلة تســير إلى انحســار وأننا سندخل حتماً فى مرحلة جديدة يشهد فيها النفوذ الأوروبى تصاعداً مستمراً فى منطقـة البحر المتوســط. وأوروبـا تتحين الفرص لإعـادة دورهـا وتقويتـه خصـوصـاً أن ثمة شعوراً واسعاً فى أوروبا بأنهم لا يريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماســية الأمريكية. فأمريكا تصــنع حرباً هنا، وســلاماً هناك ومطلوب من أوروبا أن تدفع فواتير الحســاب سـواء للنشــاط العسـكرى أو الدبلوماسى الأمريكى..

بعبارة أخرى: يســعى الأوروبيون ليس فقط إلى التمرد على دورهم الذى رســمته لهم الدبلوماســية الأمريكية ولكن أيضــاً إلى الارتباط بدور ســياســى بالمنطقة، ومن هنا أطل مشــروع الشــراكة الأوروبية برأســه تجاه الدول المتوسطية..

..وللانصــاف يجب أن نعترف بأن أوروبا حرصــت على الاهتمام بالجانب الثقافى لهذا التوجه المتوسطى.

..فأذكر تصـريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضـية الأوروبية السـابق يقول فيها: أننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هى مسألة ثقافية قبل كل شئ.

..وهو تقديم ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرناند بروال يقول فيه: أن المتوســط هو ألف شــئ فى نفس الوقت، فهو ليس مشـهداً واحداً وإنما مشـاهد لا تُحصـى وليس بحراً بل سلسـلة من البحار، وليس حضـارة بل حضـارات متراصة فوق بعضها البعض. عندما تسافر فى المتوسط تقابلك أشــياء قديمة ما تزال حية إلى جانب أشــياء جديدة.. ذلك لأن المتوســط ملتقى طرف حضــارى فى القدم. اتجه نحوه كل شــئ منذ آلاف السـنين. الناس والدواب، والسفن، والسلع والاحتكار والديانات وأساليب العيش.

..ولذلك فهو يبرز فى ذاكرتنا وكأنه وحدة متماســكة أو نظام يختلط فيه كل شئ قبل أن يتآلف فى وحدة فريدة.

.. وربما لهذا التلاحم وتلك الخصـوصـية التى يتميز بها الفضـاء المتوسـطى يوجه الكثيرون اليوم إلى القائمين على المسـألة المتوسـطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضـية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضـايا وشـئون الجنوب وعلى غرارها فعلت اليابان بالنسـبة للدول الآسـيوية المجاورة والتى نطلق عليها اسـم النمور السـبعة». حيث قدمت لها العون من أجل النهوض والتقدم. ونفس الشـئ فعلته أمريكا مع المكسيك.. ومن هنا ينبع التساؤل: لماذا لا تفعله أوروبا مع دول جنوب المتوسط؟

ويرصد الكاتب الفرنسى بول بالطا هذا القصور فى أكثر من مشهد فيقول: من غير المعقول أن تدخل أوروبا فى حلل الرفاهية بينما دول الجنوب تعيش فى فقر مدقع. وثمة مثال يحضرنى ويؤكد أن دول الشمال يتجاهل تماماً دول الجنوب، فمصر وتركيا هى من أكثر دول المتوسط إنتاجاً للسينما ورغم ذلك لا تعرض الشاشات الصغيرة فى الدول الأوروبية أفلاماً مصرية أو تركية باستثناء فيلم أو اثنين فى العام.

..ولأن التواصل الثقافى هو أحد المعابر المهمة والأساسية فى تقريب الهوة بين شمال المتوسط وجنوبه، يتعين وضع تصور جديد مشترك لتسريع حركة هذا التواصل على صعيد السياحة وسوق الكتاب باعتبار أن آثار الفضاء المتوسطى هو إرث لنا جميعاً، فالآثار الرومانية وكذلك ما يملكه العرب والمسلمون هو تراث لحوض البحر المتوسط بسبب التداخل الثقافى العميق بين دول شمال المتوسط وجنوبه.. .

..وبما أننا نتكلم عن الفضاء المتوسطي، وخصوصيته الثقافة لابد أن نتوقف لحظات مع أحد أكثر المتحمسين للمتوسط والمتوسطيين.. وأعني به شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك الذى كانت تربطنى علاقات طيبة وصداقة قوية، ووضعت عنه مؤلفاً، تفضل هو الكتابة تقديمه له. هذا الرجل – جاك بيرك – يتحمس لنظرية الثقافة المتوسطية ويكاد يجزم بأنها أفضل شكل وقائى لدول المنطقة من شرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب.

ويرى أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة وليست الثقافة، ولذلك يعترض على تسمية كتاب طه حسين الشهير: «مستقبل الثقافة فى مصر». الذى كان الأسبق فى الحديث عن الصلات الثقافية التى تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر.. يقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم مستقبل الحضارة فى مصر لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع الحال. أما اصطلاح ثقافة فهو اصطلاح نخبوى معوّج ويحمل فى طياته دلالات الاغتراب. وبرهان ذلك نجده فى الواقع الشعبى حيث يكون المثقف هو الإنسان الأفندى« أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً. ولعل اقتناع جاك بيرك بحضارة المتوسط هذه -هو الذى يجعله يُلح على ما أسماه ضرورة العودة إلى هذه الحضارة– الحلم» ويشرح ذلك فيقول: لقد كان العرب أول من راودهم هذا الحلم، عندما قام معاوية بن أبى سفيان عقب إمارته لسوريا بإنشاء أسطول عربى كبير ثم احتل قبرص وأسس إمبراطورية عربية كبيرة عاصمتها دمشق. كان مشروع بنى أمية مشروعاً متوسطياً وهو ما أعتقد أن حاضر العرب ومستقبلهم فى حاجة شديدة اليوم إلى استعادته وتجديده.

ويضيف جاك بيرك قائلاً: إن هذا الحلم يمكن أن يأخذ – لا أقول صورة الحلف السياسى ولكن شكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسط فى مختلف المجالات.

ويؤكد أن هذه الصـــيغة كفيلة بأن تزيل التناقضـــات ليس فقط بين شـــمال المتوســـط وجنوبه، ولكن أيضـــاً داخل دول الحوض ذاتها. ففى الدول العربية المتوسـطية يوجد تناقض بين اتجاه العصـرنة وبين أنصـار القديمة، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضـات داخلية كبيرة خصـوصـاً لشـعب تتطبق اتفاقية ماســتريخت والحل فى رأيى للطرفين هو إحياء هذا الحلم الأموى القديم الذى يربط بين شمال البحر وجنوبه.

ويؤكد بيرك أن تحقيق هذا الحلم هو اسـتجابة طبيعية لو يود البحر الذى يود أن يلتئم شـــاطئيه منذ قرون ويقول إن الحوار بين الضـــفتين يجب أن يأخذ مسـتويين. الأول: حوار ضـمني ينشـأ بشـكل تلقائى بين الشـعوب عندما تتصـل بعضــها البعض مثل اتصــال العمال المهاجرين بسـكان البلد الذى يعيشــون فيه ودورنا يتمثل فى دعم الجوانب الإيجابية لهذا الحوار نظراً لأهميتها الكبرى فى تحديد المسـتقبل. المسـتوى الثانى: هو حوار المثقفين الذى ما يزال ضـعيفاً لأن المثقفين الفرنســيين لا يبذلون جهوداً كـافيـة تمكنهم من الفهم والاطلاع، أما المثقفون العرب فعيبهم أنهم لا يمثلون شـــعوبهم بالقدر الكافى ولذلك يجب على هؤلاء وأولئك أن يبذلوا جهوداً هائلة وأن يصلحوا الأخطاء السابقة.

ويؤكد جاك بيرك أخيراً أن دعوته لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتي المتوسط هو خلاصـة موقفه السـياسـى الثابت تجاه نفسـه وتجاه شـعوب المنطقة ويحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصـر توحيد وتبادل لا عنصـر فرقة وتضـــاد. إذ ليس من المعقول أن يقطع العرب صـــلتهم بالبحر الأبيض المتوســـط لأنه لم يحمل لهم على دوى تاريخهم – ســـوى العداوة والحملات الصليبية والاستعمار-.

وأختتم هذا الطرح أخيراً، بالإشـــارة ســـريعاً إلى مؤتمر حول الســـلام فى حوض البحر المتوسط احتضنته منظمة اليونسكو قبل سنوات.. وتحدث فيه نفر من رجال السياسة البارزين الذين يحركون دفة الأحداث اليوم فى فرنسا.. ومنهم ســاركوزى الذى أضـفيته مؤخراً رئيسـاً للحزب الحاكم. قال سـاركوزى حول المتوســـط فى حوار لى معه.. علينا أن نســـاهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة حوض المتوســـط لأن الأمن والســـلاح فى الجنوب ســيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال. وبالإجمال فإن هناك قناعة لدى الدجوليين فى فرنسا. بأن المفهوم الشـائع فى دول الجنوب عن الغرب المهتمين قد أضـر بفرنسـا وأوروبا ولذلك فالمصـــلحة تقضـــى بأن نتحرر من هذا المفهوم لتبنى علاقات شـــراكة صـحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط، كما يجب على فرنسـا ألا تقبل بالانفصـام بين العالم الأوروبى والعالم الإسـلامى، وأن ترفض فكرة صـراع الحضـارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

وقد يكون مجدياً أخيراً، أن نذكر بعبارة لجارودى فى كتابه حوار الحضارات تقول: لا يجوز أن تكون مقاييس التفاوت الاقتصـــادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أســـاس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى بضـــعة أرقام وإحصاءات..

..ولا شـــك أن الحوار الثقافى بات حتمياً من أجل تبديد شـــبح الصـــراع الحضارى سواء بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب.

فلقد آن الأوان أن ينطلق الحوار الثقافى فى مناخ نقى تســتخدم فيه آليات جديدة يكتشف بها كل طرف من أطراف الحوار عالم الآخر وثقافته.

الفصل الخامس:رؤية ثلاثية الأبعاد للثقافة والسياسة والاقتصاد في العلاقات الأورومتوسطية.

أوروبا وإدارة حوار الثقافات الأورومتوسـطية هو عنوان يسـتدعى إلى الذهن مباشرة جملة من الأسئلة:

- ما المقصـود بأوروبا.. هل هى الدول الــــ ٢٥ الأعضـاء في الاتحاد الأوروبى- أم الدول الــــ١٢ التى كانت طرفا رئيسياً فى عملية برشلونة التى انطلقت في نوفمبر عام ١٩٩٥ أى منذ ما يقرب من عشـــر ســـنوات.. أم أن أوروبا المقصـودة هنا هى فرنسـا وألمانيا باعتبارهما الفرس الذى يجر قاطرة الاتحاد الأوروبى منذ زمن روبير شـيمان وزير الخارجية الفرنسـى وهو من الآباء المؤسـسـين لأوروبا العظمى، والمسـتشـار أديناور الألمانى الذى كان يحلم بأوروبا العظمى.. فضـلاً عن أن فرنسـا هى القطب السياسـى الأبرز فى أوروبا (بينما ألمانيا هى القطب الاقتصادى)..

وإذا ما سلمنا بنظرية النواة الصلبة التى تتحدث عنها الأدبيات السياسية فى أوروبا، فإن أوروبا المعنية فى العنوان هى على الأرجح دول هذه النواة وهى: فرنسا وألمانيا..

- إذا انتقلنا للكلمة الأخرى المكونة للعنوان (وهى «الحوار» فإن السؤال سـيكون هل هناك حوار بمعنى ديالوج وليس مونولوج..) وهل هناك شـعور حقيقى بالندية بين الطرفين شـمال المتوسـط وجنوبه – وهو شـرط نجاح أى حوار..

- الكلمـة الثـالثـة فى العنوان هى «الثقـافـات الأورومتوسـطيـة» وهى تستدعى إلى الأذهان سؤالاً هو التالى:

هل الموجود بالفعل ثقافات أورومتوسـطية أم ثقافة أورومتوسـطية.. وإذا كانت هذه الثقافة موجودة بالفعل فما هى أبرز سماتها وخصائصها؟

أعتقد أنه لكى أجيب على هذه الأسئلة يجب أن تكون رؤيتى ذات أبعاد ثلاثة:

- البعد المتوسطى وأعنى به الثقافة والحضارة..
- والبعد السـياسـى والذى أراه مؤلما على الأقل بالنسـبة للعرب لأنهم يرون أن أوروبا قد دخلت في تحالف جديد مع القطب الأوحد (الأمريكى) على حساب مقارباتها مع المنطقة العربية.
- وبين البعدين الثقافي والسـياسـى لابد من الإشـارة إلى بُعد ثالث له صـور مختلفة مثل الشـراكة، وسـياسـة الجوار.. ومبادرات من نوع ٥ + ٥ الخاصة بالتعاون الأورومغاربى.

نبدأ بالبعد الأول وهو البعد المتوسطى:

فى منتصف تسعينات القرن الماضى أتيح لى أن ألتقى بالسيد ساركوزى (الذى أختير مؤخراً «رئيساً» للحزب الحاكم فى فرنسا فحدثنى عن قناعاته بشأن دول حوض البحر المتوسط قائلاً:

«يمكننا أن نساهم فى تحقيق الازدهار فى منطقة الحوض لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتماً على أمننا واقتصادنا فى الشمال».

ثم أسهب فى الحديث عن موقف شركائه من الديجوليين فقال: «إن المفهوم الشائع فى دول جنوب المتوسط من الغرب المهيمن قد أضر بفرنسا وأوروبا، ولذلك فالمصلحة تقضى بأن نتحرر من هذا المفهوم بتبنى علاقات شراكة صحيحة ومتوازنة مع دول المتوسط كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى والإسلامى، وأن ترفض فكرة صدام الحضارات لأنها لا تتفق مع الأوضاع الدولية الحالية.

.. ولست أخفى اقتناعى بما قاله السيد ساركوزى فالبحر المتوسط بما يعنيه من نسيج علاقات متشابكة يربط المشاطئين له شمالاً وجنوباً، هو بحرنا. كما هو بحر الأوروبيين وبالتالى فلا ينبغى أن نخاف منه على حد قول عميد الأدب العربى الدكتور/ طه حسين فى واحدة من مقولاته الشهيرة.

فنحن مع الأوروبيين شركاء فى هذا المكان بكل ما يعنيه من ثقافة وحضارة ومزاج فكرى..

والمعروف أن البحر المتوسط يثير أكثر من إشكالية لعل أبرزها عدم وجود معنى واحد للبحر المتوسط لا فى الثقافة العربية ولا فى الثقافة الأوروبية. فمواقع هذا البحر بالنسبة إلى الثقافيين يتحدد تبعاً لرؤية كل من ضفتّيه الشمالية والجنوبية للأخرى..

وهذه الرؤية كما يقول الدكتور فؤاد زكريا مّرت عبر التاريخ بتغيرات أساسية تعكس طبيعة علاقات القوى المادية والمعنوية بين الضفتين.

فبالنسبة للعرب كانت الضفة الأخرى من البحر فى (مرحلة ما) تضم مسيحيين غير متحضرين، وفى مرحلة أخرى مستعمرين جبابرة، وفى مرحلة ثالثة حضارة تشع نوراً على العالم.

وبالنسبة للأوروبيين فى الضفة الشمالية كان جنوب المتوسط يمثل تارة خطراً إسلامياً كاسحاً أو موقعاً استراتيجياً هاماً ينبغى السيطرة عليه أو مجالاً حيوياً لشعوب الشمال يضم موارد طبيعية ضرورية لازدهارها أو ثقافة عجيبة ومُشوقة تغرى بالاكتشافات والمعايشة.

ومع ذلك كانت هناك فترات سادها الوعى بضرورة التكامل والتفاهم الحضارى بين الشعوب الواقعة على ضفتى المتوسط.

.. والحق أن البحر المتوسط كان ولا يزال يثير طموحات تدغدغ مشاعر الكثيرين من سكان الشمال والجنوب على السواء نظراً لثراء هذه المنطقة بالتنوع الثقافي.. فأذكر تصريحاً لرومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق يقول فيه: «إننى مقتنع بأن المسألة المتوسطية هي مسألة ثقافية قبل كل شيء.». وهو تصريح ينسجم مع تعريف جامع وشامل لمعنى البحر المتوسط لصاحبه فرندناد برودل يقول: «إن المتوسط هو ألف شيء في نفس الوقت – فهو ليس مشهداً واحداً وإنما مشاهد لا تُحصى وليس بحراً بل سلسلة من البحار وليس حضارة بل حضارات متراصة فوق بعضها البعض، عندما تسافر في المتوسط تقابلك أشياء قديمة ما تزال حيّة إلى جانب أشياء جديدة.. ذلك لأن المتوسط ملتقى طرق ضاربة في القدم. اتجه نحوه كل شيء منذ آلاف السنين: الناس والدواب، والسفن، والسلع والأفكار والديانات وأساليب العيش..». لذلك فهو يبرز في ذاكرتنا وكأنه وحدة متماسكة أو نظام مختلط فيه كل شيء قبل أن يتآلف في وحدة فريدة».

..وربما لهذا التلاحم وتلك الخصوصية التي يتميز بها الفضاء المتوسطى يوجه الكثيرون اللوم إلى القائمين على المسألة المتوسطية لعدم اهتمامهم بالقدر الكافى بالجانب الثقافى المتوسطى.

ويبدو أن دول شمال المتوسط أدركت متأخراً خطورة هذه القضية وتأثيرها عليها فبدأت تهتم بقضايا وشئون الجنوب على غرار ما فعلت اليابان بالنسبة للدول الآسيوية المجاورة والتى يُطلق عليها اسم «النمور الآسيوية».. وما فعلته أمريكا مع المكسيك..

.. وتعميقاً لفكرة الثقافة المتوسطية يؤكد شيخ المستشرقين الفرنسيين جاك بيرك صاحب أشهر وأدق ترجمة لمعانى القرآن الكريم أن هذه الثقافة هى أفضل شكل وقائى لدول المنطقة من شرور المستقبل التى قد تنذر بالانفجار والتورط فى مزيد من العداوات والحروب فيرى بيرك أن ما يربط دول حوض المتوسط هو الحضارة (وليس الثقافة)، ولذلك كان يعترض على كتاب طه حسين الشهير.. «مستقبل الثقافة فى مصر» الذى كان الأسبق فى الحديث عن الصلات الثقافية التي تربط دول حوض المتوسط ومن بينها مصر فيقول بيرك: كان الأصح أن يطلق طه حسين على كتابه اسم «مستقبل الحضارة فى مصر» لأن اصطلاح حضارة هو الأكثر شمولاً وانسجاماً مع واقع الحال. «أما مصطلح ثقافة فهو مصطلح نخبوى معوّج ويحمل فى طياته دلالات الاغتراب.. وبرهان ذلك نجده فى الواقع الشعبى حين يكون المثقف هو الإنسان الأفندى» أو المتفرنج الذى كان يلبس طربوشاً سابقاً وقبعة حالياً!.

ومعلوم أن تحمس جاك بيرك لحضارة المتوسط هو الذى جعله يُلح على ضرورة العودة إلى هذه الحضارة – الحلم.. التى قد لا تأخذ شكل الحلف السياسى وإنما شكل تجمع تدريجى لجهود دول حوض المتوسط فى مختلف المجالات..

ويؤكد جاك بيرك أن هذه الصيغة كفيلة بأن تزيل التناقضات ليس فقط بين شمال المتوسط وجنوبه ولكن أيضاً داخل دول الحوض ذاتها. ففى الدول العربية المتوسطية يوجد تناقض بين دعاة العصرنة وبين أنصار القديم، كما تعانى الدول الأوروبية من تناقضات داخلية كبيرة خصوصاً عقب تنفيذ اتفاقية ماستريخت.. والحل فى رأيه للطرفين هو إحياء هذا الحلم الذى دغدغ مشاعر الأمويين قديماً ويربط بين شمال البحر وجنوبه.

والذى يراه بيرك استجابة طبيعية لوعود البحر الذى يود أن يلتئم شاطئاه منذ قرون.

ويخلص بيرك في هذه النقطة تحديداً إلى القول: إن دعوتى لإحياء هذا الحلم بلم شمل ضفتى المتوسط هو خلاصة موقفى السياسى الثابت تجاه نفسى وتجاه شعوب المنفعة.

ويضيف: إننى أحث العرب على الاهتمام بالبحر وأن يلتفتوا إليه كعنصر توحيد وتبادل لا عنصر فرقة وتضاد.

وقد يكون مجدياً أن نذكر هنا عبارة لروجيه جارودى في كتابه «حوار الحضارات» تقول: «لا يجوز أن تكون مقاييس التعاون الاقتصادى بين أوروبا وبين العالم الثالث هى أساس المقارنة بين الثقافات لأن ذلك يحولها إلى بضعة أرقام وإحصاءات»..

*** البعد الثانى:**

إذا تركنا هذا البُعد الثقافي والحضارى للبحر المتوسط وانتقلنا إلى البُعد الثاني فسوف نجد أنفسنا أمام جملة من التصورات أو الإجراءات تبدأ من عملية برشلونة التى نحتفل فى هذا العام ٢٠٠٥ بمرور عشر سنوات على انطلاقها ولا ننتهى عندها.

ولأن أوروبا كما هو معلوم لا تستطيع أن تفتح أبوابها أمام كل دول العالم للانضمام إليها لتحقيق حلم «أوروبا العظمى» الذى ظل يدغدغ مشاعر الآباء المؤسسين سنيناً عدداً ليس فقط لأن مسألة الانضمام (قلباً وقالباً) محكومة باعتبارات جغرافية وسياسية بالأساس ولكن أيضاً لأن فتح الباب على مصراعيه أمام الجميع هو أمر طوباوى (صعب التحقيق) ولذلك شرعت أوروبا فى التفكير فى عقد اتفاقيات شراكة مع عدد من الدول المشاطئة للمتوسط جنوباً.

..وليس خافيا على أحد أن الطموح الأوروبى كبير وشاسع ويكاد يناطح السحاب فالقارة العجوز بشفافية بالغة – تدرك جيداً أن حجمها مازال متواضعاً بجانب الدولة الأعظم (أمريكا).. وتعلم جيداً أن هذه الأخيرة لن تسمح لها بأن تزاحمها على قمة العالم «..فما حدث مع الاتحاد السوفيتى السابق فى ظل الثنائية القطبية» لن يتكرر!.

ولذلك – بعد جملة مصـادمات مع أحفاد العم سـام- يبدو أن أوروبا ارتأت أن تشـغل نفسـها (أكثر فأكثر) ببنائها الذاتى بحيث يكون فى أقل عدد من السـنين صـرحاً لا يقبل (النفى أو الإلغاء أو التقزيم) فكان أن خرج علينا منظروها برؤية غير مسبوقة لمسار تعاونى جديد يعرف باسم «سياسة الجوار» تمهد لإنشاء منظومة للجوار القريب وتشمل «طوق الأصدقاء» إلى بلدان المغرب العربى بالإضافة إلى مصر ولبنان وسوريا والأردن وتركيا وروسيا البيضاء ومولدافيا».

ودول هذه المنظومة – كما يقول رومانو برودى رئيس المفوضية الأوروبية السابق- تستطيع أن تتفق مع أوروبا فى كل شىء ما عدا المؤسسات الاتحادية بمعنى أنه يكون بإمكان دول هذا الطوق –طوق الأصدقاء- النفاذ إلى السوق الداخلية الأوروبية المشتركة والتمتع بعلاقات تجارية تفاضلية، والمشاركة فى كل الشبكات الأوروبية والاستفادة من آليات التمويل فضلا عن الالتزام بمبادئ حرية التنقل للأشخاص والسلع والخدمات والرسايل وعدم التضييق على المبادلات، وانتفاء التمييز، وإقرار المنافسة، وتوحيد القوانين والأنظمة الكفيلة بحسب تسيير السوق المشتركة..

وفى هذا الإطار وضعت أوروبا جملة من المحددات التى تحكم «طوق الأصدقاء» بحيث لا تبدو هذه المتطلبات أو الامتيازات أبدية وإنما تتحقق مع توفر درجة من المرونة..

أما أهم ما فى هذا المسار الجديد فهو أنه قابل للتوسع باتجاه آسيا الوسطى والصين وبلدان بحر اليابان وأفريقيا (جنوب الصحراء)، باعتبار أن فلسفة «طوق الأصدقاء» تنطلق –على أية حال- من قناعة مؤداها أن كل هذه الفضاءات تمثل امتدادا للسوق الداخلية الأوروبية بالرغم من عدم انضمامها لمؤسسات الاتحاد..

ولقد حرصت أوروبا على تكريس مسار «طوق الأصدقاء» الخاص بسياسة الجوار فجعلته يقع فى منزلة بين المنزلتين، بمعنى أن الدول الأعضاء فيه تكون أكثر من «شريك» وأقل من عضو (فى الاتحاد الأوروبى..) وفيما عدا ذلك فهى تستفيد من التبادلات المتاحة للشركاء والأعضاء على السواء، فالدول المشاطئة جنوبا للمتوسط سيكون بمقدورها اقتحام السوق الداخلية الأوروبية التى قوامها ٤٥٣ مليون مستهلك ويساوى دخل الفرد فيها أضعاف دخل المواطن فى الضفة الجنوبية وإلى جانب هذه الأفكار التى يغلب عليها الطابع الاقتصادى والتى يترجمها بجلاء مسار «طوق الأصدقاء» ما يعرف بمشروع «سنة المتوسط» والخاص بإبراز الإرث الحضارى المشترك لمنطقة الحوض.. والهدف هو «إشغال» شعوب الضفتين بأمر هذا البحر الذى يجمعهم منذ آلاف السنين بحيث تتأكد كينونته «عبر الأجيال المتوسطية المتعاقبة..

أيا كان أمر هذا الاحتفال، وتلك الأفكار والمبادرات، فالمحقق أن أوروبا تعرف جيداً ماذا تريد من المتوسط (والمتوسطيين)،ولذلك وضعت خططها الخاصة بالشراكة أو «طوق الأصدقاء»، أو سياسة الجوار، ودأبت على إقناع الجنوبيين بها، وقطعت شوطاً كبيراً فى هذا الاتجاه..

لكن السؤال الذى يفرض نفسه بقوة على الشعوب الجنوبية للمتوسط هو التالى:

- لئن كانت أوروبا تعرف ماذا تريد منا، فهل نعرف نحن بالمقابل ماذا نريد من أوروبا؟

لن أكون فعاليا إذا قلت أننا (معشر الجنوبيين) لم نتفق طوال السنوات العشر الماضية على أجندة واحدة تتضمن (ما نريده أو نتمناه أو نطمح إليه) في علاقتنا بالمشاطئين للمتوسط شمالاً ففى أوائل السبعينات وبعد حرب أكتوبر مباشرة ظهر إلى العلن مشروع الحوار العربى الأوروبى الذى لم يصمد أمام التحديات وسرعان (ما غاب أو ذاب أو اختفى) والسبب هو أن الجنوبيين (وخصوصا العرب) كانوا يطلبون منه غير ما يطلبه أهل الشمال. فلقد قصرنا مطالبنا في دعم سياسى لقضايانا (وخصوصاً القضية الفلسطينية) أما الأوروبيون فى الشمال فكانت مطالبهم اقتصادية يريدون أن يفتحوا أسواقنا (على مصراعيها) أمام منتجاتهم.. وظل الحوار يراوح مكانه حتى انطفأت شمعته تماماً.. أو كادت. وبعودة الاتصال بين الشماليين والجنوبيين (المشاطئين للمتوسط) بدا أن أوروبا ما تزال تتمسك باستراتيجيتها الخاصة بالأسواق، والتبادلات التجارية ولذلك تقدمت بأشكال وصور عديدة للتعاون الأورومتوسطى قد لا تكون «صبغة طوق الأصدقاء وسياسة الجوار هى الأخيرة بالطبع..» والمؤسف أننا على الشاطئ الجنوبى لهذا البحر العظيم لم نصل بعد إلى تحديد ما نريد.. وأكاد أقول أننا في زمن الحوار العربى – الأوروبى كنا نعطى أولوية للقضايا السياسية، أما اليوم فلقد غاب (السياسى والاقتصادى معاً) وإلا فأين هى الأجندة العربية التى يمكن أن تكون رداً على المبادرات الأوروبية الخاصة بحوض المتوسط..

بالطبع لا يقلل من أهمية وخطورة السؤال المطروح أن يدفع البعض بأن هناك اتفاقات (ثنائية) بين أوروبا وبين دول كثيرة في جنوب المتوسط مثل الشراكة مع مصر وتونس والأردن..الخ لأن السؤال يتعلق بالأجندة العربية الواحدة، وليس بأجندة كل دولة على حده..

..مرة أخرى نلفت الانتباه إلى أن الاحتفال بمرور عشر سنوات على إطلاق عملية برشلونة في عام ١٩٩٥ والذى سنشارك فيها كجنوبيين بالطبع، سيكون فرصة طيبة لكى نتقدم (بأفكار ورؤى وأطروحات) نقول فيها لشركائنا الأوروبيين.. نحن نريد التعاون فى «هذا» ولا نريد التعاون فى «ذاك» بكلمة أخيرة: علينا أن نضع مصالح شعوبنا على رأس الأجندة، ونطالب بما نريد قبل فوات الأوان خصوصاً أن رصيدنا فى الخسائر والفرص الضائعة (فى مجال التعاون الدولى عموماً) أكبر بكثير من رصيدنا فى المكاسب والامتيازات..

*** البُعد الثالث:**

يبقى ضـمن هذه الرؤية البُعد السـياسـي في العلاقات الأورومتوسـطية، ولسـت «أنكر» أنه يمثل بكل تجلياته خصماً حقيقياً من بنيان هذه العلاقة التى لا يختلف اثنان على أنها وإن كانت طيبة. إلا أنها لم ترق بعد للمسـتوى المطلوب أو المأمول (على الأقل عربياً).

وحتى لا نقسو على أنفسنا، ونصدر أحكاماً صعبة على الشريك الأوروبي يتعين أن نلفت الانتباه إلى عدة متغيرات جوهرية شـهدتها السـاحة الدولية واستتبعت ما استتبعت من انقلابات فى المواقف..

أهم هذه المتغيرات قاطبة هو الأزمة العراقية التي خرجت منها أوروبا «صـفر اليدين» ناهيك عن شعورها إلى حد ما بالعزلة التى فرضـتها أمريكا عليها فرضاً فضلاً عن تقزيمها وتهميشها إقليمياً ودولياً.

والحق أن القارة العجوز كانت قد اسـتوعبت هذا الدرس سـريعا وأدركت أنها تقف بحق أمام خصم عنيد يرفض إلا أن تسرى إرادته فى أوصـال العالم كما يسرى الماء فى العود دون مقاومة أو اعتراض..

وبالتالي كان عليها أن تعيد النظر في سـياسـتها المعارضـة للتوجهات الأمريكية لأن تجربة الأزمة العراقية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن حصـاد المعارضة «مع الحجر الأمريكى الأصم» لن يكون غير الخسران المبين.

بعبارة أخرى إن تداعيات حرب العراق (أطلسـيا) لا تقل في أهميتها عن تداعيات سقوط حائط برلين (دولياً) فلئن كان الحدث الثانى قد كشف أن العالم مُقبل على نظام دولى تحكمه الأحادية القطبية فإن الحدث الأول قد أكد أن العلاقات الأطلسية هى بيت الداء «كالمعدة» وبالتالي لابد من إخلائه من كافة العلل والأمراض حتى تنطلق أمريكا فى تنفيذ مخططاتها التى تصـنفها على رأس أجندة الولاية الثانية لبوش..

المتغير الثاني والذى لا يقل أهمية عن سـابقه هو أننا مقبلون على مرحلة سـوف تتكشـف فيها تدريجيا تجليات «اتفاق أطلسـي» أرسـت قاعدته السـيدة كونداليزا رايس أثناء جولتها الشـهيرة إلى أوروبا والتى أعلنت فيها على الملأ أن الدبلوماسـية الأمريكية تعتزم كتابة فصـل جديد فى الشـراكة الأطلسـية لا يكون فيها مجال لاختلاف أو خلاف) لأنه من غير المعقول أن تتصـادم دولة ديمقراطية (مثل أمريكا) مع دول ديمقراطية (مثل الدول الأوروبية).. وهو ما يعني أن واشـنطن قد اسـتوعبت درس حربها على العراق ووقفت طويلاً أمام الشقاق الذى عصف بالشراكة الأطلسية، وجعل دولة فى حجم (وقامة) فرنسا تقف فى موقع المجابهة ضـد أمريكا وتلوّح لأول مرة باسـتخدام حق الفيتو فى مجلس الأمن ضدها..

ولذلك يمكن أن نقرر باطمئنان أن أوروبا فى ضـوء هذا التوجه الأطلسـي الجديد قد رأت أن تنزع أسـنانها وتفرغ جعبتها من السـموم لتتهيأ إلى مرحلة مقبلة من (التعايش السـلمى) مع القطب الأكبر تهبط فيها خلافاتها الأطلسـية – فى حال حدوثها- إلى أدنى مستوى..

وكان طبيعياً أن يظهر لهذه المتغيرات الدولية أو بالأحرى لهذا المنعطف الجديد في العلاقات الأطلسية (الأوروبية – الأمريكية) تجليات ونماذج عديدة.. نذكر منها الموقف من إيران.. والذى بدت فيه أوروبا وقد تنازلت عن ثوابت من نوع ما فى سياستها الخارجية..

- فأوروبا كما كنا نعلم وانطلاقا من رفضها الذوبان أو التماهى فى السياسة الأمريكية ظلت تحرص على وضع فروق وحواجز بين سياستها والسياسة الأمريكية فيما يتعلق بالشأن الإيرانى. فإيران تعتبر في المنظور الأمريكى الشيطان الذى يعبث فى الأرض فساداً ومن ثم يتعين الحذر منها ومقاطعتها بل و عدم التردد في ضربها (إذا لزم الأمر).. وقبل سنوات أصدرت أمريكا عدة قرارات لتنظيم المقاطعة التجارية مع طهران سخرت منها دولة مثل فرنسا وتحدث وزير خارجيتها آنذاك قائلاً:

«إن أمريكا قد اختلط عليها الأمر، فقراراتها لا تلزم إلا مواطنيها وليس الدول الأوروبية». وانتهجت أوروبا بالمقابل سياسة مغايرة مع إيران تحفظ لها خطوط اتصال من نوع ما مع هذه الدولة الكبيرة عرفت بسياسة «الحوار النقدى..» أو سياسة «الباب الموارب» وظلت تفاخر الأمريكيين بنجاح هذه السياسة التى لولاها لما أمكن لألمانيا أن تجرى حواراً مع حزب الله الموالى لإيران فى لبنان وخصوصاً فى مجال تبادل الأسرى..

الغريب والعجيب أن أوروبا فى إطار الواقعية السياسية الجديدة ورغبتها في كسب الود الأمريكى تنكرت لسياستها السابقة مع إيران وتبنت الرؤية الأمريكية (قلباً وقالباً) (بدأت تنظر لإيران وكأنها محور حقيقى للشر، يتعين تحجيم دورها فى المنطقة والعالم). وهكذا بين عشية وضحاها – بدت أوروبا وكأنها رأس حربة أمريكية في مواجهة إيران. ولعل سياستها الحالية التى تتبعها مع طهران وتلويحها بالعصا وهى (رفع الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن) أو الجزرة وهى استئناف التبادل التجارى لهو أكبر دليل على ذلك.

وبصرف النظر عما تسفر عنه المباحثات الإيرانية الأوروبية الدائرة حالياً بشأن الملف النووى إلا أن أوروبا الجالسة على مائدة المفاوضات اليوم ليست هى أوروبا الأمس التى كانت ترى أن كينونتها لا تتحقق إلا بالاختلاف مع أمريكا..

على أية حال –لقد سجل العرب- فى الفترة الأخيرة جملة من التنازلات الأوروبية تجاه قضيتهم الكبرى «القضية الفلسطينية» منها رفض أوروبا طرح مسألة الجدار العنصرى على محكمة العدل الدولية ثم موافقتها على إدراج منظمتي حماس والجهاد ضمن قائمة الجماعات الإرهابية كما لم يصدر عن اتحادها الميمون –الاتحاد الأوروبى- أية إدانة فى لحظة من اللحظات لسياسة إرهاب الدولة التى تمارسها إسرائيل فى الأراضى الفلسطينية طوال الوقت.. كما جمدت –فى إحدى المرات بمبلغ ١٨ مليون يورو كانت مخصصة للبنية التحتية الفلسطينية ومنعت -بضغوط إسرائيلية واضحة- بث إرسال إحدى القنوات العربية بدعوى أنها تحرض على كراهية الآخر ومعاداة السامية..

أما المثال الصارخ للتحولات الأوروبية فتجسده من وجهة نظرى واقعتان، الواقعة الأولى: أن أمريكا عندما تقدمت بمبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير والذى لا يخفى على لبيب ما فيها من روح إمبريالية تريد الهيمنة على العالم وجعل القرن الحادى والعشرين قرناً أمريكياً صرفاً.. لم تعترض أوروبا –ولم تطعن فى مشروعية هذه المبادرة التى تأسست على حكم ظالم وهو أن منطقة الشرق الأوسط أصبحت معملاً لتفريخ الإرهابيين وبالتالى باتت تهدد الأمن القومى الأمريكى والعالمى..

أقول لم تعترض أوروبا إنما سارعت إلى طرح مبادرة تحمل اسمها وإن كانت اكثر ذكاءً، لأنها تضمنت كل ما تضمنته للمبادرة الأمريكية وأضافت إليها التحفظات التى سجلها العرب بانزعاج على المبادرة الأمريكية وهى: أن تضع ضمن أهدافها محاولة حل القضية الفلسطينية، وأن يكون لأهل الشرق الأوسط دور فى الإصلاح ولا يُفرض عليهم من الخارج..

..وهذا معناه أنه لا فرق بين أوروبا وأمريكا فالأطماع واحدة، وإن اختلفت وسائل التعبير عنها.

- الواقعة الثانية: أن فرنسا وأوروبا هى التى تقف بحماس وراء القرار ١٥٥٩ الذى يقضى بانسحاب القوات السورية من لبنان.. وهذا ما كشفه الرئيس الأمريكى بوش فى حوار له مع صحيفة لوفيجارو الفرنسية عندما قال إن الرئيس جاك شيراك هو الذى اقترح عليه فى صيف عام ٢٠٠٤ فكرة مشروع القرار ١٥٥٩.

وهذا معناه أن أوروبا شريك كامل لأمريكا فى هذه التصورات جميعاً.. فهناك أهداف شرق أوسطية لفرنسا كشفتها المبادرة الأوروبية للإصلاح وهى تبدو متناغمة مع المبادرة الأمريكية باعتبار أن التطلعات واحدة والأهداف مشتركة وبالتالى فإن أوروبا (وتحديدا فرنسا) ليست بريئة من كل ما يحدث من مد وجزر فى المنطقة، خصوصاً بعد المصارحة أو المصالحة التى أرست دعائمها زيارة الرئيس بوش الأخيرة لبروكسل.

.. وعلى أية حال ليس بوسع أحد إنكار أن الثوب السورى فى لبنان لم يكن ناصعاً طوال الوقت، إلا أن ذلك لا يكفى مبرراً من وجهة نظر البعض – للحشد الدولى الذى قادته فرنسا (بالتنسيق مع أمريكا) ضد سوريا سيما أن دخول سوريا إلى لبنان عسكرياً واستخباراتياً لم يحدث إلا بتأييد دولى قبل سنوات وفرنسا ذاتها هى التى أعلنت بشار الأسد رئيسا لسوريا عندما استقبلته رسميا فى قصر الإليزيه (حدث ذلك قبل رحيل حافظ الأسد بعدة أشهر) لكنها اليوم قلبت ظهر المجن للنظام السورى.

على أية حال، يجب أن نذكر أن السياسة الخارجية الفرنسية المعاصرة (بشكل عام) قد شهدت درجة من درجات إعادة النظر، حددها هوبير فيدرين وزير الخارجية الفرنسية السابق (في مقالة له في مجلة العلاقات الدولية والاستراتيجية) فى مرتكز أساسى هو القوة الخلاقة التى تملكها أمريكا بامتياز من خلال سيطرتها على المجالات الخمسة الرئيسية فى العالم العسكرية، والسياسية والاقتصادية، والتقنية، والثقافية، مشيراً إلى سقوط الوهم الذى ظلت النخب الفرنسية تؤمن به وهو «مركزية الدور الفرنسى عالمياً!».. وخلص فيدرين إلى القول إن فرنسا يجب ألا تحلم بأنها يمكن أن تلغى القوة الأمريكية . والأفضل هو أن تتناغم معها..

والحق أن هذه الفكرة ذاتها كان قد تناولها بوضوح بريجنسكى مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، فى كتابه الشهير «رقعة الشطرنج» فأكد أن غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة (بسبب اختلاف الأولويات السياسية لدول الاتحاد) سيدفع فرنسا حتما إلى التكيف مع السياسة الأمريكية والبحث عن قدر من المشاركة معها..

وأضاف أن هذه المشاركة لن تكون شيئا مستحدثا، فقد سبق أن تجلت في حربى الخليج وكوسوفو عندما وفرت المشاركة الفرنسية والأوروبية غطاءً أخلاقياً وسياسياً للحرب عبر طرح مفاهيم مثل التدخل الإنسانى، والسيادة المحدودة، ومبدأ المسئولية مقابل الحصول على بعض المكاسب السياسية والاقتصادية.

ويبدو أن فرنسا قد قبلت ذلك فى مقابل أن تعترف بها أمريكا شريكاً أساسياً، وليس تابعاً (وهى العقدة التى ظلت فرنسا تعانيها طويلاً).

وبالتالى قد لا يكون دقيقا من يميل إلى الاعتقاد بأن سوريا دفعت ثمن المصالحة بين أمريكا وفرنسا، وإنما الأقرب إلى الصواب أن نقول إن المتغيرات الإقليمية (فى الشرق الأوسط) والدولية (فى العالم) هى التى كشفت ما ظل خافيا علينا طويلاً وهو أن أوروبا وأمريكا لا تختلفان عن بعضهما البعض، إلا فى شىء واحد هو أن الأولى «ناعمة» والثانية «غليظة»، لكن كليهما قوة (باطشة) وتضع أعينها على الشرق الأوسط (أرضاً وسماءً).

في اعتقادى أخيراً أن الحوار الأورومتوسطى المطروح منذ فترة يكاد يكون مخنوقاً وتعانى قنواته من الجفاف والضمور الناجم عن اختلاف المفاهيم وترتيب الأولويات وبما أننا لا نعيش في جزر معزولة (فى عالم اليوم) وتواجهنا عولمة أمريكية متوحشة تسحق العظام.. ولأن أوروبا هى الأقرب جغرافياً، وتشترك مع منطقتنا فى جزء مهم من التاريخ والتوجهات فضلاً عن تشابه الثقافة والفنون وتوجد فيها شرائح مجتمعية وسياسية ترفض الهيمنة الأمريكية ولا يكاد يمر أسبوع إلا وتندلع مظاهرات تناهض الأمركة.. وكانت فرنسا لوحت قبل فترة فى مواجهة العولمة المتوحشة بما يعرف بالعولمة المؤنسنة.. لهذه الأسباب أرى أن الضرورة الحياتية باتت تدفعنا دفعاً لمد اليد نحو أوروبا.. لكن بشرط أن تكون تلتقى الإرادتان: إرادة المشاطئين شمالاً وإرادة المشاطئين جنوباً (للمتوسط) وليس خافياً أخيراً، أن الأمر قد لا يكون سهلاً فى ضوء بزوغ نجم تحالف أطلسى جديد دخلت فيه أوروبا طواعية إلى بيت الطاعة الأمريكى.

الفصل السادس:أوروبا فوق صفيح ساخن

أوروبا.. ترتعد فرائصها خوفا من الإرهاب!:

لم يكن مغاليا (القاضـي الأوروبي المتخصص في شئون الإرهاب جون لوى بريجيير) عندما قال: «إن الحرب ضد الإرهاب أشبه بحرب المائة عام» في إشـارة إلى «مدى» و«عمق» و «طول فترة» هذا الصـراع الذي يبرز كإحدى سمات القرن الحادي والعشرين.

فبرغم أن هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة كانت نقطة مفصلية (أساسية) في استراتيجية مكافحة الإرهاب وبداية لتدشين تحالف دولي ضد هذا الخطر العالمي، فإن أوروبا كانت تعيش هذا الهاجس قبلا، فاكتوت فرنسا بنيران الإرهاب في عام ١٩٩٥ عندما حصـدت القنابل نحو ٢٠٠ قتيل في مترو الأنفاق الباريسـي وظهرت جماعات تحمل أسـماء منها خالد قلقال، ورشيد رامدا (وهما فرنسيان من أصول عربية).

.. وها هي أسبانيا تعاني «الإرهاب المزمن» الذي تقوده منذ سنوات «جماعة الأيتا» الانفصـالية التي لا يكاد يمر يوم أن تسـفك دماء بريئة على أيدي سفاحيها.. ثم جاءت تفجيرات ١١ مارس الماضي التي خلفت نحو ١٩٠ قتيلاً لتضيف جبهة أخرى في (استراتيجية المواجهة الأوروبية مع الإرهاب) هي جبهة تنظيم القاعدة.

والثابت أيضـا أن إيطاليا وألمانيا وبريطانيا ليسـت في مأمن من آفة الإرهاب، التي تأخذ أشكالا مختلفة، لكنها ترمي إلى شـيء واحد هو زعزعة الأمن والاستقرار في القارة العجوز التي تضع حاليا يدها على قلبها خوفا من أن ينفذ أسامة بن لادن وعيده بحسب ما جاء، في العرض الذي كان تقدم به في أبريل الماضـي حول «الهدنة المشـروطة» التي تنتهي في ١٥ يوليو الحالي مطالبا الأوروبيين بعدم مهاجمة المسلمين والانسحاب من بلادهم والكف عن التدخل في شئونهم!.

مصداقية التهديدات:

وبرغم أن هناك من يشـكك في مصـداقية هذا التهديد الذي أكدته مجددا تحذيرات جماعة تحمل اسـم «أبو حفص المصـري»، فإن غالبية الدول الأوروبية أخذته على محمل الجد (خصوصا فرنسا وإيطاليا).

بينما قللت مصـادر بريطانية وألمانية من أهمية مثل هذه التهديدات التي تحملها أجهزة الفاكس ليل نهار، إلا أن المرصـد الدولي للإرهاب في باريس شدد على ضرورة التعامل مع البيانات أو التصريحات المنسوبة إلى تنظيم القاعدة أو الجماعات المرتبطة بها، بقدر كبير من الجدية.. خصوصا أن عدداً من دول القارة لايزال له قوات في أفغانسـتان (فأسـبانيا رغم انسـحابها من العراق طالبت بمضـاعفة عدد قواتها في أفغانسـتان إلى ألف جندي!) وهو ما يجعلها تقع بدرجة مباشرة في «مرمى» التهديدات التي ساقها أسامة بن لادن عقب تفجيرات مدريد.

وليس خافيا أن قلب أوروبا أصبح «وجوعا» بل عن الحياة فيها أصبحت صعبة بسبب التشديدات الأمنية والرقابية التي تطال أماكن كثيرة (سيرجيو بيرلسكوني رئيس الوزراء الإيطالي أكد أن ١٤ ألف موقع باتت تحت مراقبة قوات الأمن في إيطاليا)..

وارتفعت أصوات في عاصمة الاتحاد الأوروبي (بروكسل) تطالب بأن تمتد شبكة الدفاع الأوروبية (التي تبلغ نفقاتها نحو ١٦٠ مليار يورو) لتشمل خطة مكافحة الإرهاب في كل أنحاء القارة.. أما الخطر الأكبر – في تقديرنا- فهو ينصب على الملايين من أبناء الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا الذين أصبحوا يقفون –بالجملة – وراء القضبان، بتهمة الإرهاب، والتطرف! ، لا لشيء إلا لأنهم يشتركون مع أمثال بن لادن، والظواهري، والزرقاوي في الدين وليس في التوجه! وظهرت جماعات كارهة للعرب وتخطط لإجلائهم عن التراب الأوروبي (سرا وعلانية) مثل «النازيون الجدد» و «حالقوا الرؤوس»، وأحزاب اليمين المتطرف الذين يرون في الوجود العربي والإسلامي في أوروبا، احتلالا!.

أيا كان الأمر فإن قادة أوروبا قد قرعوا طبول الحرب ضد الإرهاب بالفعل واتخذوا جملة من الإجراءات غير المسبوقة منها تعيين منسق أوروبي لمكافحة الإرهاب تكون مهمته – كما هو واضح من الاسم – تنسق التعاون بين الدول الأوروبية لتطبيق أفضل لما كانت اتفقت عليه منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر وفي هذا الشأن تتحدث دائر أوروبية عليا عن أن لدى أوروبا ما يلزم من أدوات لمواجهة الإرهاب والمطلوب فقط هو استخدامها وتفعيلها!.

أما الخطوة الثانية التي اتفقت حولها أوروبا، فهي دعم جهاز الإنتربول الأوروبي المعروف باسم «يوروبول: (قره لاهاي) وتزويده بنحو ٣٥٠ عنصرا ومضاعفة ميزانيته التي تبلغ أكثر من ٥٠ مليون يورو، وتحمست دول أوروبية لإنشاء وكالة مخابرات أوروبية مركزية على غرار وكالة المخابرات الأمريكية لتكون «مستودعا» لكل المعلومات المتعلقة بالأمن الأوروبي بشكل عام خصوصا بعد أن تبين أن الأجهزة الأمنية الخاصة بكل دول تفرض سياجا من الحذر حول المعلومات التي ترى أنها حساسة وتتوجس من أن يعود عليها ضرر مباشر إذا ما قامت بتبادلها مع أجهزة دولة أخرى..

ضربات استباقية:

.. وفي إطار بحث أوروبا عن أمنها الخاص، استخدمت دولها منهج الضربات الاستباقية ضد أنشطة الشبكات الإرهابية المسلحة ذات الثقافة والأيديولوجية الإجرامية، وقامت – كما فعلت بريطانيا وإيطاليا – بتفكيك هذه الخلايا التي كان تعتزم القيام بعمليات إرهابية في البلاد، كما كثفت عمليات الدهم والاعتقادات وفتح التحقيقات مع العناصر المشتبه في تورطها في عمليات إرهابية لقطع الطريق أمام جرائمها.

يبقى في هذا الشـأن نقطتان الأولى تتعلق بخصـوصـية أوروبا في حربها ضـد الإرهاب، فهي تحرص على ألا يتحول الأمر إلى حرب غير شـرعية وغير محددة ضد الإرهاب مثلما فعلت روسيا في الشيشان، وتفعل أمريكا في أفغـانسـتـان والعراق. فـالأوروبيون في كـل الأحوال لا يرحبون بوجود جوانتانمو جديدة في بلادهم.والنقطة الثانية عبر عنها خافيير سـولانا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي بقوله إن أوروبا شاءت أم أبت هي عالمية، ومن ثم يتعين عليها أن تكون مستعدة لاقتسام مسؤولية الأمن في العالم (وليس فقط مسؤولية الأمن في داخلها) وأشـار إلى وثيقة «أوروبا آمنة في عالم أفضـل» التي تقول إن على أوروبا أن تحدد التهديدات التي تواجهها والاسـتراتيجيات والوسائل من أجل محاربتها.. كما عليها أن تتفهم أسباب هذه التهديدات.. لكن –في كل الأحوال- عليها أن تتدخل بشكل وقائي قبل أن يستفحل الخطر..

● بكلمـة أخرى إن أوروبـا لاتنـام – في هـذه الأيـام- خوفـا وجزعـا من «هجمات» لا تعرف على وجه الدقة على أي شاكلة سوف تأتيها.

باريس: لكم مشايخكم ولي مشايخي!

رفضت السلطات الفرنسية إعطاء تأشيرات دخول لنحو ٥٠ واعظاً وقارئاً مصرياً وجزائريا، فارتفعت أصوات عديدة من بينها عميد مسجد باريس تتهم قرار الرفض بالبطلان، وتراه مُتعسفاً وجائراً في حق المسلمين في فرنسا.

لكن وقفة هادئة أمام القرار، والظروف التي صـدر فيها، كفيلة بأن تُزيل اللبس، وتكشف الحقائق..

ونحن هنا –على كل حال- لا ندعي أننا ندافع عن وجهة النظر الفرنسـية ولكننا نزعم أننا نفهم جيداً أوضـاع المسلمين في فرنسـا، كما نريد ألا نقع فيما نتهم به الآخرين وهو الكيل بميكياليين.

● ولنبدأ من أصل الحكاية..

اعتادت الجالية الإسـلامية في باريس على اسـتقدام قارئين ووعاظا من مصـر، وبعض الدول الإسلامية الأخرى لكي يؤموا المسلمين في صـلواتهم، ويفتونهم في أمور دينهم ودنياهم طوال شهر رمضان.

وفوجئ المسـلمون في فرنسـا بقرار منع رجال الدين من المجيء، فهاج منهم من هاج، وصرخ من صرخ، وانهالت على فرنسا والفرنسيين عشرات التهم التي أخفها تهمة العنصـرية، وكراهية الإسـلام.. لكن قليلين هم الذين تريثوا، ومسكوا ألسنتهم حتى يفهموا أسباب هذا المنع..

والحق إن السـلطات الفرنسـية لم تكن في يوم من الأيام كارهة للدين الإسـلامي أو مُتعصـبة ضـده لأن الإسـلام هو الدين الثاني في فرنسـا بعد الكاثوليكية، ويدين به نحو أربعة ملايين مسـلم، ولا يُعقل أن تضـطهد دولة شـعارها «حرية، إخاء، مسـاواة» أي فرد أو جماعة لأنها تدين بدين آخر أو ترى رأيا مُخالفا..

وبالنسبة لقرار منع مجيء رجال دين مسلمين إلى فرنسا هذا العام فله أسباب عديدة منها ما يتعلق بعلاقة مسجد باريس بالسلطات الفرنسية. أما السبب الجوهري – في رأيي- فهو خوف فرنسا من وصول المد الإرهابي الدين إلى أرضها.

وهو سبب –على كل حال- معقول ومقبول، إذ لا يمكن أن نتهم بلدا تريد أن تحافظ على أمنها وأمن شعبها بالعنصرية لمجرد أنها رأت أن الوقاية خير من العلاج»، فرفضت مجيء الوعاظ خشية أن يساعد وجودهم في إشعال نار الإرهاب الديني.. تلك النار التي تحرق مناطق عديدة من العالم حاليا في أمريكا أو شمال أفريقيا، أو جنوب مصر...

وغني عن البيان أنني لا أربط بين رجال الدين المسلمين وبين الإرهاب لأن ديننا الإسلامي الحنيف هو ديني المحبة والإخاء والتسامح.. ناهيك عن أن فرنسا التي تربطها علاقات طيبة بكثير من الدول الإسلامية، ويوجد في جامعاتها نخبة من المستشرقين الأكفاء الذين يعرفون الدين الإسلامي،معرفة صحيحة.. لا تكره الإسلام ولا تتهمه بالإرهاب.. وإنما قرارها بمنع مجئ الوعاظ المسلمين، جاء من قبيل التحوط، وتدارك الأمر قبل وقوعه.

والدليل على أن فرنسا بريئة من هذه التهمة هو أنها عندما تعرضت للإرهاب الأعمى في سبتمبر عام ١٩٨٦ ولقى العديد من الفرنسيين مصرعهم وأصيب المئات، لم يتحرك فرنسي واحد ضد العرب والمسلمين في فرنسا.

وبطبيعة الحال، فإن هذا القرار لا يسيء – لا من قريب أو بعيد – لأي دولة من الدول التي اعتادت أن ترسل رجال دين مسلمين إلى فرنسا، سيّما وأن هذه الدول وعلى رأسها مصر، تربطها علاقات طيبة بفرنسا منذ مئات السنين، كما أن رجال الدين فيها هم في الأصل علماء بالأزهر الشريف الذين يشهد لهم الجميع بالغزارة في العلم والسماحة في الفكر.

وأيا كانت الأمر فالمحقق أن الحديث بين وقت وآخر عن نشوب خلاف بين الجالية الإسلامية من ناحية والسلطات الفرنسية من ناحية أخرى قد يضر بمصالح أبناء الجالية، ولذلك نود أن تُحسم هذه الخلافات في أسرع وقت.

وفي النهاية أهمس في أذن الجميع وأقول:

– إذا كنا –نحن المسلمون- نخشى على أنفسنا –وفي بلادنا- من اشتداد موجات الإرهاب التي ترتدي رداء الدين، ونعمل لذلك ألف حساب.. فكيف نلوم الآخرين من غير المسلمين إذا احتاطوا للأمر، حماية أنفسهم من شسرور أي إرهاب مُتوقع!

– وإذا كنا ننقد الآخرين عندما يكيلون بمكيالين في الأمور التي يتعلق بحياتهم ومستقبل شعوبهم، فلماذا تفعل نفس الشيء ونكيل لنا بمكيال، ولهم بمكيال آخر.. ثم تصرح وتتهم الآخرين بالعنصرية؟!

«الإسلاموفوبيا» و«عاداة السامية»: مقارنات واجبة!

لم يعد بوسع أحد إنكار الإسلاموفوبيا، وهي الخوف المرضي من الإسلام، التي تفشــت في الســنوات الخمس الماضــية، وتحديدا منذ وقوع أحداث ١١ ســبتمبر ٢٠٠١ في أمريكا، بين جميع شــرائح المجتمع الغربي.. فكل ما هو مســلم أو إســلامي أصــبح يثير الخوف وترتعد منه فرائص ســكان أوروبا وأمريكا..

المؤلم أن هذه الظاهرة مرشحة في السنوات المقبلة، للاتساع والانتشار كالنار في الهشيم، ولم تعد، كما تدل على ذلك المؤشرات، حكرًا على منطقة دون أخرى، حتى كاد البعض يعتبرها شكلا من أشكال الموضة أو التقاليع في دنيا الفكر والعلاقات بين الشــرق والغرب.. فالشــخص العربي أو المســلم، بمقتضى هذه الظاهرة، أصبح أشبه بالقنبلة الموقوتة التي سوف تنفجر حتما في مكان وزمان محددين، وهو ما جعل الاتهام بالعنف، والعدوانية، وكراهية الآخر ينسحب على جميع العرب والمسلمين دون استثناء..

.. وقد شــاءت الأقدار ، أن يكون أبناء الجاليات العربية والإســلامية في أوروبا أول ضــحايا الإســلاموفوبيا، .. وإذا علمنا أن عددهم يبلغ نحو ٢٦ مليونا لأدركنا ثقل الإشكالية التي تطرحها هذه الظاهرة التي تحمل ضمن ما تحمل مدلولات عنصرية بغيضة، حيث يحاسب الشخص (ويقوم) على أساس دينه.. بل ويتم تصنيفه في قائمة الأشرار، لا لشيء إلا لأنه مسلم!!

ولقد جأر بالشكوى عدد، لا بأس به، من المغتربين في أعقاب تفجر أزمة الرسوم الدانماركية التي ألهبت مشاعر الغربيين وجيشتهم ضد أبناء الجاليات العربية والإســلامية، واعتبرت الميديا الغربية هؤلاء المغتربين وكأنهم خونة يجب استئصالهم والتخلص منهم.

وارتفعت وتيرة الحديث عن ضــرورة طرد مســلمي أوروبا لتبقى أوروبا للأوروبيين وليس للأجانب أو للعرب والمسلمين.

وضمن هذه الأجواء المشعبة بالأسلاموفوبيا، تصطك أسنان الأوروبيين في بسبب زيادة عدد المسلمين سواء المهاجرين من أصول عربية وإسلامية أو الأوروبيين الذين يعتنقون الدين الإسلامي (١٦٣ أوروبيا يعلنون شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله يوميا)، بحسب إحصائية المكتب الدولي للهجرة الدولية في فيينا!.

أياً كان أمر ظاهرة الإســلاموفوبيا، فليس من شــك أنها أصــبحت «لعنة» يوصــم بها المغتربون، وتكاد تطاردهم في صــحوهم ونومهم.. ولعل الموقف السلبي منها هو الذي دفعني لعقد مقارنات مباشرة مع ظاهرة معاداة السامية التي تعاني منها مجموعة بشرية أخرى هي اليهود..

.. ولا خلاف على أن يهود أوروبا قد ذاقوا الأمرين، من ظاهرة معاداة الســامية، ودفعوا الثمن غاليا –كما يقولون- عبر ســلســلة من التضــييقات والاضــطهادات التي تســتهدف كيهود دون غيرهم من الأجناس البشــرية الأخرى..

ما يهمني هنا هو أن ألفت الانتباه إلى أن حصاد الظاهرتين الإسلاموفوبيا ومعاداة السامية، وإن كان متشابها فهو مر كالحنظل، إلا أن ردود الفعل من الظاهرتين مختلف تماما.. فمسلمو أوروبا قد اكتفوا بتسجيل حزنهم لما آلت إليه العلاقة مع المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها، واستسلموا لاجترار الآلام والندم على اللبن المسكوب.. بينما أولاد العم من اليهود كان لهم موقف آخر، فقد شمروا عن ساعد الجد، وردوا على حملة معاداة السامية بحملة مضادة تستهدف، ليس فقط التصحيح، ولكن أيضا إشعار الأوروبيين بالندم على ما اقترفوا في حق اليهود، بل ودفع غرامات باهظة على سبيل التعويضات، ويكفي أن نعلم أن اليهود قد نجحوا بالفعل في (تجييش) الجميع لاستصدار قرار أوروبي يجرم معاداة السامية ويرد الاعتبار لليهود المضطهدين على أيدي النازي ورجاله.

وبات مألوفا أن يكون وجه اليهودي ناصع البياض لا تشوبه شائبة، كما لا يجرؤ أي باحث أو كاتب أو مفكر أن يناقش أو يجادل في قضية الهولوكست، لأنه –والحالة هذه- سوف يعتبر معاداة السامية، وهو ما يستوجب العقاب.

وكلنا يعرف أن فرنسا أصدرت قانونا شهيرا يحمل اسم وزيرها للتعليم العالي هو قانون جايسو، الذي يحظر حظرا تاما أن يقترب أي عاقل من قضية الهولوكست أو أفران الغاز، ووضع القانون غرامة مالية كبيرة، إلى جانب عقاب بدني بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ست سنوات.. وأخذت النمسا وسويسرا بحيثيات قانون جايسو مع تغليظ العقوبة البدنية والمالية.

بكلمة أخيرة لم يستسلم أولاد العم (اليهود) إلى أحزانهم على نحو ما نفعل نحن اليوم! وإنما ناضلوا من أجل تجريم ظاهرة معاداة السامية..

والمقارنات الواجبة التي لا فكاك منها هي أنه يتعين علينا أن نخرج من شرنقة (الأحزان والولولة) لنحذو حذو اليهود، فنقوم بتعبئة الجهود الإقليمية والدولية لتهيئة الأجواء لاستصدار قانون يؤدي إلى تجريم الإسلاموفوبيا. وإلا سيجني أبناؤنا في الخارج الحنظل، ويرزح أحفادهم تحت نير الظلم والاستبعاد طوال سنوات عمرهم المديد..

وقراءة الدرس اليهودي يفيد كثيرا في هذا المجال، خصوصا أن الظاهرتين تبدوان – ولو شكليا- متشابهتين، فكلتاهما قد ظهرتُ في أوروبا، وتستهدف جنسا بشريا دون غيره وتنطلق من تمييز عرقي وديني كريه، كما يعاني منهما – كل على حدة – يهود ومسلمو أوروبا.

كلمة أخيرة.. الإسلاموفوبيا خطر زاحف نحونا وإن استهدفت اليوم المهاجرين العرب والمسلمين بتشويه صورتهم، فسوف تمتد أذرعها الأخطبوطية إلى داخل بلداننا.. لنفيق – في لحظة وشيكة – على اتهام قاس يلتصق بجلودنا، وهو أننا إرهابيون.. لأننا مسلمون!!

«تسييس الدين».. أوروبا والإسلام نموذجاً!:

بأن الإسلام (كنظرية) شيء، والإسلام (كتطبيق وممارسة) بين المسلمين شيء آخر.

وهذه الخطيئة –وليس فقط الخطأ- قد يرتكبها الكثيرون عن عمد أو عن غير عمد (لا يهم) وهناك من يُتاجر بها التماساً لتحقيق مآرب (يريدها ويتمناها) خالطاً بذلك السياسة بالدين.. والمهم هنا ليس ما يقوم بفعله (في أرض الواقع) دائما ما يُروّج ليستقر في أذهان الناس. حتى لو كان مُنافياً للحقيقة (وهو في الأغلب كذلك..)

فلو أخذنا على سبيل المثال موقف أوروبا من الإسلام لوجدناه مليئاً بالتناقض.. ففي جامعاتها العريقة (مثل السوربون) تعلمنا أن هناك صورتين لهذا الدين، الأولى «صورة أكاديمية» تستند إلى المراجع ومناهج التوثيق والبحث العلمي وهي أقرب إلى الصورة الصحيحة للإسلام، لكنها غير شائعة بين الناس لأنها قابعة على أرفف المكتبات وداخل الخزائن التي تحوي الكتب والأوراق التراثية.. والثانية «صورة إعلامية» منتشرة انتشار النار في الهشيم ويعرفها الناس وربما يتفاعلون معها وهي بحكم الدوافع والأسباب غير بريئة فتخلط عن عمد بين الإسلام والإرهاب وكافة أشكال العنف.. مع أن النظرة الصحيحة – والتي تنسجم مع ما تشير إليه في هذه السطور - هو أن واقع المسلمين لا علاقة له بالإسلام –ويكاد يكون – وهو بالفعل كذلك – في تضاد كامل معه..

وهذه الرؤية التي تفصل بين ما يُمارس وما يُقال.. لو طبقناها على ممارسات الغرب (وأوروبا) لاكتشفنا عجبا. فها هي أوروبا تروّج عن نفسها أنها تتعامل مع الإسلام بحيادية ومن منطلق علمانيتها تفسح لأتباعه المجال لممارسة شعائرهم في حرية تامة.. وتضرب دولة مثل فرنسا مثالاً على ذلك بمبادرتها الشهيرة لإنشاء مسجد باريس الكبير في قلب باريس.. لكن الواقع العملي يُثبت عكس ما يُقال أو يُروّج، فالوقائع التاريخية تكشف أن الثوار الجزائريين الذين كانوا يطالبون بجلاء الاحتلال الفرنسي عن بلادهم اندسوا بين الناس في العاصمة باريس وبعض المدن الفرنسية الأخرى وأخذوا يزرعون القنابل في الشوارع والميادين لترويع المواطنين ومن ثم إجبار السلطات الفرنسية على الاستماع إليهم والجلوس معهم للتفاوض ومنح الجزائر استقلالها.. وأمام ضراوة التفجيرات التي ملأت القلوب بالرعب وإصرار فرنسا على البقاء في الجزائر التي كانت تعتبرها امتدادا جغرافيا لها عبر المتوسط.. تفتق ذهن قادة الاستعمار الفرنسي عن فكرة إنشاء مسجد كبير تهوي إليه أفئدة المناضلين والثوار الجزائريين في المناسبات الدينية.. لرصدهم، ومعرفة أعدادهم وتحركاتهم وهو ما يُسهل عملية القبض عليهم، وهو ما حدث فعلاً بعد ذلك..

هذا الواقع يجهله الكثيرون، وهو واقع لا علاقة له بشعار الحرية والإخاء والمساواة الذي حفظتنا إياه الدعاية الغربية الاستعمارية أو بتسامح فرنسا مع الدين الإسلامي، أو بعلمانيتها كما تروّج وسائل الميديا (عندنا وعندهم).

والمعنى أن فرنسا في نظرتها للإسلام (أو في تعاملها مع المسلمين) قامت بتسييس الدين أي استخدمته لتحقيق أهدافها الاستعمارية المناهضة لحركات التحرر الوطني، والراغبة في بسط هيمنتها على الشعوب، واستنزاف مواردها وخبراتها لحسابها الخاص.. والفارق واضح – لكل ذي عينين ولسان وشفتين – بين ما يُقال وما يُمارس في الواقع العملي..

.. المثال الآخر الذي يؤكد أن الهُوّة ستظل سحيقة بين الشعارات وبين التطبيق هو وقف راسموسن رئيس حكومة الدانمارك الذي رفض التدخل لإيقاف هجمة الصحف الدانمركية (قبل ما يقرب من عامين) على الإسلام ونبيّه فيما عرف بأزمة الرسوم الدانمركية! وكانت حُجته – وربما كان الحق معه- أنه لا يستطيع أن يمنع قلما من أن يكتب ما يشاء أو مطبوعة من أن تنشر ما تريد لأن هذا أمر يتنافى مع حرية التعبير ومدونة حقوق الإنسان العالمية.

لكن عندما تتفجر –بعد ذلك- أزمة مشابهة في ألمانيا راحت ضحيتها سيدة مصرية هي (مروة الشربيني) نجد أن القرارات السياسية والأحكام القضائية تفرض حظراً على النشر دون أن يبكي أحد (أو يتباكى) على حقوق الإنسان، وحرية التعبير.. ما هذا التناقض.. وما معناه؟ وكلنا يعلم أن هذه القرارات وتلك الأحكام صدرت كي لا تفضح (تواطؤات) كثيرة بين القضاء والإعلام والسياسة في ألمانيا وليس – كما تزعم الحكومة الألمانية أن الهدف هو توفير مناخ ملائم لبحث كافة جوانب هذه الجريمة العنصرية! وليس من شك في أن خطيئة «ازدواجية المعايير» وكذلك «تسييس الدين» واضحة ولا تحتاج إلى دليل..

الشيء نفسه يمكن أن ينصرف على اتهام أوروبا للجاليات الإسلامية التي تعيش فوق أرضها.. فلقد شاع في الأعوام الأخيرة أن المسلمين الذين يعيشون في الدول الـ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم يبلغ نحو ٢٦ مليون عربي ومسلم وظيفتهم الوحيدة هي إدخال المجتمعات الأوروبية في الدين الإسلامي (أي أسلمة أوروبا!) وكان من نتائج ذلك أن انتشرت ظاهرة كراهية المسلمين والإسلام بحيث أصبحت (مشتركاً) – إن صح التعبير-بين فئات كثيرة من الشعوب الأوروبية.. وهو أمر – لو كان صحيحا – لاستوجب بالفعل ما هو أكثر من الكراهية، لكن الواقع العملي يؤكد أن أوربا – مرة أخرى – ارتكبت خطيئة تسييس الإسلام التي يستحيل في حال استمرارها أي حديث عن حوار ثقافات أو ديانات أو حضارات ولست أبرئ –بالقطع- ممارسات كثيرة لمجموعات من المسلمين تدفع أوروبا إلى الشطط، لكن إنصافا، ألا يتعين على حكماء أوروبا الذين يحلمون بأوروبا العظمى أن يقلعوا عن عادة دسّ أنف السياسة في الدين وخصوصاً الإسلام؟!

هل من أهدافنا «أسلمة أوروبا» حقا؟!

من المفارقات التي نعيشـــها «ونعانيها في آن واحد» أن «الغرب» يبرع في أســاليب وفنون التعذيب في ســجونه ومعتقلاته.. ثم يتنصــل من كل ذلك، ويتهم العالم العربي والإســلامي بأنه يقترف «آثام» التعذيب يوميا ضـــد مواطنيه!

والحق أن التعذيب صـــناعة غربية بامتياز والمشـــاهد التي تتلاحق أمام أعيننا هي أكبر دليل على ذلك.. وفضـــيحة أبو غريب التي كشـــفت الوجه البربري الهمجي للولايات المتحدة ليست آخر الفضائح، فالجنود البريطانيون ارتكبوا ما هو أبشع عندما اعتدوا على صبية عراقيين بوحشية وجروهم كما تجر الشاة الميتة!

وسوف تختزل الفضيحة في أحكام وهمية تصدر ضد شخص أو شخصين وينتهي كل شيء!

.. الذي اســتوقفني – بحق – في هذه المفارقات التي كدنا نعتاد عليها أن فرنسـا «بلد الحرية والإخاء والمساواة» تفعل هذه النقيضـة منذ سنوات ضـد المهاجرين العرب والمســلمين فتعتقل منهم من تشــاء، وتمارس ألوانا مع التعذيب الجسـدي والروحي بدم بارد، وكأنها تفعل «العادي والطبيعي» أو ما يجب أن يكون! فكأن الغرب يقف في خندق واحد مع بعضـــه البعض وينظر إلينا النظرة ذاتها ويتعامل معنا من موقع «فوقي»، وكأننا من جنس آخر غير جنس البشر والآدميين.

لقد فضـــح كتاب فرنســي بعنوان: «الوجه الخفي للبوليس» هذه المفارقة التي تعيشـــها فرنســا عندما كشـف جملة من الوقائع غير الإنسـانية ودخل في الســـجون، واســـتند إلى «جرائم دامغة» فكأننا أمام أبو غريب، ولكن على الطريقة الفرنســية! في عام ١٩٩٥ ألقت الســلطات الفرنســـية القبض على عشـــرات من الجزائريين المشـــتبه في انتمائهم إلى الجماعات الإســـلامية المسلحة في أعقاب وقوع تفجيرات في مترو باريس».

وذكر الكتاب أن مجموعة من رجال البوليس ســحبوا أحد المشـــتبه فيهم بحبل من رقبته «كالكلب» وجردوه من ملابســـه في إحدى الأمســيات وظلوا يضـــحكون عليه وهو يتوارى عن عيونهم خجلا، فيجروه ثانية. ويغمرونه باللطمات والســباب، ويتســـابقون في ركله بالأقدام والأحذية الحديدية نعم لقد حدث هذا في «بلد فولتير» التي تتشـــدق بأنها معقل الحرية، والليبرالية، وحقوق الإنسان!

ومحررة الشعوب بثورتها الفرنسية من جميع صنوف العبودية والعسف!

.. يذكر الكتاب الذي وصـف ثلاثة صحفيين في مجلة لوبوان« الأسبوعية أن التعذيب بالكهرباء كان شــيئاً مألوفاً فضـــلا عن فنون أخرى مثل التعذيب بإرغام المعتقلين على الاســتيقاظ أياما متتالية وتجويعهم وتعطيشــهم.. وعندما تأتي لحظة العفو والسماح لهم بالأكل، يقدمون لهم سندوتشات ممتلئة بشرائح لحم الخنزير.. أما العطش فلن تطفئه إلا المشـــروبات الكحولية.. وإلا فعلى المعتقل أن يظل على عطشه حتى الموت!

نعم.. يحدث هذا – مرة أخرى – في فرنسا التي يذهب إليها الطلبة العرب والمسلمون لدراسة القانون وسيادة القانون!

ما معنى ذلك؟

معناه أننا أمام حالة من حالات التوحش الغربي الذي لا يقيم وزنا لشريعة أو عُرف أو قانون. والغريب أن ضحايا هذا التوحش هم بالضرورة العرب والمسلمون سواء المقيمين في دولهم وداخل أوطانهم أو المقيمين خارج الحدود وداخل المجتمعات الغربية.

وإذا كانت هذه الوحشية الفرنسية تمارس ضد المغتربين العرب منذ نحو عشر سنوات فلماذا تندهش إذا ما فعلت أمريكا وبريطانيا الشيء نفسه قبل عامين أو أقل قليلا في العراق..

.. ولماذا نندهش عندما نشرت صحيفة دنماركية رسوما مسيئة للإسلام والمسلمين في ٢٠ سبتمبر الماضي وأعادت صحيفة نرويجية نشر الصور نفسها في ١٠ يناير، وكذلك فعلت صحيفة فرانس سوار الفرنسية في أول فبراير ثم توالى النشر في صحف بألمانيا وأسبانيا.. إن هذا الإصرار على النشر يعني – ضمن ما يعني – أن إذلال العرب هو أمر قديم، والنظرة الدونية إليهم هو أمر اعتاد عليه الغربيون، ولذلك أسقط في يد الدنماركيين – على وجه الخصوص – عندما فوجئوا بكل هذا الغضب الذي عبرت عنه الجماهير في شتى أنحاء العالم الإسلامي..

قال لي أحدهم وكنت أشاركه إحدى الندوات: نحن لم نفعل شيئا جديدا، فهناك عشرات الكتب في المكتبات الأوروبية والأمريكية تتحدث عن المسلمين ونبي الإسلام باستخفاف لا حدود له، وتتعرض لحياة الرسول الخاصة، ويلصقون به اتهامات تقشعر منها الأبدان..

ويضيف الرجل: لم يتحرك ساكن ردا على هذه الكتب، بينما انفجر العالم الإسلامي كالبركان بظهور هذه الرسوم..

بالطبع هناك ردود كثيرة يمكن أن تقال تعليقا على ما قاله هذا الدنماركي، لكن ما يهمني هو الإشارة إلى شيئين الأول أن التنكيل، والاستخفاف والازدراء، والدونية هي أمور يمارسها الغرب فينا«وضدنا»منذ ردح طويل من الزمن.. وما أزمة الرسوم إلا أحد أشكال هذه المعاملة.

والشيء الثاني: إن الغرب «أمريكا وأوروبا» لا يرى غضاضة في أن يتعامل معنا بوحشية ومستهينا بأرواحنا، «وقدس أقداسنا، وعقائدنا.. لأننا من وجهة نظره لا نستحق غير ذلك. فنحن معشر العرب والمسلمين لا كلمة لنا، ولا رؤية، ويكره بعضنا بعضا، وتغيب عن قواميس حياتنا كلمة «اتفاق» وتغمرنا صفات مثل الأنانية، والشماتة، والتخاذل، وتقسو قلوبنا على بعضنا وكأنها قدت من حجر، ونقول ما لا نفعل، ونظهر ما لا نبطن، وأهم من كل ذلك أننا قوم ذهبنا إلى أوروبا لشيء واحد هو: أسلمة أوروبا، وبالتالي حقت علينا لعنة الغرب؟!

ما هو مستقبل الثنائي الفرنسي - الألماني؟

وكلنا يذكر أن واشـــنطن كانت اســـتحثت تحالفا ثلاثيا – إبان حبها (غير المشـــروعة) على العراق – رمزت له بالأحرف الثلاثة B.A.B وتعني بلير وإزنار وبيرلسكوني لكي يقف مناوئا للثنائي الألماني – الفرنسي في محاولة لتفتيت قوة أوروبا، وخلق «حالة من التصارع» بين الأقطاب.

وبغض النظر عما إذا كان هذا التحالف الثلاثي قد حقق شـــيئا من هذا الهدف – إلا أن واشـــنطن- لم يهتز لها جفن – وظلت تتحين الفرصـــة لفض غرس هذا الوتور (الثنائي) الذي يجر قاطرة الوحدة الأوروبية.

وكان معلوما منذ البداية أن المستشـار الألماني السـابق جيرهارد شـرودر (الرافض للهينة الأمريكية) كان شخصا غير مرغوب فيه أمريكيا. أما السيدة ميركل (المستشارة الحالية) فكانت هي الأقرب إلى قلب وعقل واشنطن. لذلك كان فوزها –على الأقل في الفكر السـياسـي الأمريكي – الخطوة الأولى في طريق فرملة مسيرة الثنائي الفرنسي – الألماني.

والثابت أن واشـنطن لم تسـتطع أن تخفي سـعادتها المفرطة بتولي ميركل شئون الحكم في ألمانيا، فبادرت بتوجيه دعوة فورية لها لزيارة البيت الأبيض لبدء صـفحة جديدة من العلاقات الألمانية الأمريكية التي كانت أصـابها عطب طوال السنوات السابقة من جراء سياسة المستشار السابق جيرهارد شرودر.

كما أن واشنطن تعلم أن الحل الألماني الذي يدغدغ مشاعر كل من يجلس على مقعد المستشارية هو أن تصبح ألمانيا عضوا دائماً في مجلس الأمن لأن ألمانيا اليوم لم تعد هي ألمانيا (الأمس)..

ولأن الســـيدة ميركل من المطـالبين المدمنين لهذا الأمر، فلقد عـادت واشـنطن لتلوح به مجددا كنوع من تقديم الإغراءات ليسيل لعاب المستشـارة فتقترب أكثر وأكثر من التوجهات الأمريكية أطلسياً ودولياً ولست أشك لحظة في أن فرنســا تعيش لحظة صـعبة خوفاً على علاقة الصـداقة والمشــاركة (الموصـــولة) التي تربط بألمانيا. ولا يخفى كتاب بعنوان «الثنائي الألماني الفرنســي منذ عام ١٩٤٥ وحتى اليوم» هواجســه بشـأن مسـتقبل هذه العلاقة التي لا تيأس واشنطن بعد من إمكانية ضربها في مقتل.

صـــحيح أن هواجس من هذا النوع المزعج كانت قد انتابت باريس عندما فشل صديقها الأقرب المستشار الأسبق هيلموت كول، أمام خصمه جيرهارد شــرودر. إلا أن هواجس هذه المرة أكثر ثقلاً ووطأة لأن الســيدة ميركل، كما بدا من حملاتها الانتخابية لم تخف ميولها نحو أمريكا، وهو ما أعطى انطباعا لدى الرأي العام الألماني أن الزمن الجميل للثنائي الفرنسي – الألماني قد ولى وطويت صفحته.

وقد يرى البعض أن هذا الخوف لا مبرر له، لأن الانتقادات التي وجهتها السيدة ميركل لأمريكا سواء بسبب السجون الأمريكية في شرق أوروبا أو بسبب معتقل جوانتانامو تدل على أن ميركل لن تسير معصوبة العينين وراء أمريكا (كحال بريطانيا مثلا) فضـــلا عن أن ميركل رفضـــت تلبية الدعوة الفورية لزيارة واشنطن.. واتجهت في أول زيارة لها بعد توليها المسئولية في بلادها نحو باريس ثم بروكســل (حيث أجهزة الاتحاد الأوروبي، ومقر حلف الناتو معا) وهذا معناه رسالة مفادها أن ألمانيا ستحافظ على علاقتها المتميزة بجارتها الكبرى فرنسا، وستواصل سياسة الزخم الأوروبي دعما لمسيرة الوحدة.

أيا كان الأمر – قد يكون من السابق لأوانه أن نحكم على سياسة السيدة ميركل وما إذا كان «هواها الأمريكي ســيغلب الهوى الأوروبي» أم لا. لكن المحقق أن واشنطن ستواصل تقديم الإغراءات بتقديم ألمانيا كدولة قائدة سواء في الملف النووي الإيراني أو في برنامج نشـــر الديمقراطية في العالم وهي «جزرة» طازجة قد يسيل لها لعاب ألمانيا الطامحة أبدا لأن تكون دولة كبرى وصاحبة سياسة محورية تستقطب، ولا تُستقطب يبقى أن نقرر أن سرعة التواصل بين طرفي الثنائي الفرنسي –الألماني لا تسير بالدرجة التي عهدناها في فترة شرودر لكن –المحقق – أن التحركات المقبلة ستكون (حبلى) بكثير من المفاجآت على صعيد العلاقات الأطلسية التي أصبحت اليوم حجر الزاوية في فهم كل ما يحدث في العالم من حولنا.

إسبانيا - إيطاليا : القاطرة الأوربية الجديدة:

يبدو أن أوروبا (القارة العجوز) قد أعادت حســاباتها جملة وتفصــيلا في الســنوات الثلاث الماضـــية، وتحديدا منذ ســقطت بغداد في أيدي الغزاة الأمريكيين في ٩ أبريل ٢٠٠٣، فما كانت تجمع على رفضـــة عادت لتقبله (حلالا زلالا)، وما كانت تراه غير لائق، ومخالفا للشرعية، أصبح في رؤيتها الجديدة شيئاً ضروريا وواجب النفاذ..

وهكذا بدا وكأن نبوءة دونالد رامســفيلد وزير الدفاع الأمريكي بشـــأن «أوروبا القديمة وأوروبا الجديدة» قد تحققت بالفعل ولكن مع التعديل. فأوروبا التي نعايشــها اليوم ونرصـد مواقفها (على الأقل من منطقتنا العربية) ليست هي أوروبا الأمس، فتشـــابهت ردات فعلها وتعليقاتها –مثلا- على أحداث الشـــرق الأوســـط مع ردات فعل وتعليقات الولايات المتحدة، من ثم اختفت الفواصـــل التي كانت تميز أوروبا عن أمريكا، وبتنا نجد أنفســـنا أمام «كيان غربي أطلسي له صوت واحد».

وفي تقديري أن ضـــحـايا هذا «التغير» وذاك «التبدل» في الموقف الأوروبي يمكن حصـــرها في أمرين، الأول: العلاقات الأوروبية – العربية التي وجدت نفســها خارج الحســابات الجديدة، والثاني اســتقلالية القرار الأوروبي التي ضـــاعت مع ما ضـــاع من «تمايزات» و «فروقات» كانت تفصـــل أوروبا عن أمريكا، والأخطر في كل ذلك أن البنيان الأوروبي (الذي ظل طوال الأعوام الخمسين الماضية حلما يدغدغ مشاعر الكثيرين) قد تيبست عروقه وأصابه داء تصلب الشرايين ولم يعد يراوح مكانه إلا بالكاد.

وضمن هذه الرؤية الخاصة بـــ(أوروبا الجديدة) من المتوقع أن تتوارى عمليات الدمج الأوروبي، وراء ركام من التوجهات الوطنية ليبرز مجدداً الكابوس الذي كان يتحدث عنه كريس باتن المفوض الأوروبي للشـــئون الخارجية ويطلق عليه «أزمة الهوية والتعارض بين ما هو وطني وما هو فوق وطني»!.

يدعم هذا الحال أن فرســـي الرهان الأوربي (فرنســـا وألمانيا) قد تبدلت أحوالهما كثيراً، إلى حد يخاطر بعدم بقائهما بعد اليوم في مكانهما وراء عجلة القيادة الأوروبية. (فألمانيا – ميركل) تكاد تكون مناقضـــة لألمانيا – شـــرودر ومعلوم أن السيدة ميركل لم تخف منذ لحظة وثوبها إلى مقعد المستشارية في ألمانيا (ولاءها) للولايات المتحدة واقتناعها (قلبا وقالبا) بحق أمريكا في قيادة العالم. صـــحيح أنها لم تتنكر للخطوات التي قطعتها ألمانيا في طريق الوحدة الأوروبية، لكنها في إعادة هيكلتها لأجندة السياسة الخارجية الألمانية وضعتها في مراتب أدنى، عكس ما كان يفعل شرودر.

ولاشـــك أن هذه المراجعة في ترتيب الأولويات ســـتتبدل – على أثرها- توجهات كثيرة ســـتؤدي بالطبع إلى أن تفقد ألمانيا مكانها التاريخي في قلب القاطرة الأوروبية.

أما الفرس الثاني (أقصد فرنسا) فإن الخطوب والنوازل قد هبت عليه من كل الوديان، ولم تكن «لا» للدستور الأوروبي التي اهتزت لها أرجاء القارة العجوز سوى المسمار الأول في نعش القيادة الفرنسية لمسيرة الوحدة، إذ تلتها أحداث داهمة مثل الفضـائح التي تنخر كالسوس في مقعدي رئيس الحكومة (دوفيليان) ورئيس الدولة (شـــيراك)، ثم مظاهرات الطلبة التي ارتعدت لها فرائص أركان الحكم، خصوصـا عندما تمترست داخل أروقة جامعة السوربون وأعادت إلى الذاكرة أهوال مظاهرات عام ١٩٦٨ التي طوت صفحة أشهر زعيم فرنسي هو شارل ديجول!

إذن نحن أمام اســتحقاق بات واردا هو أن التبدلات التي تعيشـــها أوروبا في السنوات القليلة الماضية قد تخلع فرنسا وألمانيا من مكانهما ليحل محلهما فرسان جديدان هما إســـبانيا وإيطاليا، لأنهما أكثر دولتين –ضـــمن المشـــهد الأوروبي الحالي. تلتحمان (فعلاً لا قولا) بحلم أوروبا العظمى.

فكلنا يعلم أن رومانو برودي رئيس الوزراء الإيطالي الحالي كان يشـــغل لسنوات طويلة منصب رئيس المفوضية الأوربية ويعتبره البعض – وهذا حق – مهندس ســـياســـة الجوار التي تضـــيف لبنات رصـــينـــة إلى التعاون الأورومتوسطي. فضلاً عن أنه يعتبر امتدادا للآباء المؤسسين للوحدة الأوروبية.

وعلى الوتيرة نفســها الوحدوية – وربما بصـــورة أعمق – ينســج خوسـيه ثاباتيرو رئيس وزراء إســـبانيا على منواله الخاص، فوقف منذ البداية في وجه النفوذ الأمريكي في بلاده، وكانت مواجهته الأولى مع بوش عندما سحب القوات الإســـبانية من العراق في أول قرار له بعد توليه مقعد الســـلطة، واتهم أمريكا بالغطرسة والغش، ورفض الحرب أسلوبا لمكافحة الإرهاب، وفي جرأة أذهلت الكثيرين أدار ظهره – عكس أزنار – إلى أمريكا واتجه يمد يده لعودة مباركة إلى الأسرة الأوروبية.

وبدأ بالفعل صـــفحة جديدة مع باريس وبون وكأنه يريد أن يؤكد التزامه بالخط الأوروبي (الوحدوي) من ناحية. وطيه للأبد لصفحة التقارب الأسباني – الأمريكي التي كتبها سلفه خوسيه ماريا أزنار وسط معارضة الكثيرين إذن نحن أمام حالة صعود واردة لفرسين جديدين من فرسان السباق في المسيرة الأوروبية «إيطاليا وإســبانيا» قد تكشــف المرحلة المقبلة عن (تقاربات) و (تقاطعات) بينهما ليكون بحق الموتور الذي يحرك القناطر أن يواصل طريق الوحدة الذي بدأه الفرسان السابقان (فرنسا وألمانيا) طوال السنوات الماضية.

وأحســب أنه في حالة الثنائي الإســباني – الإيطالي الجديد ســوف يتم تصحيح المسار الأوروبي وتنقيته من الشوائب التي علقت به، كما سيكون من الوارد إعادة تقويم العلاقات الأوروبية – العربية لتنتظم فيها المعادلات والتوازنات السياسية والاقتصادية.

وإذا علمنا أن إيطاليا لها مصالح تجارية متشابكة مع دول جنوب المتوسط (ومنها مصــر) وتطرح جملة من البرامج على صعيد الاستعانة بالمهاجرين والأيدي العاملة، وأن إسبانيا هي صــاحبة نظرية تحالف الحضــارات التي تحدث عنها ثاباتيرو أمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة، وهي صـــاحبة مرجعيات «مدريد» للسلام، و«برشلونة» للتعاون الأورومتوسطي، وتعد من أكثر الدول (التحاما) بالعرب والمسلمين، و(فهما) لتراثهم، وقرطبة الإسبانية الزاخرة بمآثر المســلمين هي المثال الحي لهذا العناق التاريخي، وذاك التواصل الفكري.

أقول إذا علمنا ذلك أدركنا على الفور أن السياسة الخارجية المصرية التي تولى هاتين الدولتين إسبانيا وإيطاليا اهتماماً خاصا في المرحلة الحالية، إنما تتحرك وفق قراءة صحيحة لأحداث اليوم واستشراف أمين لمتغيرات بات حدوثها قاب قوسي أو أدنى.

حوار الحضارات.. مشروطيات النجاح والفشل!

مثلما أن هناك بيوتاً عالمية ذات شــهرة ذائعة تتحكم في الأزياء والملابس (شكلا ولونا) فتطلق الموضات والصرعات التي يتلقفها الناس في جميع أنحاء العالم بلذة واستسلام.. فهناك أيضا بيوت أو مراكز تتحكم في الأفكار والرؤى والنظريات، فقبل سنوات تبنت منظمة اليونسكو ما كان يعرف بثقافة السلام التي كان يؤمن بها مديرها العام (فيدريكو مايور).. ولذلك غرقت المنظمة حتى أذنيها في الحديث عن هذه النظرية.. وتبعها في حالة الغرق الإعلام الدولي والعربي.. فكنا ننام ونصحو على أحاديث ثقافة السلام ثم انتهى الأمر بانتهاء فترة الســيد مايور في موقعه.. وبعد هنيهة امتلأت الميديا بحديث متواتر عما يسمى بالعولمة شارك فيه الجميع فأصبح الطعام معولما، والحب كذلك والفساد.. ولم لا.. أليست العولمة هي السماء التي تظلل الجميع، وهي التي تستهدف رفع الحواجز والقيود بين البشر، ومحو هوية الجماعات الثقافية وتفرض التماثل عنوة على الصغير والكبير.

..وظللنا لفترة غير قصيرة تطاردنا «العولمة» حتى في المخادع.. وتتوالى الشروحات ممن يفهم وممن لا يفهم.. المهم أننا شعرنا –في المنطقة العربية- أننا أشبه بالأسرى للعولمة وأصحابها..

.. وكان طبيعيا أن تنتهي موضـة العولمة –على الأقل على صـعيد الميديا ووسـائل الإعلام – لتغزونا موضـة أخرى هي موضـة حوار الحضـارات.. ومن عجب أنها تتعارض أو تتناقض مع العولمة.. وكأنها الأزياء الطويلة (الماكسي) التي جاءت عقب ذيوع وانتشار الأزياء القصيرة (الميني) فالعولمة تلغي الفوارق، وتطمس الملامح، وتزيل السـدود بين البشـر، بينما حوار الحضارات يتأسس على الفوارق ويكرس الخصوصيات، ويحتفي بالتمايزات والاختلافات بين الشعوب والحضارات.

- على أية حال – نحن نعيش في هذه المرحلة صرعة حوار الحضارات، فعلى صـعيد الندوات نجد أن الجزء الأكبر من برامجها يدور حول هذه الموضة.. والمتحدثون في الميديا لا يعدمون وسيلة للإعادة والتكرار في الليل والنهار.. والعنوان تسـرب – كحالة العولمة في زمانها – إلى أغلفة الكتب التي ملأت الساحة من حولنا.. وخرج المنظرون – كل في مجاله – يتحدثون عن تلاقي الحضارات ليس فقط في السياسة، وإنما في العلاقات الدولية، وعلم الاجتماع وعلوم التغذيـة، والفلكلور، والزينـة.. وهكذا بتنا نتنفس حوار الحضارات في كل الأوقات..

في الواقع لا تثريب علي ذلك، فنحن لا نعيش في جزر معزولة وإنما وسـط صـخب إقليمي ودولي، ولا نملك رفاهية إغلاق الأبواب وقتما نريد.. لكن المحزن أننا – مثلما نلبس الأزياء التي نبتكرها وتروجها دور الأزياء العالمية نفعل الشـيء نفسـه مع الأفكار والنظريات التي ترد إلينا من الخارج وكان الأولى أن نشارك في صنعها حتى لا نكون مستهلكين فقط! والمشاركة هنا قد تأتي من طرح المفاهيم الواردة إلينا ومناقشتها (وهذا لضعف الإمكان) وليس لمباركتها والأخذ بها وكأنها الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.. فمثلاً حوار الحضارات التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، ماذا يعنينا منها، هل كانت ولاتزال موضـة فكرية نسـتمتع بها في افواهنا (مثل العلكة) لبعض الوقت ثم نمجها بعد ذلك.. أم أن التعاطي معها يجب أن يكون مختلفا، فالأزياء شيء، والأفكاروالنظريات شيء آخر..

وهل ستكون لدينا الشجاعة في أن نوجه النقد لاذعا إذا لزم الأمر، لحوار الحضـارات، أم سـنخشـى الهجوم الذي تخصـص فيه نفر من بيننا؟! وقائمة الاتهام معروفة سـلفاً وفيها الاتهام بالرجعية والتخلف، وعدم القدرة على (معاصـرة) الأفكار.. أقول ذلك وفي ذهني الندوة التي نظمتها المكتبة الوطنية في الجزائر قبل أيام وحشدت لها نخبة من العقول العربية ضمن برنامج يمتد طوال شهر رمضان. وأشهد أننا –وبدون سابق موعد- اكتشفنا أننا نعاني من ذات المرض وأقصد به شعورنا بالضعف وقلة الحيلة أمام هذه الأفكار التي تغزو عقولنا وكأنها الجراد.. فالحضارات وإن لم يستطع أحد أن ينكر وجودها تاريخيا ، إلا أن أحدا لم يؤكد وجود هذا الحوار المزعوم لأسـباب عديدة منها أن مشـروطية الحوار الإيجابي هي أن يكون بين ندين متسـاويين في المعرفة والذكاء.. وليس هو حال الصـيغ المطروحة في ظل هذه النظرية التي بات يتحدث عنها القاصـي والداني وكأنها الحقيقة المطلقة.. فالواقع الحال يؤكد أن الغرب لا يعترف بنا نحن –في الشرق الأوسط والمنطقة العربية والإسلامية ندا له، فهو السيد ونحن العبيد.

ما أريد قوله هو أن هذا الشعور بالتعاطي من جانب أهل الشمال يضرب مبدأ الحوار، ويلغيه تماما، ليحل محله (مونولوج) أي حوار مع النفس.. وهذا هو واقع الحال: فالغرب يتحدث مع نفسه حديث الزهو، والفخار والسمو، ونحن في أوطاننا نقع فريسة أكثر من تيار، فنحن بيننا من يرى أننا لسنا في حاجة إلى الغرب ويلومه، فالإمام محمد عبده (مثلا) قد كفانا بفكره – على حد قول أحد أساتذة الفلسفة – عن جميع الأفكار الغربية!! ومن بيننا من يرى أن نسي مسألة الحوار ونسير معصوبي العينين وراء الغرب، نأكل كما يأكل ونشرب كما يشرب، ونعيش الحياة بمنطقه ورؤيته.. وهكذا وجدنا أنفسنا (مرة أخرى) نقف بين ثنائية لطالما عانت منا أجواؤنا الثقافية وهي إما الانكفاء على الذات أو الانفتاح على الآخر.. دون أدنى محاولة للتقريب (العصري) بين الأمرين.. على أية حال، في ندوة المكتبة الوطنية مالت الكفة لترجيح غياب الحوار لعدم توافر شرط (الندية) (لإصرار الآخرين على إلغاء الأنا.. فالثابت عملا أن هناك عداوة تسكن قلوب رجال السياسة ونفر من رجال الفكر ضد الإسلام وأهلهن ورغم اللغة الخشبية التي تتقنها النخب السياسية إلا أن عبارات بعينها تفضح ذلك مثل حديث الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن الحرب الصليبية ضد المسلمين.. وتحمس آخرين لتدمير الكعبة المشرفة وقتل المسلمين أنى يوجدون.. الخطير في الأمر أن هناك إصرارا غريبا عى نفي الآخر هذا معناه إلغاء الطرف الثاني الذي يجب أن يجري معه الحوار.. وفي هذه الحالة يكون الحديث عن إقامة حوار عبثا لا معنى له.. والشيء الثاني الذي يضر بمسألة الحوار مع الآخرين هو غياب الشعور بأن الحقيقة لا يمتلكها طرف، (إنما نحن شركاء فيها. فالقاعدة المنطقية تقول: إن امتلاكي للحقيقة التي أدركها وأعيها لا يلغي حق الآخر في أن يمتلك ما يدركه ويعيه، بمعنى أن أحداً ليس من حقه الادعاء بامتلاك الحقيقة الكاملة. بقيت نقطتان الأولى أن طرفي معادلة الحوار وهما الغرب (والعرب والمسلمون) لا يعرف كلاهما الآخر بشكل صحيح، فالإسلام مثلا يخضع لرؤيتين رؤية أكاديمية قريبة للصواب، لكنها مسجونة داخل أسوا ر الجامعات ومراكز البحث العلمي، ورؤية إعلامية تشوه الإسلام، وتملأ الساحات عبر وسائل الميديا.. النقطة الثانية هي أن الحوار مع الآخرين يجب أن يسبقه حوار مع الأنا.. وهذا الأخير أشبه بالعنقاء التي نسمع عنها ولا نراها.. بكلمة أخيرة: إن حوار الحضارات قد ولد ميتا بسبب منطق الصدام الذي تسعى إلى فرضه القوى الكبرى، وبسبب إصرارها على نفي الآخر، والتعامل معه (بدونية) ثم بسبب غياب الحوار مع الذات.. وهكذا خلصنا في المكتبة الوطنية الجزائرية إلى لطم الخدود، وتمزيق الملابس، والاعتراف بتخلفنا.. وضرورة أن نسمع بعضنا بعضا قبل أن نفرض على الآخر أن يسمعنا، لأن واقع الحال يؤكد أن ما يحدث اليوم هو حوار طرشان لا حضارات!.

شجون عربية الاستقواء بالخارج:

..في كل مرة تقع عيني على «تفاعلات» أو «تظاهرت» للمجتمع المدني العالمي لا أنكر أني أشعر بدرجة من درجات الزهو خصوصا عندما حدث اختراق لقضية الحصار على غزة إبان أزمة أسطول الحرية. وكلنا نعرف أن هذا الأمر يعد انتصارا لحركة المجتمع المدني.. لكن في الوقت ذاته أضع يدي على قلبي خوفا من ضعاف النفوس الذين يتشدقون بالشعارات الوطنية والقومية ويؤكدون شعورهم بالمواطنة، ثم في الوقت نفسه يمدون أيديهم إلى خارج مصر، وكأنهم يكرسون مبدأ الاستقواء بالخارج!

وهم يفعلون ذلك مع أنهم يعلمون حقيقتين، الأولى: أن قنوات الاتصال في مصر مفتوحة، والإعلام يقوم بدوره وبجميع أنواعه «مقروء ومسموع ومرئي: والأجهزة الحكومية والبرلمانية والشعبية ليست في جزيرة معزولة وإنما تتعامل مع الأمور شفافية غير مسبوقة.

والحقيقة الثانية: هي أن مبدأ الاستقواء بالخارج هو مبدأ ضار بالمواطنة والوطن، وكلنا يذكر التجربة اللبنانية فكل الطوائف السياسية أو العرقية أو الدينية تقتات ليل نهار من هذا الاستقواء، لذلك اندلعت أكثر من حرب أهلية، وبات القرار النهائي للدولة في حاجة إلى توافقات قوى أخرى خارج حدود الوطن.

وفي هذا –ما فيه – من انتقاص للاستقلال وأضرار بالوطن والمواطن.

هاتان الحقيقتان واضحتان كالشمس، لكن هناك من يعبث «في دفة» الأحداث الشعبية داخل مصر، ويسير بها في الاتجاه الذي يريده الآخرون.

قد تكون – وهذا صحيح- هناك سلبيات في الأداء والممارسة لكن ذلك لا يبرر مد الأذرع نحو الخارج، لاسيما وأن هذا الخارج محكوم-و هذا أمر طبيعي- بأجندة خاصة به، قد لا تتوافق مع الأجندة الوطنية.

أيا كان الأمر، تحفزني –في هذا الشأن- أفكار ساقها صاحبها وهو السيد هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا الأسبق في كتاب بعنوان: «رهانات فرنسا في زمن العولمة» تحدثت عن عدم شفافية معظم الجمعيات التي تعمل في حقل المجتمع المدني خصوصا مصادر التمويل.

.. وأقول إذا كانت دولة كبرى بوزن وثقل فرنسا تتحفظ على حركة المجتمع المدني الفرنسي وتقف طويلا «شكوك كثيرة» إزاء تمويل الجمعيات، والموارد المالية التي تأتيها ومصادرها.. فكيف يكون الحال في بلاد العالم الثالث التي قيل فيها ذات مرة، أن أقصر طريق للغنى والثراء هو إشهار جمعية للمجتمع المدني.

.. المحقق أن أحدا ليس غيورا على مصر سوى شعبها، الذي يتعين عليه أن يدين بالإجماع سلوك الاستقواء بالخارج.

شجون عربية تسييس الفرانكفونية!

ربما كان الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران هو أول من أخرج الفرانكفونية من دائرة الأحلام إلى دائرة التنفيذ، فأصبحت في الواقع العملي منظمة دولية تضم كل الدول الناطقة بلغة فولتير، وانضمت إليها دول أخرى لا ينطق بلغة فولتير فيها سوى نفر من النخبة مثل مصر.

والثابت أن منظمة الفرانكفونية التي تنشط بشكل أكبر وأكثر اتساعا في القارة السمراء «إفريقيا» أصبحت على درجة من النضج بحيث بات اسمها يحظى بتقدير كبير في أوساط المنظمات الدولية.. صحيح أن ظاهرها هو اللسان الفرنسي، وثوبها هو الثقافة والأدب، إلا أن باطنها هو السياسة!!

ففرنسا تسعى من خلال توظيف المنظمة إلى أن تكون إحدى أدوات السياسة الخارجية الفرنسية.. وفي رواية البعض فإن باريس تعتبر الفرانكفونية مخلب قط للخارجية الفرنسية.. فهي سهلة وطيعة في يد وزراء خارجية فرنسا.. وهي إحدى الشباك التي تلقيها باريس على الدول لكي تصطادها.. ولا غضاضة من استخدام الأدب والشعر والقصة واللغة الفرنسية.. لكن ليس هناك ما يمنع من أن تكون الأهداف سياسية بالدرجة الأولى.. ففرنسا في حاجة إلى عمل ثقل ووزن وزخم وراء توجهاتها.. ولا طريق أمامها سوى الفرانكفونية عبر عشرات الدول المنضمة إليها.

واليوم.. عندما يوجه قصر الإليزيه الدعوة لرؤساء الدول الأعضاء في الفرانكفونية في نهاية شهر مايو المقبل، إنما يسير على هدى من سياسة سابقة سواء كان ميتران الاشتراكي أو شيراك الديجولي.. فكلاهما سواء بسواء فيما يتعلق بالأمل المعقود على هذه المنظمة التي اكتسبت شهرة إفريقية واسعة بسبب تولي الدكتور بطرس غالي رئاستها.. وهو المعروف بعلاقاته الطيبة والودودة بكل قادة القارة السمراء.

ومعلوم أن فرنسا وعبر منظمة الفرانكفونية، إنما تريد أن توجد لنفسها مجالا حيويا على غرار ما كان يحدث في زمن الحرب الباردة وصراع الدولتين العظميين.. بمعنى أنها مع منظمة الفرانكفونية إنما تقود جبهة قوية في مواجهة جبهات القوى الأخرى.. صحيح أن فرنسا دولة كبرى ضمن دائرة الكتلة الغربية، لكن ذلك لا يعني أنها على وئام كامل مع الدولة الكبرى في العالم «أمريكا».. فهناك صراع ومنافسة خفية بين أمريكا وفرنسا.. ولاشك أن باريس تريد من خلال الفرانكفونية أن تنصب نفسها زعيمة لنحو ٥٠ دولة ناطقة بالفرنسية، لكنها أيضا متعاطفة مع فرنسا.. وفي حالة الضرورة سوف تصطف اصطفافا إلى جانبها في مواجهة القوى الغربية الكبرى.. والفرانكفونية أخيرا هي الدليل على أن السياسة الدولية لغتها هي التحالفات والمصالح.

توسيع الاتحاد الأوروبي:
لماذا نجحت أوروبا فيما فشل فيه العرب؟!

.. ثمة مبررات لطرح هذا السـؤال، الأول هو الولع العربي بالمقارنة مع أوروبا منذ الطهطاوي وحتى الشـيخ الإمام محمد عبده مروراً برموز الفكر والإصلاح في المشرق والمغرب العربيين.

والثاني هو أن تجربة الوحدتين (الوحدة الأوروبية، والوحدة العربية) قد بدأت في فترة زمنية واحدة، أو إن شئنا الدقة فلنقل إن الأخيرة كانت الأسبق باعتبار أن جامعة الدول العربية (التجسيد الحي للوحدة العربية حتى الآن) قد تأسـست عام ١٩٤٥، أما الوحدة الأوروبية فقد ظهر أول شـكل لها في عام ١٩٥١ بظهور «اتحاد الفحم والفولاذ» الذي اخترعه روبير شـومان وزير خارجية فرنسا في ذلك الوقت..

وبينما تغير –ولايزال- النموذج العربي في الوحدة، ظل البنيان الأوروبي يسـير بخطى ثابتة في طريق التكامل، فقفز عدد أعضـاء «اتحاد الفحم والفولاذ» إلى ثماني دول ثم تغير الاسم لاحقا فأصبح المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومع انضمام أعضاء جدد ظهر اسم الاتحاد الأوروبي الذي اتسع ليضم ١٢ دولة، ثم ١٥ دولة، وها هو اليوم يستوعب عشر دول أخرى ليصبح عدد أعضـائه ٢٥ دولة ولايزال النهر الأوروبي في حاجة إلى مياه جديدة وصـولا إلى حلم أوروبا العظمى الذي لطالما دغدغ منذ زمن مشـاعر الآباء المؤسسين للوحدة الأوروبية. وليس من شك في أن نقطة البداية في التجربتين العربية والأوربية تتحمل –وحدها- الجزء الأكبر من مسـئولية الإخفاق في الأولى، والنجاح في الثانية، فالبداية العربية كانت سياسـية اندماجية رسـمها نفر من القادة سواء في مصر أو سوريا أو ليبيا وسعوا إلى فرضـها فرضـا على الشـعوب.. لذلك لم تصـمد أمام التحديات ولم يقدر لها أن تثمر غير الحنظل الذي يشـعر بمرارته الحالمون بالوحدة العربية الكبرى.. أما البداية الأوربيـة وإن طمحت إلى بناء الولايات المتحدة الأوروبيـة (على غرار الولايات المتحدة الأمريكية) إلا أنها انطلقت من الاقتصـاد ولم تهمل التوحيد الجمركي، والقانوني، وقضايا تنقل رؤوس الأموال والاستثمارات إيمانا منها بأن الوحدة مشروع حضاري يعتمد –أول ما يعتمد – على الاقتصاد وتشابك المصالح، لذلك تضاءلت التحديات أمامها أو ذابت، ثم تواصلت حلقاتها حتى انتهت بالتوسيع الأخير الذي يعتبر الأكبر في تاريخ أوروبا منذ عهد شارلمان في العصـور الوسـطى لأنه جعل من أوروبا العجوز فضـاء غير مسـبوق للحرية والديمقراطية، ومنطقة تجارة حرة قوامها ٤٥٥ مليون مستهلك، بحيث أصـبحت – والحالة هذه – القوة الاقتصـادية الأولى في العالم، والقوة الديوغرافية الثالثة بعد الصين والهند وقبل الولايات المتحدة وإذا وضـعنا في الاعتبار أن الاتحاد الأوربي بشـكله الجديد يضـم دولا ذات وزن دولي ثقيل مثل فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، وبريطانيا

أدركنا على الفور أن هذا التمدد الاقتصـــادي الأوروبي ســوف يســتتبعه بالضرورة تمدد سياسي كبير يجعل من أوروبا حتما لاعبا محوريا في الساحة الدولية، وشـريكا أسـاسـيا في القرار الدولي الذي تحتكره الولايات المتحدة – بلا منازع – منذ ســقوط حائط برلين في عام ١٩٨٩ وغياب القطب الآخر (الاتحاد الســوفيتي) الذي كان مناوئا للقوة الأمريكية على طول الخط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وضعت الحرب الباردة أوزارها في أوائل التســعينيات. أيا كان الأمر فالثابت أن الشــفافية التي تتســم بها العلاقات الأوروبية (البينية) فضــلا عن وضــوح الهدف، والتقدير الصــائب للمواقف والمتغيرات الدولية كانت جميعها هي الأرضـــية الصـــلبة التي ارتفع فوقها البنيان الأوروبي الذي يشق حاليا عنان السماء. فإلى جانب الولوج إلى الوحدة الأوروبية من باب الاقتصــاد (السـياسـية الزراعية المشـتركة، والاسـتقرار النقدي، وانطلاق اليورو) فإن مشروع الوحدة لم يطمس خصوصيات الدول الأوروبية وإنما حافظ عليها بل وأفســح لها المجال في الظهور، و«تكريس الكينونة» من أن اليورو – العملة الأوروبية الموحدة – يحمل علامات تميز الدول التي يصدر فيها..

بروكسل والكرملين:

بمعنى آخر لم تنشـأ بروكسـل (عاصـمة الاتحاد الأوروبي) أن تسـير على نهج الكرملين في زمن الاتحاد السوفيتي، حيث تذوب الخصوصيات، وتضمحل التركيبة العرقية والدينية وإنما حرصت على أن يحتفظ مواطنو الدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي، بملامح هويـاتهم ولغـاتهم، وعـدم التخلي عن تقـاليـدهم وأنماط حياتهم، وهو المعنى الذي يقصده (خافيير سولانا بقوله: وحدة التنوع).

وثمة سـبب جوهري لابد من رصـده ونحن نقارن بين الاتحادين: السـوفيتي والأوروبي وهو أن الثاني لا يشــكل قوة اســتعمارية على غرار ما كان معروفا عن الاتحاد الســوفيتي الســابق، فضــلا عن أنه لا يعتمد في تكريس نفوذه على الوجود العسكري وإنما على الوجود السياسـي والاقتصـادي، لذلك لم تستشـعر دول كثيرة أي حرج في طلب الانضـمام إليه مثل تركيا التي تقاتل من أجل بلوغ هذه الغاية، والمغرب التي لم تيأس بعد رغم التحديات! ولعل من مواطن قوة الاتحاد الأوروبي هو اسـتحداثه لإحدى النظريات في القيادة وهي نظرية «النواة الصـلبة» التي تتألف من بلدان يجمعها توافق في الآراء والسـياسـات والمناهج.. والثابت أن أوروبا لم تشـأ أن تضـيّع جهدها في حديث عقيم عن (المختلف عليه) فيما بينها، ووجهت اهتمامها بصــورة أكبر على «المتفق عليه».صــحيح أن المحور الألماني – الفرنسي ظل لفترة طويلة يحتكر قيادة القاطرة الأوروبية، إلا أن المتغيرات الأخيرة التي قادت دولتين كبيرتين هما: بريطانيا وأسـبانيا للعودة إلى بيت الطاعة الأوروبي، بعد اهتزاز مكانة توني بلير (في بريطانيا). وسـحب خوسـيه ثاباتيرو قواته من العراق بسـبب عدم مشـروعية هذه الحرب.. أقول إن الاتحاد الأوروبي قد اســتوعب هذه المتغيرات وثمة حديث عن إفســاح المجال لهاتين الدولتين للدخول ضـمن دائرة النواة الصـلبة، لتشـكل مع المحور الألماني – الفرنســي قاطرة بأطراف أربعة تجر الاتحاد الأوروبي ليواصــل مســيرته الوحدوية التي انطلقت منذ أكثر من نصف قرن.

نظرية النواة الصلبة:

للإنصاف يجب أن نذكر أن توسيع دائرة النواة الصلبة لم يحدث خلافات جوهرية حولها وغن لم يمنع ذلك من طرح تساؤلات حول الوجهة، والأهداف خصوصاً أن «دول القاطرة» في هذه الحالة تتمتع –كل منها- بوزن جيوسياسي متميز واقتصاي وتاريخي يصلح لأن يكون قاعدة تضامن أوروبي.

وقد أبدى عدد من زعماء القارة العجوز تفهمهم لفكرة «المجموعة التضامنية: التي تضم بلدانا تتفق حول بعض السياسات ومُتحررة من شرط الاجماع عند اتخاذ القرارات، وقد دعمت بريطانيا هذه الفكرة ورأت أنها منطقية، كما تحدث رومانو برودي رئيس المفوضية الأوروبية مؤكدا أن قاعدة الإجماع هي آلية للشلل، لذا ينبغي تغييرها إذا كنا نريد لاتحادنا ازدهارا! المحقق أيضا أن اختلاف الرؤى حول نظرية النواة الصلبة لم يجعل الدول الأعضاء تفقد حماسها للاتحاد، صحيح أن الدول الصغيرة أعربت عن مخاوفها من أن تحتكر الدول الأربع التي تشكل معا دول القاطرة وهي فرنسا وألمانيا وأسبانيا وبريطانيا صنع السياسة الاوروبية خارج مؤسسات الاتحاد، إلا أن ذلك لم يدفعها نحو التمرد على فكرة الوحدة الأوروبية من أساسها، ولم يحدث أن دعت إحداها إلى الخروج عليه أو تحطيمه. (كحال بعض الدول التي نادت بهدم الجامعة العربية لأنها عجزت عن مواجهة التحديات). ففي أوروبا ظل باب الحوار (والمفاوضات) مفتوحا بشكل دائم وأكبر دليل على ذلك أن فشل المفاوضات حول الدستور الأوروبي الجديد لم يجعل قادة أوربا يكفرون بالوحدة أو الاتحاد، وبعد مشاورات مكثفة ومتشعبة ثبت لهم أن الأمر لايزال صعبا، خصوصا أن دولا صغرى مثل بولندا اعترضت على قاعدة الأغلبية التي كانت تشترط أن تمثل ٦٠% من سكان الاتحاد لأنها بمقتضى هذه القاعدة لن يكون لها أي تأثير على القرارات مثل ألمانيا التي يبلغ عدد سكانها ضعف سكان بولندا وأسبانيا معا!

اللافت للنظر أن الأوروبيين قابلوا هذا الاعتراض برحابة صدر وتم الاتفاق حول استئناف المفاوضات حول الدستور الجديد بعد فترة يتمكنون فيها من توفير الرغبة السياسية اللازمة لرفع الحواجز أمام مفاوضات الدستور التي يضطلع بها – كمهمة تاريخية – الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان ومن الطروحات المضيئة في هذا الشأن، ما تقدم به الرئيس الفرنسي جاك شيراك بشأن «الحلول الوسط» التي تعطي الأمل في التوافق (لا التطابق) في وجهات النظر، وتتجاوز كثيرا من العقبات وصولا إلى رؤية متكاملة العناصر. عيب خلقي أوروبي

.. وقد يقول قائل إن نقطة البدء (الاقتصادية) وإن ساعدت في انطلاق الاتحاد الأوروبي إلا أنها أورثته «عيبا» يكاد يكون خلقيا لأنه ظهر معه منذ لحظة ولادته وأعني بذلك أنها كرسته (قوة اقتصادية)، لكنها همشته سياسيا بحيث بات من المألوف القول إن أوروبا هي –بالفعل- عملاق اقتصادي لكنها قزم سياسي!.

والحق إن الأوروبيين يعترفون بما هو أكثر من ذلك فيذكر كريس باتن المفوض الأوروبي للسياسة الخارجية أن أوروبا تعيش أزمة هوية، فلا يزال «الوطني» يعلو على «الاتحادي»، وليس أدل على ذلك من أننا في قضايا كثيرة نستطيع أن نتحدث عن سياسة محددة لفرنسا، وألمانيا وأسبانيا وإيطاليا – (كما كان الحال إبان الأزمة العراقية)، بينما كان من الصعب الحديث عن سياسة أوروبية موحدة ونذكر جميعا الانشقاق الذي حدث بين المحور الألماني – الفرنسي ومحور آخر وُلد بمساندة أمريكية يعرف باسم محور BAB (بلير – أزنار – بيرلسكوني« وانتشر – كالنار في الهشيم – مصطلحان هما أوروبا القديمة، وأوروبا الجديدة.. أيا كان الأمر، فالثابت أن الضمير الأوروبي يدرك جيداً هذا العيب الخلقي ويسعى إلي احتواء مضاعفاته، ولذلك فإن مسودات الدستور الجديد تضع حلولا ناجعة لهذه الإشكاليات من خلال طرحها استحداث منصبين هما: منصب الرئيس، ومنصب وزير الخارجية، ومعالجة التداخل في الاختصاصات بين مجلس أوروبا والرئيس، والمفوضية الأوروبية، ووزير خارجية الاتحاد الأوروبي، فضلا عن إنقاذ مؤسسات الاتحاد من الجمود بعد أن زاد الأعضاء من ١٥ إلى ٢٥ عضواً.

● يبقى أن نذكر أن توسيع باب عضوية النادي الأوروبي لم يغلق بعد، فهناك دول أخرى تسعى إلى استيفاء شروط أو معايير كوبنهاجن لتصبح عضوا (كامل العضوية).. ولقد استعانت أوروبا بفكرتين أخريين تكملان مسعى الوحدة الأوروبية العظمى هما:

فكرة الشراكة التي يرتبط بمقتضاها الاتحاد الأوروبي في شكل علاقة ثنائية مع دول أخرى ليست بالضرورة أوروبية مثل الشراكة مع مصر، والأردن والمغرب وتونس...الخ ثم فكرة «سياسة الجوار» التي تمنح الطرف الثاني منزلة بين المنزلتين.. بمعنى أنها ستكون أكثر من شريك وأقل من عضو. وفي التصور الأوروبي الاستراتيجي أنه بهذه الدوائر الثلاث (العضوية الكاملة والشراكة، وسياسة الجوار) يمكن أن تصبح أوروبا قطبا يخشى بأسه اقتصاديا وسياسيا.

ومن ثم فالعبرة ليست بمن بدأ طريق الوحدة أولاً (أوربا أ العرب) وإنما بمن خطا على طريق الاقتصاد وتشابك المصالح وابتعد عن الشعارات التي لا تسمن ولا تغني من جوع!..

فرنسا تفكر في دارفور!

كان طبيعياً أن تدخل فرنسا على خط الأزمة المستقلة في دارفور انسجاماً مع رغبة رئيسها السابق ساركوزي في أن تلعب بلاده دوراً فاعلاً على الساحة الدولية.. فاقترحت على (قطر) أن تحتضن حواراً حول دارفور والسودان كما احتضنت من قبل حواراً ناجحاً حول لبنان.. كما أبدت فرنسا أيضاً استعدادها للمطالبة بتعليق مذكرة المدعي العام الدولي والتي تطالب بأن يمثل الرئيس السوداني أمام المحكمة الجنائية الدولية ووصفت لذلك شروطاً منها أن تقوم الحكومة السودانية بمحاكمة بعض الأفراد المتورطين في أحداث القتل التي جرت في دارفور..

.. وقبل ذلك وجدنا فرنسا تحمل في يدها اليمنى غصن زيتون، وفي يدها اليسرى حمامة سلا واتجه رئيسها ساركوزي إلى موسكو ثم إلى تبليس مطالباً بوضع حد للمواجهات العسكرية بين روسيا وجورجيا وناجحاً الطرفين بأن استمرار الحرب لن يكون في صالح أيهّما وقد أثمرت كثير من الجهود الفرنسية في هذه الاتجاهات جمعيا وتحقق للرئيس ساركوزي بعضاً مما كان يتمنى ويأمل وهو العودة المباركة لفرنسا ورفض مقعد المتفرج الذي قبعتي فيه سنوات طويلة والوثوب على منصة الأحداث الدولية لتكون مؤثرة وفاعلة وقائدة إذا لزم الأمر..

صحيح أن (هكذا) حال قد جاء بأعداد مسبق وتنسيق كال مع الولايات المتحدة الأمريكية.. وصحيح أيضا أنه جاء في مرحلة انشغال أمريكا بانتخاباتها الرئاسية، لكن المعنى أن ساركوزي كان يحلم بمكانة ساقعة لبلاده، واستطاع أن ينتهز الفرصة ليقف الحلم الذي لطالما دغدغ مشاعره منذ كان وزيرا للاقتصاد في أوائل تسعينيات القرن الماضي.

السؤال الآن: لماذا لا تحلم بلداننا كما حلمت فرنسا، ولماذا نغط في نوم عميق ونترك القادة الزعماء في أوروبا وأمريكا يفكرون ويحققون، ويبادرون، بينما يؤثر قادتنا وزعماؤنا السلامة.. فلا صوت ولا حركة. ثم لماذا ننتظر دائماً ما يهبط علينا من دول الشمال وكأن عقولنا قد خلقت بقبول ما يأتي إلينا فقط ولم تخلق لكي تفكر وتبتكر كما يفعل الآخرون.

أن نهر العلاقات الدولية مُنقلب، وهو زافر بتيارات الفكر من كل لون وصنف، وهو لا يعرف الراحة والهدوء،.. فقط الدول الذكية هي التي تتعامل مع أمواجه بفطنة وذكاء ووعي دون أن يغيب عنها شيئتان: الأول طموحها الذي يرسم قامتها في المستقبل ويفرض احترامها على الكثيرين.. والثاني أن المصلحة وحدها هي الموتور الذي يحرك الأحداث (صغيرها وكبيرها) وهي قاعدة تخضع لها كل الدول دون استثناء..

وما فعله ساركوزي وأتمنى أن يفعله القادة بلادنا العربية أنه فهم جيدا معطيات الواقع السياسين وأفسح المجال أمام نفسه ليحقق حلم بلاده في أن تكون وراء عجلة القيادة وليس أمامها.

كوشنير يتآمر على دارفور:

اكتسب وزير خارجية فرنسا السابق «برناركوشنير» شهرته التي تملأ الآفاق من تأسيسه – قبل سنوات- جمعية «أطباء العالم» ثم استغراقه في عمل إنساني وانقاذي في أفريقيا السوداء وعلاقاته الوطيدة بعدد من الناقدين والمؤثرين في السياسة الدولية.. والأهم أنه كان – لعدة سنوات – من «دعاة البوشية» نسبة إلى الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش الذي كان يؤمن بأفكاره ويتحمس لسياساته واستراتيجياته الخاصة بالتدخل العسكري.

لكن المسكوت عنه في حياة برناركوشنير هو أعظم وأخطر.. وقد ترتعد منه الفرائض لأنه ليس بهذه الصورة الإنسانية التي يرسمها عن نفسه.. وهذا المسكوت عنه أصبح ملء السمع والبصر بعد صدور كتاب فرنسي بعنوان: «العالم كما يراه كي» و «كي» هنا تشير إلى كوشنير.

مؤلف الكتاب صحفي فرنسي يدعي بيير بيان تمكن من الوقوف على كل كبيرة وصغيرة في حياة وزير الخارجية الفرنسي ويفضح انغراسه في أزمة دارفور وإلى «أي حد قام بتفجير الموقف الدولي بشأن هذه المنطقة الواقعة في غرب السودان.

يذكر الكتاب أن كوشنير لا يعمل بمفرده وإنما عبر صلات قوية بدوائر أمريكية وإسرائيلية ولتحقيق مصالح شخصية تتعلق بالاستثمار في هذا الإقليم الغني بالنفط واليورانيوم ونهب ثرواته باعتباره من أشد المدافعين عن إسرائيل داخل فرنسا.

ويذكر المؤلف «بيير بيان» أن «برناركوشنير كان أول من أسس منظمة إغاثة دارفور، وهو يرجح دائماً فكرة التدخل العسكري الإنساني ويطالب بها من أجل حل مشكلة دارفور وهو أول من اتهم الحكومة السودانية بجريمة الإبادة الجماعية التي يزعم أن الرئيس السوداني قد ارتكبها في دارفور.

ويؤكد كتاب «العالم كما يراه كي» أن منظمة إغاثة دارفور التي تتحرك بإشارات من كوشنير وضعت ميثاقاً لدعم دارفور وكانت ودعت المرشحين الرئاسيين في فرنسا في عام ٢٠٠٧ للتوقيع عليه كما دعت في الوقت ذاته إلى عقد مؤتمر دولي حول دارفور.

ولا يزال كوشنير يؤكد أن دارفور تشهد مقتل عشرة آلاف شخص شهريا ويستقي معلوماته من عبد الواحد نور رئيس حركة تحرير السودان المقيم في باريس.. ولعل أخطر ما فضحه الكتاب أن كوشنير ليس ملاكا كما يقول عن نفسه دائما هو رجل مسكون بالأطماع وتحركه مصالحه الشخصية في القارة السمراء حيث وقع عقودا استثمارية مع الجابون والكونغو وعدد من الدول الأفريقية وقد عادت عليه بعمولات وفوائد مادية كبيرة.

هذا الكتاب يكشف خبايا الموقف الفرنسي مما يحدث في الشرق الأوسط ويسلط الضوء على فرنسا الجديدة فرنسا ساركوزي التي يسيل لعابها من «أجل لحظة استعمار جديدة.

ماذا يحدث في جزر القمر:

رحم الله الفيلسوف الجزائري مالك بن بني الذي وضع نظرية لم يلتفت إليها الكثيرون في حينها هي نظرية القابلية للاستعمار والتي تقفز إلى ذهني في هذه الأيام عندما أتابع نتائج الاستفتاء الذي يجري في إحدى جزر القمر حول مسألة انضمام هذه الجزيرة إلى فرنسا.. بمعنى العودة مرة أخرى إلى زمن الاستعمار والحق أن هذه الواقعة ليست الأولى فلقد سبق أن صوت سكان جزيرة أخرى داخل هذه الدولة الإسلامية دولة جزر القمر واختاروا العودة إلى فرنسا، وتباكوا على زمن الاستعمار الفرنسي الذي يمزقهم الحنين إليه.. ولقد خسرت – في ذلك الوقت- الصحف الفرنسية من هذا الإجراء العجيب إذ كيف يطالب شعب أيا كان باستعمار دولة كبرى له.. وإذا حدث ذلك فما معنى قيم مثل النضال، والكفاح، والاستقلال التام أو الموت الزؤام!.

غريب أمر شعب هذه الجزيرة الذي يبدو أنه استمرأ الذل تحت وطأة الاستعمار.. وطابت له حياته تحت نير الاحتلال والكاتب أن هذا الموقف قد أجبر رجال السياسة في العالم إلى مراجعة الأشياء لمعرفة السبب الذي يجعل شعباً يدعو فرنسا إلى استعماره مجددا واستنزاف خيراته.

وهل هذا الأمر الغريب يعود إلى أن شعب هذه الجزيرة يؤثر السلامة ويرى أن اعتماده على الاستعمار أفضل ألف مرة من اعتماده على أعوان الاستعمار في الداخل.

أم أنه لا يثق في حكامه – من أبناء جلدته – ويرى أنهم ليسوا مؤهلين لممارسة الحكم، ولذلك بدأ يشعر بالحنين «أو الفوستالجي» إلى فترة كان المستعمر الفرنسي هو صاحب الكلمة والرأي وتنعقد له القيادة.. أم أن هذا الشعب شعب إحدى جزر القمر لم يبلغ بعد الرشد السياسي ولا يزال يرى نفسه «قاصراً» «عاجزاً» عن إدارة شئون بنفسه.. لهذا ارتمى مجدداً في أحضان الفرنسيين الذين يعود استعمارهم لهذه الدولة إلى زمن بعيد.

ثم يطرح البعض أسئلة أخرى تتعلق بفرنسا.. وهل ستقبل العودة كاستعمار بحسب الطلب القمري.. وفي حال عودتها سيكون وجودها الجديد مثل وجودها السابق ام أنها ستقوم بتغيير في الأوضاع والتعاطي مع أزمات الشعب القمري.. بمعنى هل سيكون استعمارا استنزافيا كعادة أي استعمار أم سيكون حالة من حالات الانتداب..

أوباما في تركيا:

ليس من شك في أن تاريخ العلاقات الدولية بشكل عام وتاريخ علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط يقف على أعتاب مرحلة فارقة مما اعتدنا.. على «رؤيته» «ومعايشته» في أعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت معادلاته تتفكك لتتأسس بدلا عنها معادلات جديدة.. ولعل المثال الصارخ والاعتراف الأكبر في هذا الصدد يأتينا من فرنسا وأمريكا.. فالرئيس ساركوزي لا ينكر أنه ينتمي إلى جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية ومن ثم لا علاقة له بالمعادلات السياسية القديمة، لذلك كان صادقا مع نفسه عندما أعلن «القطيعة» مع سلفه جاك شيراك ورفض أن يطلق عليه البعض اسم تلميذ شيراك ووريثه فقال في شبه تحد: أنه ليس تلميذاً لأحد وأن فرنسا لا تورث.

وأكاد أرى ملامح ذات الموقف مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما الذي لم يعد يخفي استنكاره لسياسة سلفه جورج دبليو بوش الذي جعل كراهية العالم لأمريكا، قاسما مشتركا بين جميع شعوب الأرض وتسبب في وقوع أزمة اقتصادية عالمية ستزعزع الاستقرار النقدي والمالي والتجاري لسنوات مقبلة، ولذلك كان على وعي كامل بدقائق الموقف الدولي وأعلن منذ حملته الانتخابية أن جاء من أجل التغيير.

وها نحن نلمس «أمارات هذا التغيير في جولته الأوروبية الأولى التي توقف فيها في لندن، وبراغ وأخيرا تركيا.. وفي هذه الدولة الأخيرة، يشارك في منتدى تحالف الحضارات وسوف يلقي خطابا غير مسبوق في البرلمان التركي يرسم فيه ملامح سياسته الخارجية مع العالم الإسلامي التي تتأسس على قاعدتي: الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.. ولأنه شديد الإعجاب بصورة الإسلام على الطريقة التركية وبراعة هذا البلد في قلق معادلة: علمنة الإسلام أو أسلمة العلمانية، فلقد اختارها من دون الدول الإسلامية الأخرى.

وإذا تذكرنا رسائله التي لا تخلو من غزل تجاه إيران ورغبته في إجراء حوار متعمق معها واعترافه بحقها في أن تتبوأ مقعدا يليق بتاريخها وحضارتها الفارسية.. لأدركنا أننا أمام رؤية أمريكية جديدة للشرق الأوسط تنطلق من جسور صداقة وتفاهم مع دولتين كبريين في النطقة هي تركيا وإيران.. ولا يجب أن ننسى الضلع الثالث من هذا المثلث وهو إسرائيل التي تربطها علاقات طيبة بتركيا مع غزل خفي تجاه طهران.. بالقطع هذه القواسم المشتركة في هذه الرؤية ثلاثية الأبعاد تؤكد أننا ـفعلاـ أمام جغرافية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط.

أوروبا.. وتحديات العالم العربي:

[ليس خافيا أنه.. منذ وقوع أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية في أمريكا أصبحت منطقة الشرق الأوسط (وخصوصا المنطقة العربية فيها) تحتل رأس الأجندة الدولية سيّما بعد أن صوّرتها واشنطن وكأنها (معمل لتفريغ الإرهابيين!) وكل ما يحدث فيها من قلاقل يؤثر بالضرورة سلباً على الأمن القومي الأمريكي (والعالمي).

.. وكان طبيعيا –من هذا المنظور- أن تُمطر سماء المنطقة مبادرات (من كل لون وصنف) فأمريكا تقدمت برؤية خاصة تزعم أنها تريد (دمقرطة) المنطقة. وتضع حدا للديكتاتوريات التي تملأ الدنيا طغيانا وجوراً فيها.. ولم تتقاعس أوروبا عن تقديم مبادرتها الخاصة التي تنافس المبادرة الأمريكية وتهدف إلى وضع خريطة طريق «نحو الإصلاح.. وبين المبادرتين (الأمريكية والأوروبية) امتلأت الأرض العربية بمبادرات شتى تتفق في شيء واحد هو رفض الإصلاح القادم من الخارج، والحديث عن ضرورة إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل، والاعتماد على عناصر القوة الكامنة فيه.. وطرحت أكثر من دولة رؤيتها للإصلاح السياسي والاقتصادي.. وثار جدل كبير لم يتوقف حتى اليوم.

في هذه الأجواء الإقليمية والدولية التي لا هم فيها سوى «حديث الإصلاح» يصدر باللغة الفرنسية كتاب «تحديات العالم العربي» ليضيف مياه جديدة تجري في النهر العربي، وهو عبارة عن خلاصة أفكار ناقشها ندوة دولية، نظمها مركز العلاقات الدولية والإستراتيجية في باريس بالتعاون مع معهد العالم العربي (في الصيف الماضي) وشارك فيها رهط من رجال الفكر والسياسة والاستراتيجيات من فرنسا والمنطقة العربية.

يقع الكتاب في نحو ٢٨٧ صفحة من القطع المتوسط وأشرف على مادته العلمية بأشكال بونيفاس مدير معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية والمعروف بنزاهته العلمية والأكاديمية وله أكثر من ٤٠ كتابا منها كتاب «إرادة العجز» وكتاب «دروس ١١ سبتمبر» وكتاب «فرنسا والإمبراطورية» وكتاب «من يجرؤ على نقد إسرائيل».

وقد أثار الكتاب الأخير لغطا واسعاً في الأوساط الفرنسية والأوروبية لأنه يلامس حدوداً غير مسبوقة (أو بالأحرى غير مأهولة) تتعلق بالدولة العبرية، ومعاداة السامية، ونفوذ اللوبي اليهودي في فرنسا.. ولقي بونيفاس –بسبب هذا الكتاب –عنتا شديدا، فوصلته رسائل بريدية والكترونية تحمل إهانات وشتائم، وتهديدات بالقتل وضغوط في العمل..

أيا كان الأمر، فالثابت أن بأســـكال بونيفاس هو من الباحثين القلائل الذين ينظرون إلى المنطقة العربية نظرة محايدة ويســـعى جاهداً – عبر كل إنتاجه العلمي- أن يكون موضـــوعيا وواقعيا في آن واحد، ولا ينكر جبروت الدولة العظمى (أمريكا) لكنه يرى أن فرنســـا (وأوروبا) يمكن أن تلعب دوراً يُعيد التوازن إلى العلاقات الدولية. ويرفض التعامل مع العالم العربي على أنه مجرد «قطعة عقارية» مؤكداً أنه يمور باحداث جســـا، وتطلعات تعانق الســماء.. ومن هنا كان هو صـاحب فكرة الندوة (التي أصـبحت كتابا) والتي تبحث في التحديات التي يواجهها العرب في السياسة والاقتصـاد، والاجتماع خصوصا في عصر تطغى عليه آليات العولمة المتوحشة، وتحكمه (شئنا أو أبينا) معادلات نظرية صـــدام الحضـــارات كما شـــرحها المفكر الأمريكي هينتنجتون.

العرب وأوروبا:

يضم الكتاب جملة من المحاور لعل أهمها – من وجهة نظري – العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي، وعلاقة الديمقراطية بالتحديات الاجتماعية، وكذلك الأمن القومي وعلاقته بالتحديات الإستراتيجية.. ولقد أفرد الكتاب فصلاً عن حوار الحضـــارات وتلاقح الثقافات (وكأنه بذلك يرد على نظرية صـــدا الحضـــارات التي أثارت ولا تزال جدلاً واســـعاً في كافة الأوســـاط الثقافية والسياسية)

.. وانطلاقا من أجواء العولمة التي أصـــبحت – حســـبما يبدو وكأنها قدراً محتوماً خصص الكتاب أحد فصوله للحديث عن التحديات الاقتصادية في ضوء معطيات الجغرافيا السياسية الخاصة بالمنطقة..

.. وبعد حديث طويل عن العقبات التي تعترض مسيرة الدول العربية (والتي لا يمكن تبرئة أمريكا منها!) يسهب الكتاب في الحديث عن التحدي الثقافي، ربما لأن معهد العالم العربي المشارك في تنظيم الندوة يولي الثقافة (بمعناها الشامل) أهمية خاصة، وربما لأن نظرية صدام الحضارات أصبحت عنوانا للعصر الذي نحياه منذ ســـقوط حائط برلين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وانفراد أمريكا بالقرار الدولي..

أيا كان الأمر، يتســـاءل الكتاب عن الرهانات التي تحكم أي حوار حقيقي يمكن أن يدور حول الثقافات، ولم يســـتبعد المعطيات المتوســـطية باعتبار أن أوروبا تهتم بالبُعد المتوسطي للدول العربية ومؤمن أن هذا البحر يجب أن يكون بحيرة ســلام، وتنتهي أسـطورته كعائق طبيعي ليتحول إلى أداة تواصـل بحرية وثقافية.. ولا ينس أن يشـــير إلى جملة الخصـــائص التي تشـــترك فيها الدول المشاطئة للمتوسط (شمالاً وجنوباً)..

ويرجح الكتاب دون مواربة فكرة حوار الثقافات (لا تصـــادمها) ويرفض منطق آلية (أو ميكانيكية) العلاقات الثقافية بمعنى أنها إما أن تكون في حالة حوار أو أن تكون في حالة «تصـــادم».. فهذا الفصـــل التعســـفي «ينفي مفهوم التطور وينسف مفهوم التداخل الحضاري لاغيا في النهاية مفهوم التاريخ! ولهذا خطورته اللامحدودة على حاضـــر ومســـتقبل المنطقة العربية (والمتوســـطية) باعتبار أن حوض المتوسط ليس أكثر من بوتقة انصهرت فيها الثقافات وتفاعلت عبر أحقاب زمنية متتالية..

ويضـــع الكتاب يده بقوة على موطن الداء في المرحلة الراهنة فيذكر أن ســـعي الولايات المتحدة إلى فرض قيّمها وأنماطها الســـلوكية والثقافية على الدول الأخرى (وخصـــوصـــا الدول العربية) من خلال مشـــاريعها الخاصـــة بالدمقرطة، والشـــرق الأوســـط الكبير هو ســـلوك يتنافى مع مبدأ الحوار والديمقراطية.. ولعل هذا ما تترجمه == بجلاء مفاهيم العولمة على الطريقة الأمريكية.. فكل شـــيء يجب أن يكون مصـــبوغاً بصـــبغة أمريكية.. ولا مجال للحديث عن «رؤية أخرى» أو طريقة تفكير أخرى.... فالأنماط الثقافية الأمريكية هي المظلة التي يجب أن تمتد فوق رؤس الجميع.. وهذا معناه أن الصـــيغة التي ســـتحكم العلاقات الدولية ســـتكون (صـــيغة الثقافة الغالبة) في مواجهة (الثقافة المغلوبة).. الأولى نفرض ذاتها، والثانية لا تملك ســـوى الامتثال..

الإصلاح السياسي:

ويطرح الكتاب حلاً لهذا المأزق يتحدد بشـــيئين الأول هو «التعددية» والإصـلاح السياسي بمعناه العام والشامل، والثاني هو حرية الفكر والتعبير. وينصح بأن ينفتح العالم العربي على «العوالم» الأخرى دون أدنى حساسيات فالثقافات لا تندثر ولكن تتشـــكل بعضـــها البعض لتكون ضـــمن المدخلات الأساسية« للثقافة العالمية..

[.. واستطرادا يشرح الكتاب تداعيات الصدام بين الثقافات ليخلص إلى أن هناك شكلين من العلاقة، الأولى هو التصادم الذي لا مناص منه، والثاني هو «التعايش» بين الثقافات، مرجحاً –بالطبع- الشكل الثاني الذي لا يخلو من أية توترات، ويعتبر جسراً للتواصل الثقافي والفكري..

وربما انساقاً مع هذا الطرح الحضـاري، يلفت الكتاب الانتباه إلى سؤال يشغل الأوساط الأكاديمية هو: هل يمكن الحديث عن حضارة إسلامية؟

يستمد السؤال أهمية انطلاقا من العصر الذهبي الذي عاشته هذه الحضارة بين القرنين الثامن والثاني عشر وصولاً إلى تجلياتها الثقافية في القرن التاسع عشر..

وفي ثنايا الكتاب نضع أيدينا على مبررات طرح هذا السؤال وهي غياب –إلى حد ما- القواسم المشتركة التي تربط الشعوب الإسلامية ببعضها البعض رغم الوجدانيات والروحانيات الكثيرة التي تغلف حياتها.

ومعلوم أن القواسم المشتركة الغائبة والتي يستهدفها السؤال تتعلق بأمور «مادية» تعكسها النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية..

.. المبرر الثاني يتعلق بالتعريفات الجامدة لمفهوم الحضارة.:

أخطر ما في هذه «القضية – السجالية» أن هناك قناعة – يرزها الكتاب – هي أن الشعوب الإسلامية يخلو نظاما الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من كل ماضي شأنه أن يكرس صفتها كحضارة واحدة، أو كحضارة إسلامية على وجه الخصوص.. وينتقل الكتاب بعد ذلك للحديث عن صدمة العولمة التي هشت الإسهامات العربية في الحضارة الإنسانية. فالمعلوماتية والتقنيات الحديثة التي تعتبره العنوان الأبرز للعولمة أو الأمركة (لا فرق) يصعب الحديث عن دور عربي فيها اللهم إلا «دور المتلقي».. ولعل الأخطر – في هذا الحال- هو التأثير السلبي الذي تمارسه العولمة المتوحشة على النخب الثقافية والفكرية التي تجد نفسها في النهاية محاصرة بطبقة رجال الأعمال التي قفزت لتحتل واجهة الأحداث، وتقود القاطرة السياسية.. ثم يتجول الناس – بعد ذلك- إما على مؤيدين لمسيرة العولمة أو إلى رافضين يحلو للبعض أن يطلق عليهم أسم: الشيوعيون الجدد نظراً لأنهم يناصبون «العولمة/الأمركة» العداء..

جدار عازل:

.. ويتذكر الكتاب أن هذه النخب تجد نفسها أمام تحد كبير ويقع في خلدها أنها أشبه بالمسجون الذي يفصله عن العالم الخارجي جدار عازل

.. ويصبح الهاجس –والحالة هذه- كيفية تحطيمه والخروج من حالة الإفلاس التي تغلف حياها.. المهم في هذه الظروف أن يتحقق الحوار مع الآخر، لكن لا يغيب عن الأذهان أن شرط غقاة الحوار –أي حوار- هو أن يكون هناك شعور «بالندية» مع الطرف المتحاور معه..

.. وفي ظل الشعور بالتهميش والهوان والانكسار الذي تطفح به الروح العربية، سوف يكون صعبا – بل مستحيلاً – إقامة هذا الحوار المنشود.. وبلغت الكتاب الانتباه إلى أن إقالة الواقع العربي من عثرته يحدده نوعان من الإسهام، النوع الأول يجب أن تضطلع به الدول الفنية، والثاني تنهض به المنظمات الدولية.. لكن السؤال:

● هل في زمن الهيمنة الأمريكية يمكن أن تقوم المنظمات الدولية بأي دور ثقافي أو سياسي؟

الإجابة التي تفرضها الوقائع المعاشة ستكون بالنفي لأن تغريمه المنظمات الدولية والإقليمية هي سياسة أمريكية لا تغيب على لبيب!

.. وكان طبيعيا أن يخصص الكتاب فصولاً كاملة لقضايا لا تقل أهمية عن التحدي الثقافي مثل التحدي الاقتصادي الذي يضم جملة عناصر منها مشكلة المياه (مياه الشرب) وظاهرة التصحر، والمشكلة الديموغرافية.

العنف والعنف المضاد:

ولم ينس الكتاب أن يشـير إلى «أزمة السـلام» في المنطقة العربية بالنظر إلى أحداث العنف، والعنف المضـاد سـواء في فلسـطين المحتلة أو العراق، وتـأثير ذلـك على التوازن الجيو اسـتراتيجي.. ثم يعرج على الشـراكـة الأوروتوسطية كما تحددها عملية برشلونة التي يمر اليوم عشر سنوات على انطلاقها ليرسم دوائر التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تربط شمال المتوسط بجنوبه.

.. ويشـير – في الوقت نفسـه – إلى الأزمات العربية التي يحصـرها في البطالة، والأمية، وتهميش دور النسـاء، ثم نقص الاسـتثمار وغياب الحريات وزيادة الفقر.

.. ويطرح الكتاب أشـكالاً مختلفة للتعاون مع الاتحاد الأوروبي مؤكداً أنها قد تكون الخطوة الأولى في طريق الألف ميل وصـولاً إلى تجاوز الأزمات، وإحلال الرفاهية والاستقرار في المنطقة الممتدة جنوبا لشاطئ المتوسط..

يبقى أخيرا أن نـذكر أن كتـاب «تحـديـات العـالم العربي»قـد نجح في تشخيص الأمراض التي يعاني منها الجسد العربي – أما الطروحات الخاصة بالعلاج فلم تخرج من كونها رؤى أكاديمية خاصـة لا تنهض لتشـكل روشـتة علاج «ناجعة، وحسـبها أنها جملة من «الاجتهادات» التي قد تصـلح «عتبة أولى» في طريق إعادة ترتيب البيت العربي من الداخل بإرادة عربية خالصة بعيداً عن منطق العصا والجزرة التي برع فيها أحفاد العم سام منذ أن انعقدت لهم قيادة العالم قبل أقل من عقدين من الزمان.

الملاحق

لنكن أوفياء لروح برشلونة فى مرسيليا

بقلم خافيير سولانا

الممثل الأعلى الأوروبى للسياستين الأمنية والخارجية (سابقا).

فى مرسيليا، المدينة المتوسطية جداً، يجتمع الوزراء من أصدقاء أوروبا، ودول المتوسـط لكى يتحدثوا عن أفضـل وسـيلة لتقوية علاقتهم الجماعية المؤسسة منذ سنوات فى برشلونة.

ولكى نظل أوفياء لروح برشلونة (١٩٩٥) يلزمنا السعى إلى بناء (رؤية في مرسيليا): رؤية واقعية لا تهمل الصعوبات ولكن تحدد الوسائل لحلها. أنه اقتراب مستقبلى يأخذ فى اعتباره كل التطورات. بعض من شركائنا الحاليين لديهم رغبة فى الالتحاق بالاتحاد خلال بعض السنوات، ودول الشـاطئ الجنوبى لا تواجه جميعاً –نفس الجهد الخاص بإحكام البناء، وإن كنا نتوجه معاً نحو –اقتراب أكثر ليونة ليكون أيضاً اقتراباً أكثر طموحاً.

وما يصنع قوة الشراكة الأورومتوسطية يقبع داخل خصوصيتها الإجبارية. والعالمية فى ذات الوقت وهى إجبارية لأنها تلزمنا –فيما وراء الماضى المشترك- بتنظيم أفضل طريقة للحياة معاً باعتبارنا جيراناً ثم هى تأتى بإجابة عالمية لأنها تدمج ٣ ركائز أساسية أولاً: حوار سياسى ينبغى أن يتأسس على «علاقة مساواة» و«القيم المشتركة» التى نرتبط بها جميعاً. وتضع في حسابها واقع أن أوروبا هى الشريك الاقتصادى الطبيعى لدول الشاطئ الجنوبى للبحر المتوسط. الاتحاد –إذن- ملتزم بالمساعدة على رفع اقتصاديات أصدقائه (فى الجنوب) لتحقيق هدف بناء (أفق ٢٠١٠) منطقة واسعة للتبادل الحر.

وله صلابته. لأنه يريد دمج البعد الإنسانى الأساسى فى العلاقات الحديثة، إنها ليست عملية ينبغى أن ترتبط بالسياسيين وحدهم، أو بالاقتصاديين، ولكن بشعوب المنطقة الأوروبية، والمتوسطية الذين يمكن أن يجدوا فيها التأييد من أجل معرفة واقتسام أفضل.

إن العلاقة بين الدول الأوروبية، وشركاء المتوسط تسير إلى ما وراء ذلك. فعملية برشلونة تعطى العلاقة الأورمتوسطية قيمة استراتيجية.

لكن هناك بعداً أساسياً آخر لشراكتنا: إنها دعوة إضافية لمجالات تعاون بطريقة متنوعة لا توجد فقط فى عملية برشلونة علاقة جماعية بين الـ١٠ فى الجنوب وإنما توجد أيضاً النية لتنظيم علاقات أوروبا مع كل من هؤلاء الشركاء بطريقة قوية.

كما توجد أيضاً القناعة بأنه فى مصلحة الجميع العمل على تنمية التعاون –تدريجياً- بين الجنوب والجنوب، من المغرب (فى الغرب) إلى الأردن (فى الشرق).

وتوجد إمكانية أن نرى بعض دول الاتحاد، وأعضـــاء آخرين فى العملية يتقدمون بمبادرة، أنها مهمة صـــعبة لكنها بدأت خلال الســنوات الخمس الأخيرة. ولقد رأينا –كذلك الدول التى وقعت (أو فى طريقها للتوقيع) على اتفاقيات الشـراكة مع الاتحاد، تبدأ فى تفكير مشـترك بخصـوص زيادة حجم التبادل بين بعضها البعض وتبنى معايير لبلوغ هذه الغاية.

واعتقدت –بعد خمس سنوات من الجهود- أننا نستطيع أن نقول أن العملية قد قربت بين شـاطئينا، فلو أن الحقائق الجغرافية لم تتغير، فإن دول المتوسـط تشعر بأنها أكثر قرباً من بروكسل وأن دول الاتحاد لديهم اهتمام زائد لاعتبار البحر الذى يفصلنا مثل الصلة التى توحدنا.

الاتحاد يبقى مرتبطاً بكل هذه الأبعاد للعملية مثل شـركائنا الـــــ ١٢ فى الجنوب الذين يواجهون بقوة اختيار الصـــعوبات التى كانت موجودة، وتوجد حالياً، وستوجد مستقبلاً، لكننا نعمل على حلها.

توجد صعوبات سياسية، فالأحداث التراجيدية التى يعرفها الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة، تبين كم هو صـــعب الحديث عن التعاون الشـــامل عندما يسـيل الدم وعندما لا يتحقق بعد السـلام العادل والدائم الذى تطالب به أوروبا وتتمناه دائماً.

إننى أنادى بالعودة إلى طريق هذا الســـلام، الذى نعرفه منذ عام ١٩٩٥، وليس فى إطار مؤتمراتنا الأورومتوسطية، سوف نقوم بتسوية كل الخلافات فى المنطقة.

ثمة أطر (أماكن) نوعية توجد من أجل ذلك. لكن فى مرسيليا سوف أقول بقوة، أنه لا يوجد طريق آخر غير طريق الارتباط ثانية بروح برشلونة.

.. ثم إن الإعلان الذى تبنته برشـلونة فى نوفمبر ١٩٩٥ يظل ملائماً اليوم أكثر من أى وقت مضى.

توجد أيضاً صعوبات على الصعيد الاقتصادى أو التقنى. فالمساعدة المالية الأوروبية بدت معقدة، وليسـت سـريعة بالقدر الكافى –لشـركائنا فى الجنوب. ولذلك ناقشـنا هذه المســألة بصـراحة وثقة وأؤكد أن أوروبا – رغم اتسـاع أولوياتها، سوف تواصل (جهد المساندة) الذى تقوده فى منطقة المتوسط ولن تلتفت تجاه مناطق أخرى على حساب المتوسط.

وأعتقد بالعكس أنها ســتتمكن فى المســتقبل القريب، من أن تكون عاملاً (لتســهيل) العلاقات بين دول المتوســط والمناطق الأخرى من العالم، كدول أوروبا الشــرقية –على ســبيل المثال- التى تســير فى اتجاه الانضــمام إلى الاتحاد.

ونحن سوف نضمن أيضاً أن التعاون المالى سيكون أكثر فعالية، وحسماً فى إطار روح حقيقية للشراكة. أن رغبة الــــ ١٥ فى الاتحاد، والاقتراحات الجديدة للجنة، تسير فى نفس الاتجاه. فعمليتنا حية: ونحن نستطيع تكييفها بعد المحصلة الجماعية للسنوات الخمس الأخيرة.

وتوجد أخيراً قطاعات نشعر جميعاً بأننا مسئولون عن ضرورة عمل دفعة جديدة لها: وأريد التحدث عن وضوح العملية. وينبغى أن تشعر الشعوب بأنها جزء من العقد بين شاطئى المتوسط.

كثيرون هنا يقولون ذلك، ويتصرفون فى هذا الاتجاه على إنهم البرلمانيون، والمنتخبون المحليون، والمسؤولون فى المنظمات غير الحكومية، للنساء، والأطباء، والباحثين، والشباب... عليهم أن يعطونا دفعة إلى هذا الاستلهام الذى هو -بالفعل- ضرورى للتوازن الخاص بالعملية...

إنني على ثقة من أن مرسيليا ستمثل مرحلة مهمة في العملية. ففى اللحظة التى أطلقناها فيها -فى برشلونة عام ١٩٩٥- لم يكن مؤكداً نجاح هذه الشراكة، لا فى أوروبا ولا مع أصدقائنا وجيران المتوسط.

هذه العلاقة التى أصبحت من أخلاقياتنا تتطلب اليوم أكثر. فهى تتطلب منا تكثيف وتسريع تعاوننا فى عالم يتغير سريعاً. وينبغى أن نسعد لأنه يتحرك فى نفس الاتجاه وينفتح دائماً أكثر على المستقبل.

وبصفتى الممثل الأعلى للاتحاد فى سياسته الخارجية المشتركة، سأظل أحشد كل جهودى من أجل هذا الهدف بنفس الطاقة، ونفس الاهتمام بالاستماع والشرح مثلما كان الحال فى أول يوم من انطلاق العملية الأورومتوسطية.

فهرس الكتاب